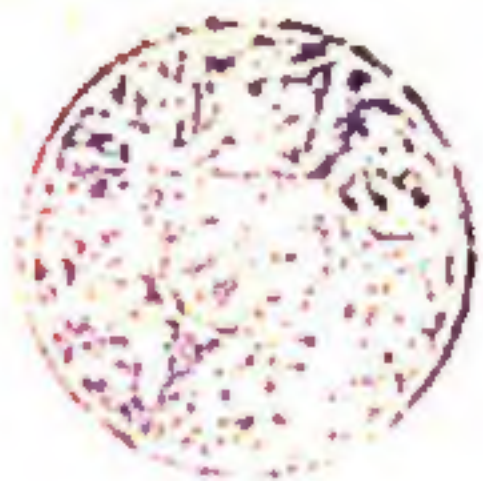


تصویرات و تصدیقات
حاشیه سی احمد اللابیوردی
وحاشیه عماد

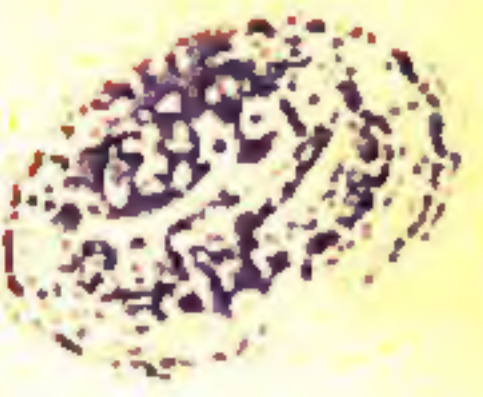
کتابخانه جامعہ اسلامیہ



صاحب و صاحبہ عالی زارہ حافظہ
نقد و تصدیق

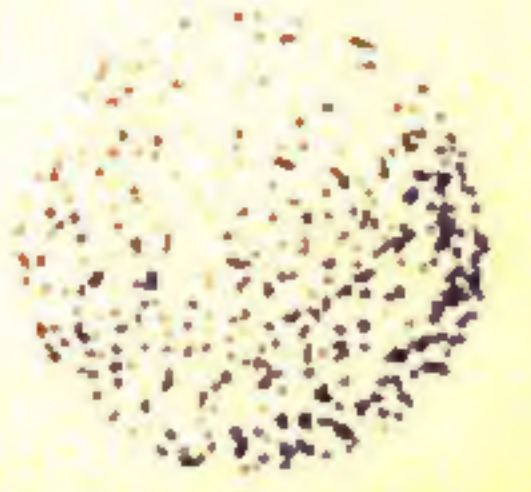
Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kırt.	B. Vekli
Yeni Kütüphane	
Eski Kayıt No	859





سَمِ الْقَدِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الذي تورق قلبه العارفين بأخلاق انوار المعازف الالهية و زين نفوس
 العالمين باصناف جواهر العلوم المتعينة والخلق على نور بالكمالات والواردات الالهية
 محمد صاحب المعجزات والناشئة القدسية وعلى الله والصحاب المذمومة عن الكدور الالهية
وبعد فهذه هي بيانات النهاية تراب افهام النور احمد الايبوردي شفيها في
 بعض الناطرين واحدا والمطابقة بعض النامير من معلق اباها ال مانسب الى سدا النامين
 وبرهان الملقين المرتقى الشريفة قدس سره من الجواهر المتعلقة بشرة الرسالة الشريفة
 سائلا من غير ان يعرفه من سياتة التي من جملتها فقد هذا انه ولي الايجابة والبرهانية
قوله ورتبة على مقدمة ان ابي رتب الكتاب ووضعت كل جزء منه في مرتبة وجعل
 منها على مقدمة آية فكلية في متعلقة بالاشكال الذي هو حال او قول ثان ليحل الذي هو حال
 ويكون قد بر الكلام بهذا ورتبة باحلال منها على مقدمة آية وما ذكرناه بيان لما حصل
 المبح وان جعل مقول مطلقا اي ترتيبا واقعا على هذا النوع كان له وجه وجبه وانما قال
 بنظر الملاح مع ان الكتاب لم يتحقق في اعماله فقرر الكتاب وجرت في الذهن قبل التصنيف
 واما لانه الحق هذا الكلام بعد التصنيف فان قيل بان في شرفه قوله اما المقدمة وقوله
 قلت يجوز ان يكون هو ايضا من هذا القيد بان كانه تمام الكلام بهذا المقدمة بما ذكرناه
 بدون قوله واما المقالة لا نسود زباد ذلك الكلام لود واما ايضا **قوله** هكذا وجدنا جازما
 قيل هذه بعينها جازمة المتبرك فكيف يصح ان يقال هكذا اجيب بان ان جعل هذه العبارة جزء
 من عبارة وقد جعلها قدس سره من حيث انها عبارة وليس الوجود في كل نسخة من نسخة كتابه
 والى عبارة المنقولة من النص وهذه العبارة المنقولة ليس بعينها جازمة والارزاق تبليغ لم



الواحد بالخلف لمجال كثيرة لكي يكون منها على ان السقاي هذه العبارة في هذا المعنى من ان يكون
 هكذا قال الامام والمقصود ان هذا بعينه مقوله **قوله** والصواب ان نعلم انه على الكبر
 انما نشأ من ذكر لفظ الثالث ثانيا فينبغي ان يحكم بان لفظ الثالث را في قوله اما المقالة فلهذا
 اوجبنا حكمه ما لفظ الثالث في الايد في الاول بسمه وقع التكرار لانه جعل بتركه في احوال صغين
 بل ان مقتضى كلمة اما هو التفسير فلهذا ان يترك لفظ الثالث في الاول (يعني في كلامه في تفسيره)
 واما المقالة فلهذا قبلنا التفسير لا نجزم فيما ذكره في جعل التفسير بان يبين ان كلامه في المقالة
 في ان يشرح احييتنا الواجب ان يقال واما المقالة فاوليها في كذا اه وكلهم المص لم يربط
 الطريقة بل قال المقالة الثانية بدون حرف العطف وايضا ترك لفظ الثالث ههنا في بعض
 النسخ لئلا يترك واما زباد لفظ الثالث في الكتاب فيجب ان يكتب بكتف لا تحية في الجواب
 في الاول وهو تقدير التفسير في قوله المقالة الاولى في الموقر اسمع وقوله خبر القول واما المقالة
 كذا لفظ الثالث في الاول وفي كل بعد ذلك واما المقالة فلهذا اولى بها كذا في الثانية كذا لانه
 ارشد انظاما مع غيره تعقيب المقالة طريفة تعقيب المقدمة والخاصة حيث فصلها بيان ما في
 فيها وجعلها في غير ذلك ام بين قيل انما ذكر لفظ الثالث في الكتاب لظول العهد في كل نسخة من
 بانه الاجماع في تفسيره في التفسير للسم الا انه يجد قوله المقالة هذه القول قلت بتقدير الغير وهو كذا
 جدا وبانه من هذا الكلام من اذ يبين بعبارة مختصرة في لفظ **قوله** يدل على ذلك توجه الالة ما
 من كلامه لانه في التفسير ولا يتيسر ههنا الا بترك لفظ الثالث في الاول لا عرفنا **قوله** **قوله**
 في ماهية لفظ قيد بعد من المقدمة من قوله ثم انه الذي جعلها نرا في ذلك لا في كذا بيننا لانه
 بعد المقدمة نرا في انما في النسخ وجعل كل جزء منها منطوقا بالنسبة الى قوله لانه حيث قال في
 الاول في كذا او الثاني في كذا كما جعلها في كذا ذلك ولو سلم كان اشارة الى جوار طرفة كل من لفظ والمعنى
 لا من وجه **قوله** **قوله** وبيان ان هذه العبارة من الكتب حيث لم يقل والى به ورا لفظ البيان
 ان بيان الالة بيان تصديق في كل كتاب الماهية فاما بيانها بيان تصديق في كل كتاب

هذا



على قول الحاجب لانه بيان ايضا في قول **قوله** فلو لم يكن في الفوات الى بيان ما صدق به
 الفوات مع ان ما صدق عليه موضوعات السائل المذكورة في المقالة الاولى مفردة وما صدق
 عليه موضوعات السائل المذكورة في المقالة الاولى ليس مفردا بل ما صدق عليه الفوات في
 عليه القضية ووجه ما قيل من انه المبحث المذكور في جميع المقالات ليس مفردا وان موضوع
 تلك المبحث مفردات لان الحكم عليه يكون مفردا لا يتكلم على صدق عليه موضوعات السائل المذكورة
 في بقية المقالات الاولى بل صدق عليه القضية فالتعنية مفردة لاننا نقول
 اعتقاد في قضية ما صدق عليه الفوات لا المفردات ولا يلزم من ما صدق عليه في عام صدق
 ذلك الشيء على ذلك العام لاننا نرى صدق على الانسان وكذا صدق على غيره من غير ان
 عليه والسر في ذلك اننا نرى في امثلة ليس هذا متعارفا بل هو في جميع المقالات
 متحدة على ما بحثنا في المقالة الاولى وقد قم هناك البحث عن احوال كرسيا النائمة ايضا فقلت المبحث
 ليس من المقالات الاولى في الحقيقة وانما ذكرت فيها شيئا واستطردوا الى دليل على ان تلك
 المبحث خارج عن السهم اذ ما يجب ان يعلم في كتب المنطق الا انه يتكلم في جعله في المدخل في العلم
 ينسج من الانواع كالمباني وابصار من الفنى لا يتكلم في تلك المبحث **قوله** بنسبها الى كرسيا
 التعينية اذ بين ان الفوات بالحق الاخير شيئا وانما مطلق الكرسيا التعينية به سواء كان ذلك كرسيا او غيره
 او مضاعفا بخلاف الفوات بالحق الاول وانما كان ليس كذلك اذ لا يتناول كرسيا التعينية
 بل شيئا مثلا وانما كرسيا التعينية بالمضاد والحق الفوات بالحق الثالث فلم يتناول كرسيا التعينية
 ان الاضافة والتعنية والحق من خواص الحكم فيكون ما قبلها ايضا من خواصه لان الظاهر ان التعال
 تعال بالعدم واللكمة فلا يجوز ان يكون للفوات بالمعنيين التبعين متساويا لكرسيا التعينية الذي
 لا يكونا كرسيا اسما ولا يرد ما يتوهم من ان الفوات بالمعنيين التبعين ايضا متساويا لكرسيا التعينية
 فلم يفسد هذا الكلام بالحق الاخير واما ما قيل في هذا الكلام ان الفوات المذكور منها بهذا
 الحق والمباني ان يكون هذا الفوات بالمعنيين التبعين لان ما قبلها في المضاد والحق من خواصها

لم يرد

لم يرد في تناوله كرسيا التعينية بهذا كرسيا في ههنا شيئا وهو ان ما ذكره لا يتصرف في الفوات بل في
 متساويا بل ليس من شأنه ان يكون جملة وايضا في قوله سواء كان انظر لان الاوصاف المذكورة في المقالة
 من خواص الحكم والكم يجب ان يكون مفردا والكرسي لا يجوز ان يكون مفردا لم يكن في ذلك كرسيا
 موصوفا بهذا الصفة **قوله** ولما بالقرائن هو هذا اذ فيه انه يلزم في عدم دخول الاشياء
 في الفوات مع انها من الهم لانها بالجملة التعينية كما يشهد بذلك قوله بعد والدليل على ذلك ان
 متساوية الشيء مع الشيء لا يستلزم متساوية مع العام فكيف يكون ذلك في تلك السبب بالمتساوية لان المتساوية
 على ذكر المفرد في متساوية الجملة والتعنية اقل ويكره ان يقال لا باس في وجهها اذ لا دخل لها
 في الاعمال والمنطق كما يبحث عن التعريفات الموصولة في ان الوجود شيئا وان لم يكن موضوعا
 الى البحث كرسيا يكون موضوعا اليها والمنطق يبحث عن خواص الموصولة اليها ايضا كما يقال السبب لا يحد
 والكرسي يحد فقلت نعم لكن الحكم يبحث عن تلك الاحوال في تلك الحالة لا يقال قوله فينبغي في
 عنه لان هذا المعنى مستند في الحقيقة لا نقول هو شيئا من شيئا على ما سبق وشأن كل شيء ان يكون كرسيا
قوله والدليل على ذلك انه هو شارة الى ما يستفاد من قوله والمراد بالكرسي لا اله الا الله
 من قوله فينبغي لان الله راجع الى شئ في الحكم لا يحتاج الى دليل بخلاف الفوات لانه لا يمكن ان يكون كرسيا
 الاربعه كان ارادة مع معنيين منها جهة الى دليل وقرينة وايضا قد علم ذلك بتوهم لانها كانت
 لانه ما يجب ان يعلم ان التعال في جميع هذه الامور يجب ان يفي في كتب المنطق والمفهوم من الشرطية المذكورة
 انه ما يجب احد ما لا يجيد لانه نقول فتوهم مفهوم كل معنى في ذاته موضوع يكون موضوعا عليه
 وبعضها يكون كرسيا من الفوات او اما جميع جزئيا هذا المفهوم فهو جميع هذه الامور **قوله**
 اراد بها الكرسيا فيبقى ان يرد قد اخبر عن الحق الصدق والكذب بل يخرج الاشياء وانما لم يغير
 بذلك لان مقابلة الكرسي بالفوات المذكور لم يدل عليه **قوله** على ما ذكرنا اي بناء على ما ذكرنا وهو
 ان المراد بالفوات هو ما قبلها بالجملة لان الفوات بهذا المعنى يتناول كرسيا التعينية العامة فلا يتناول كرسيا
 ووجه في هذا الفوات بهذا المعنى انما كانا في جميع ما يتوهم من ان لم يذكر المراد بالكرسي بل المراد بالفوات

ما يجب

فلا يلزم الى التوهم وجه ما قيل من ان هذا البحث جعله جزء من المقدمة المفصلة بما ذكره
 لا يدخل هذا البحث في البصيرة ولا يرد ايضا ما قيل ان هذا البحث ينبغي ان لا يذكر في المقدمة
 لانها قسم مما يجب ان يعلم في كتب المنطق وهذا البحث لا يجب ان يعلم فيها لانها اذا كانت من قسم
 موضوع المنطق كان مما يجب ان يعلم فيها ويجب ان يرد فيها ولا يرد ايضا ما قيل ان قوله كما
 في ما هيته المنطوق المشاهي والمراد ان معناه المقدمة فيما ذكره لان البحث المتعلق بالموضوع
 المتصور فيها وكذا المعارضة المذكور فيها لان هذا البحث من جملة الموضوع والمعارضة من جملة
 بيان الحاجة **قوله** احييتنا المقصود ان اريد به مقصود الفناء ويدل عليه قوله بعد لا دخل
 في الايضاح انه فكلام في صحة كنه الكلام في وجه حكم الكسوة ويجوز ان لا يكون الشيء مقصودا
 من الفناء ويكون مقصودا من الكسوة اريد به مقصود الكسوة كونه مباحث اجزاء العلوم في مقصود
 الكسوة تم قلت اريد ان يكون في مقصوديتها من الكسوة ايضا نوع قصور لعدم كونها
 مقصودة في الفناء لا يقال بجزء هذا الدليل في المقدمة لاننا نقول ان الدليل في شيئا انما
 يقتضي ثبوت المدلول او الموصوفية شيء تاتر الدليل وبهذا قد وجدنا المقصود وان
 لم يكن له مدخل في الايضاح كنه فيها شيء آخر يقتضي كونها مقصودة كاملة وهو كونها
 يتوقف عليها الشروع في العلم وايضا ما ذكره كنهه لئلا تكون في اجزاء العلوم في وجه العلم
 لانه لا يوجب كنهه فلا يجب ان يكون في المقدمة في وجه العلم **قوله** اولاد فخر لها ان
 عن احوال اجزاء العلوم بانها قلته فان قلت اذا لم يكن لبحث اجزاء العلوم مدخل في
 الايضاح لم يكن من مباحث هذا الفن وايضا ليس مما يتوقف الشروع فيها عليه
 فلا يجب **قوله** ان يعلم في كتب المنطق فلم اورد في خاتمة قلت اورد فيها لما كتبه
 ان هذا البحث ليس من قسم المنطق فلا يفهمه ليعرفه دون فخر آخر كما
 مباحث المنطق لا يفهمه لها من دون فخر بل هو انما بالنسبة الى الجميع فكل هذا البحث

مذكور

اجزاء العلوم

اجزاء العلوم لا يمكن ان يورد في وجه العلم المذكور لانه المقسم مما يجب ان يعلم في كتب المنطق
 وهذا البحث ليس كذلك **قوله** فلا يحدوه ان انما بالحققة هي بحث المواد في ذكر
 اول نظر الى الطر وما ذكر في وجه النظر الى الحقيقة انما ان قرر الابرار الى الوجه الاول
 وان قرر على الوجه الثاني لا يحدوه في وجهها من الطر وعرف بها في وجه العلم
 غير مقصودة اصالة **قوله** ج: قياسا ووجهه قيل هذا سريدي بين العام والخاص قلت
 كل واحد اصطلاح والحق جعلت ج: قياسا على اصطلاح او ج: قياسا على اصطلاح ولو جعل
 كلمة او يعني في لاند في الميزور ايضا **قوله** ج: وجهه توقف الشروع آه فليس لا يعلم
 قوله فلا يفهمه قوله ووجهه بل الواجب ترك اللام احييتنا لجوز ان يكون اللام في قوله فلا
 زائدة وتكمل مع ما جئت به خبر مستدرا بخلاف في عنوانه وكذا ان يكون خبره قوله
 مخدوف لوجهه توقف الشروع امور سريدي ويكون في تقدير قوله اما على ما علم
 التوقف على يدون ذكر الوجه **قوله** ج: لا متناه توجبه الفناء من قبل التوجه الى الشيء
 المطبق توقف على العلم بذلك الشيء من وجهه والالزم توجه النفس الى المجرى والمطلق العلم
 بكون الشيء وتوقف على التوجه الى الشيء لا يلزم حصول العلم مع الفعالة عنه وهو في غير المجرى
 او ان حصل من توقف العلم بالشيء من وجهه على التوجه الى الشيء بنفسه من مرتبة دفع
 في شعور واسياق ما تيسر على ذلك السور لا في دفع حاشية شرح المطالع فيما ذكره لابر
 على عدم توجهه بل على عدم توجهه الى ما تيسر على السور وفي لاند في بينه وبين صورة
 الاتية على تقدير تسليمه لانه توقفه على التوجه الى العلم على التوجه مطلق بان لا يكون عاملا في
 قد يحصل الشيء مع عدم سبق التوجه الى العلم كاذل لم يعلم شيئا من قبله حتى لم يستمع
 هذا كنه شعور فاجابة وعلم ان الفناء شيء يحصل العلم به من الوجود بكونه في العلم
 حصول العلم شيء فاذ كان مقصوده بتلزم التوجه الى العلم والاذ كان بطريق السور او بغيره
 كانه الصورة المخروقة فلا يمكن ان يناقش ان التوجه حاصل في ما ذكره ايضا وسبق على العلم

مسبقا ذاتيا وان لم يسبق عليه سببا زمانيا كمن هذا الكلام على السبب **فصل** في بيان
 المتبادر من هذه العبارة ان السبب قد ينشأ او يتبع منه شيء **فصل** في بيان
 سوق الدليل على وجه خاص وهو سبب الدليل ولم يتحقق الوجه الخاص فلا بد من كونه
 عبارة عن امر الدليل على الوجه الخاص وقد يتحقق ابراهه بل قد يتحقق **فصل** في بيان
 التصور اه فان قيل التصور المستفاد من التوفيق الربيع مبسوط بقصور المرسوم
 فلا بد ان يقال ان الرسم يورد ليتحقق في هذه التصور بوجه ما وكيفية شاع بسببه ما
 مقدمة الشروع اه التصور بوجه ما واجيب بان كونه في معنى عزوري لا يستلزم
 العام وانما تصور ما هو مقدمة الشروع للشيء بسببه فلا يجب ان يكون عاما
 قبله قبل الظان هذا القائل توهم من القول بان الرسم يورد ليتحقق التصور بوجه ما
 ان ذلك هو من التصور بوجه ما كونه شيئا ان يكون مقدمة الشروع ولا يتيسر الشروع
 في العلم الا بوجه ان ليس كذلك اذ قد يحصل الشروع قبل حصول هذا المبدأ في ذاته
 يمكن الشروع في العلم بالسبب ذلك هو ذلك المبدأ لا يورق ولا يورق ولا يتحقق
 التصور بوجه ما في معنى الرسم او ضروري لا يمكن انكاره فلا يلزم مقتضاه قبله كونه
 قبله كونه شيئا فان قيل ان الفرق من ذكر مقدمات الشروع في اوائل الكتب هو ان
 الشروع مقدمة الشروع وليست له الشروع احيانا الوتر فيما ذكره لانه يكون
 الفرق نفس الشروع هذا الكلام عينا ما هو مقدمة كسب الام لان من هتف كتابا في فن اما
 ان يكون كتابا متعلقا على ذلك متعلقا بالامر ان ذلك الفرق مع متعلقه قد يكون عاما
 الشروع قبل الشروع في ذلك الكتاب لا يقول ان يكون الفرق ان ذلك من اراد الشروع
 في كتاب في فن يحصله غالبا ما هو مقدمة الشروع في ذلك الفرق قبل الشروع في ذلك الكتاب
 وانه يكون الفرق ان في ان يكون هذا الامور مقدمة **فصل** في بيان كيف يتقارب
 هذا يدل على ان تفسير المقدمة بما يتقارب عليه الشروع بلا اعتبار قيد البهيرة هو ان السبب

اذا التقيد

او التقيد بما هو موضوعه الذي هو احواله شيئا المذكور في المقدمة ليس موقوف على
 بل مشرح على وجه البهيرة فقلت لان الفرق من هذا الكلام ان هذا لا يشترط ان
 او وجه تفسير المقدمة وجعل المقدمة بمعنى آخر اعني ما يتوقف عليه الشروع على وجه البهيرة
 وفقد على الوجه ان لا يخرج من الوجود جواب هذا لا يشترط ان يكون له اول واولا
 المقدمة بما ذكره الاصح في تفسيره ان يكون فاسدا او جافا والاصل ان عدم قول
 فالصواب ان السبب التفسيرية المقدمة بما ذكره الاصح ان لا يخرج من الوجود هو ترك التفسير على سبب
 الاشارة الى المذكور لا بد من من حيث ترك التفسير ما هذه الجمل فانه عدم التفسير مطلقا
 فانه بوجه ما قيل ان زيادة قيد البهيرة في توفيق المقدمة لا يلزم قولنا فانه
 على الشروع في الجملة سلكه كان موقفا عليه لاصل الشروع على الشروع لا على وجه
 البهيرة وهو مطلق الشروع كالصورت بوجه ما والتقيد بنهاية ما او شروح
 على وجه البهيرة كالصديق بالموضوعية فقلت على التفسير انما يستلزم ولو هو في ذلك
 يقال سواء كان موقفا عليه لاصل الشروع او الشروع على وجه البهيرة وهذا هو
 بها لا حاجة الى هذا التفسير لان ما هو موقوف عليه لاصل الشروع موقوف على شروعه
 على وجه البهيرة والسبب في ذلك ان السبب لا يكون في توفيق الشروع او لا يكون في توفيق
 لعدم ان يكون التقيد بما هو موضوعه موقفا عليه لغيره او الشروع لانه ما هو موقوف عليه
 العام موقوف على حاله من موقوف على العام والموقوف على الموقوف على الشيء هو
 على ذلك الشيء في الموقوف عليه في ما يتوقف عليه فرد من افراد الشروع سواء
 كان ذلك الفرد هو الشروع على وجه البهيرة او لا عليها واذا كان المراد تخصيصه
 التخصيص لم يتحقق او نصبت منه بدل عليه في الحال ان من التوفيق على ما ذكره هذا
 هو ان المقدمة سبب يتوقف عليه فرد غير معين من افراد الشروع وهذا لا يوجب
 موقفا عليه لغيره افراد وهذا المعنى لا يمكن استنفاذه من قولنا يتوقف على الشروع لانه

من

ف

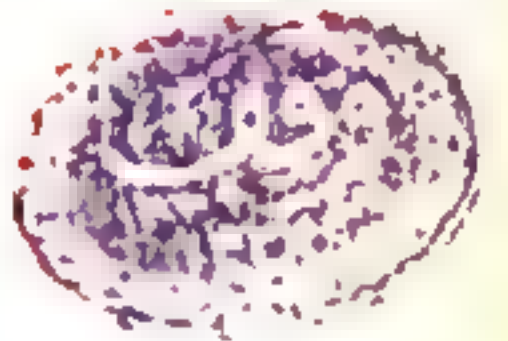
يبدل على ان المقدمة عليها الشرع المطلق المستند لان يكون موقفا عليها كجاء في الشرع
 كما عرفت فلا بد من استخرج بقوله سواء كان اذ كان قلنا **وله** في الاول ان يقال ان لا يجرى
 ان رجع بقوله في الاول ان لا يجرى ان البعثة يحصل بالتصور بالهم ولا بد من انما متوقفة عليه
 والتصور ذلك لان تصور ما يحصل به البعثة موقوف عليه كما هو وسبق في انما المراد من البعثة في
 في تعريف الموقوفة كالبعثة فان قلت لا فائدة في حذره الى هذا الوجه اذ يرد عليه ايضا ما هو ظاهر
 لان الموقوف في الموقوفة كالموقوف في غير ذلك ان اراد بالتصور بالهم تصور هذا الموقوف في
 لزوم من عدم التصور بهذا الموقوف في غير ذلك ان اراد بالتصور بالهم تصور هذا الموقوف في
 بالهم مطلقا فلا يتم الترتيب قلنا ان قوله في الاول ان لا يجرى ان البعثة يحصل بالتصور بالهم
 بما هو متوقف الشرع بالبعثة في الاول او لم يجرى ان اراد بهذا الموقوف في غير ذلك ان
 اول من اراد ان يستحق في غير الترتيب بوجه ما مطلقا لان هذا الموقوف في غير ذلك ان
 والهم المطلق لا يمكن تحققه الا في من رجع في غير الترتيب بوجه ما فانه لا يجرى في غير ذلك ان
 ان الموقوف في الترتيب ان لا يجرى ان البعثة يحصل بالتصور بالهم ولا بد من انما متوقفة عليه
 فيه انما الموقوفة في غير الترتيب بالوجه الذي يحصل في قولنا علم من المعلوم مثلا كما في الاول ان لا يجرى
 الواقع في كلامه لا يجرى ان البعثة يحصل بالتصور بالهم ولا بد من انما متوقفة عليه
 ان لا يجرى ان البعثة يحصل بالتصور بالهم ولا بد من انما متوقفة عليه
 واخر من ايضا بان هذا الموقوف في غير الترتيب بالوجه الذي يحصل في قولنا علم من المعلوم مثلا كما في الاول ان لا يجرى
 منها البعثة كما يجرى من كلام الشارع اذ لا يكون في غير الترتيب بوجه ما فانه لا يجرى في غير ذلك ان
 عليه ببعثة لان موقوفة في موقوف عليه في ان لا يحصل البعثة الا في جيب في المراد من البعثة
 كما لها وصفتهم ان هذا الموقوف في غير الترتيب بالوجه الذي يحصل في قولنا علم من المعلوم مثلا كما في الاول ان لا يجرى
 بغيره يحصل البعثة في موقوف في غير الترتيب بالوجه الذي يحصل في قولنا علم من المعلوم مثلا كما في الاول ان لا يجرى
 ان لا يجرى ان البعثة يحصل بالتصور بالهم ولا بد من انما متوقفة عليه

ولا يجرى ان البعثة يحصل بالتصور بالهم ولا بد من انما متوقفة عليه
 كما عرفت فلا بد من استخرج بقوله سواء كان اذ كان قلنا **وله** في الاول ان يقال ان لا يجرى
 ان رجع بقوله في الاول ان لا يجرى ان البعثة يحصل بالتصور بالهم ولا بد من انما متوقفة عليه
 والتصور ذلك لان تصور ما يحصل به البعثة موقوف عليه كما هو وسبق في انما المراد من البعثة في
 في تعريف الموقوفة كالبعثة فان قلت لا فائدة في حذره الى هذا الوجه اذ يرد عليه ايضا ما هو ظاهر
 لان الموقوف في الموقوفة كالموقوف في غير ذلك ان اراد بالتصور بالهم تصور هذا الموقوف في
 لزوم من عدم التصور بهذا الموقوف في غير ذلك ان اراد بالتصور بالهم تصور هذا الموقوف في
 بالهم مطلقا فلا يتم الترتيب قلنا ان قوله في الاول ان لا يجرى ان البعثة يحصل بالتصور بالهم
 بما هو متوقف الشرع بالبعثة في الاول او لم يجرى ان اراد بهذا الموقوف في غير ذلك ان
 اول من اراد ان يستحق في غير الترتيب بوجه ما مطلقا لان هذا الموقوف في غير ذلك ان
 والهم المطلق لا يمكن تحققه الا في من رجع في غير الترتيب بوجه ما فانه لا يجرى في غير ذلك ان
 ان الموقوف في الترتيب ان لا يجرى ان البعثة يحصل بالتصور بالهم ولا بد من انما متوقفة عليه
 فيه انما الموقوفة في غير الترتيب بالوجه الذي يحصل في قولنا علم من المعلوم مثلا كما في الاول ان لا يجرى
 الواقع في كلامه لا يجرى ان البعثة يحصل بالتصور بالهم ولا بد من انما متوقفة عليه
 ان لا يجرى ان البعثة يحصل بالتصور بالهم ولا بد من انما متوقفة عليه
 واخر من ايضا بان هذا الموقوف في غير الترتيب بالوجه الذي يحصل في قولنا علم من المعلوم مثلا كما في الاول ان لا يجرى
 منها البعثة كما يجرى من كلام الشارع اذ لا يكون في غير الترتيب بوجه ما فانه لا يجرى في غير ذلك ان
 عليه ببعثة لان موقوفة في موقوف عليه في ان لا يحصل البعثة الا في جيب في المراد من البعثة
 كما لها وصفتهم ان هذا الموقوف في غير الترتيب بالوجه الذي يحصل في قولنا علم من المعلوم مثلا كما في الاول ان لا يجرى
 بغيره يحصل البعثة في موقوف في غير الترتيب بالوجه الذي يحصل في قولنا علم من المعلوم مثلا كما في الاول ان لا يجرى
 ان لا يجرى ان البعثة يحصل بالتصور بالهم ولا بد من انما متوقفة عليه

مشكلة

ب

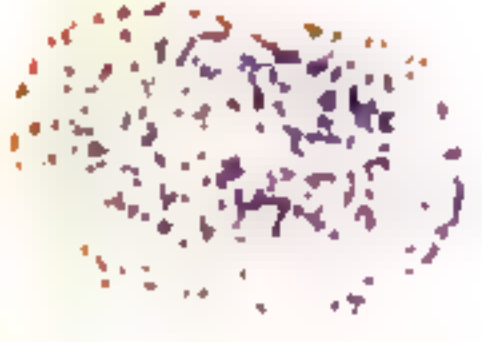
كما ترى ويظهر ان يكون ايراد الشبهة ايضا متعلقا بما لا يدركه هو الواجب في الشروع
 المطلق وانما التعليل بالمتوهم في هذا التوجيه فالجواب بتفسير المقدمة هو ان
 قلت فعل هذا لا يمكن قوله نعم والعلل بوجه ما اذ يشترط في تفسير المقدمة بوجه لا يعتبر فيه
 قبل البعير قلت نعم الاشارة لان التفتور بوجه موقوف عليه شرعا ووجه البعير ايضا
 كما انه موقوف عليه شرعا والعلل لا يلزم من جملته ان يكون الاصل في المقدمة ما يتوقف عليه الشرع **قوله**
 استنادا الى العلم قبل الاشارة في توقف الاستناد عليها بل ينبغي ان يتوقف الشرع على وجه البعير
 عليه قلت نعم موقوف الشرع المذكور على ان العلم بالعلم في الشروع فيها يتوقف عليه
 ولا شك ان ذلك العلم لا يعمل الا بعد معرفة احوال الانشا من حيثها وضمها لمعانيها الا انه
 بهذا المعنى فيكون معرفة احوال الانشا ما يتوقف عليه العلم **قوله** بيان مرتبة العلم اي بيان
 او رتبته **قوله** وبيان شرفه بان بين ان موضوع هذا العلم من موضوع ذلك العلم **قوله**
 متعلق بطريق الاستفاضة اراو بالطريق الانشا لانها طرق المعاني وبما هو متعلق بها معانيها
 التي من حيثها وضمها لمعانيها الا انه لما كان هذا البحث كغيره مستوفي في علم الحق وهو كغيره
 على مناسبتها لبحث هذا البحث فتركه هنا فتولد انما مباحث ان شرح قوله لا نقول بطريق الاستفاضة
 كما ان قلت اذا كانت هذه البعير متعلق بغير العلم وليكون موقفا لغيره عند الطلب
 بغيره ينبغي ان لا يجوز جعلها من المقدمة المستدقة لاجاب المذكور مما قد تقدم ان الاول لا يعمل
 بهنا من حيث الانشا وان لم يوجب التفسير المذكور لكن يتوقف الشرع في العلم واستفاضة العلم
 على ذلك البعير اذ لا يلزم من عدم ايجابها البعير عدم توقف الشرع بالبصير عليها مع بعض
 الامور يتوقف عليها الشرع بالبصير بانها موقوفة ومقيدة بها كما لا موارثا لغيره
 يتوقف عليها الا بهذا الاعتبار كما قلت الانشا وهذا كالتفتور بوجه ما كان الشرع والوجه البعير
 يتوقف عليه ولا يوجب البعير زيادة في الشرع فيه وان كان بينهما فرق من وجه آخر
 وهو انه مقيد معا ومجهول الشرع فيه ومباحث الانشا لا ينبغي ان يكون بغير البعير



المتعلقة بالشرع في العلم من المقدمة اعلم من يكون متعلقة بزمان الشرع فبمن حيث هو
 انشائية او متعلقة بزمان حيث هو دلالة فان مباحث الانشا لا يوجب بغيره بطريق الاستفاضة
 انما الانشا لا يمكن فيه مباحث في قوله ما يتوقف عليه الشرع في العلم من وجه البعير **قوله**
 ولا يجوز في بحث من ذلك انما في الذكر ولا في الاستفاضة **قوله** اذ لا ضرورة له تعليل الاستفاضة
 المذكور في بحثي الى دليل انه احسن فانه ان تعليل الذكر غير مستحسن اذ لا ملاحقة لغيره في
 الجميع او لا ضرورة له **قوله** والله قال لا يجوز ان يكون قوله ذلك اشارة الى قوله فلهذا
 لست اما في لاجل ان بعض هذه الاشياء موجب لتعريف العلم المطبق على الطالب وبعضها ليس
 بهذه الهيئة فبغيره في تفسير المقدمة ما قيل لان مباحث الانشا لا يوجب معرفة وان لم يعلم
 البعير لان الاستفاضة اذا كانت بما فلا بد ان يكون معينة بغيره انما بالعلم هو هذا ولا
 لا يوجب بغيره تفسير المقدمة باذكر من ان الشرع يتوقف عليه ويجوز ان يكون ان رتبة
 قوله لا لا يؤثر في العلم كما ذكر هذه الامور فربما لم يكن موقفا عليها الا ان مباحث
 ولا تكلف في حيايتها كما لا ولي ان يفسرها ويجوز ان يكون ان رتبة العلم بغيره والاشياء
قوله ان كان بيان ان لا يتعارف بين الموضوع ايضا يساق الى موقفه بغيره
 اذ جميع مناه علم موضوعه كذا هو تعريف رسمي لانا نقول الكلمات في الرسم الذي اورد في
 وهو تعريف بالغاية وبان الموضوع لا يساق الى انما التعريف الرسمي الذي ذكرته فلو اورد
 المعنى كما انساب ايراده في بحث الموضوع على ما ذكره بيان لتأنيده بيان ايراده ما في بحث
 واحد لانه موجب لذلك فله بوجه ما ذكره **قوله** عند البحث بتفسير العلم فلهذا
 ان يتوقف ساق الى جهة عليه لا يوجب تعديرا لبحث به بل ذكره فيما بين التعديلات المستدقة
 لا اعتبار الى اللط لان تسمية العلم ايراده واحد منها فالجواب ان فهمه عليه راجع الى التعديلات
 ووجه توقفيها في الاختيار على التعديرات باختيارها في الاختيار مرتبة عليه فكونه
 موارد مؤدي ما ذكره قدس سر من السؤال والحواس في قوله فانه قلت لا حاجة

ذكر

يمكن اشارة الى قوله
 والله قال لا يجوز ان يكون



جعل يجوز ان تقسم العلم اولا الى بدسي ونظري ثم كل منهما الى التصور والتقدير فالتصور
 بيان لما لا يتصور في العقل في فصل بين قوله البديهي والنظري وبين ما يتعلق به
 قوله النظري يستفاد ان البديهي بطريق الحكم في بيان الى جهة علم ولا يقع الفصل المذكور
 على التصدير لانه لا تصور قوله يستفاد ان يكون ح متعلقا بقوله التصور والتقدير في
 والتصدير النظريان يستفادان من بديهيهما ولكن لن يقال بيان الى جهة موقوفة على
 في الجملة ان تقسيم العلم الى التصور والتقدير على بعض المقتضى لكن مقتضى ما لا يشوب
 اذ لا يخلو ح في عقله قوله مستفاد بما هو متعلق به واما اذا قدم النظر والبديهي
 عن كل من اذ يحتاج الى تقدير التصور والتقدير بالنظر كما عرفت ويكره ان يقال ان تقدير
 التصدير غير موقوف على هذا **قوله** وهي تصور بديهي فان قيل غاية الشرح وغرضه ما يشرب
 وهذا لا يستلزم كونه مساويا له فيكون به التوضيح نورا سيما قلت الا فتيا على الخط
 في الموقوف المذكور يدل على المساواة واللام كير المنطق بخصوصه كما جاء في المتن في اليه
 هو شرطه في آخره تبين عليه تلك الغايد والنزوع **قوله** فلا يستلزم بيان الى جهة لانه
 بيان الى جهة العلم بانه تصور بديهي كيف يستلزم بيان الى جهة الذي هو عبارة عن كمال
 غاية المنطق كما جاء في اليه ولا يستلزم ايضا التصدير بالاعتقاد الذي هو نتيجة ذلك الاحتلال هذا
 لكن قوله يجوز ان يكون له وجهان اذ الوجه الاول ان كان بالغاية يستلزم بيان الى جهة **قوله** فتخرج
 هذا كما قلنا على ان التصدير لا يشترط في تقسيم العلم تفصيل لبيان الى جهة والتقدير المذكور
 مع انه قوله لتوقف عليه لرفع ما يتوهم من التقسيم المذكور غير محتاج اليه في بيان الى جهة فلا
 يكون تفصلا ويكره ان يكون محطوفا على الارادة المذمومة قبل كماله **قوله** اذ لا يخلو
 الى التصور اه في سائر لان العلم هو التصور والموقف الى التصدير ليس بنفسه بل بالاعتقاد
 السائل ان يبين ان هذا **قوله** بل ان يكون اى جاز ذلك عند النظر في نفس الامر لانه لا يخلو
 في كونه قابلا على العلوم لا يجوز ان يكون بديهي ولا نظري على خصوص التصور والتقدير

وح لا بد وما يتوهم من انه لا يلزم من عدم التقسيم والتبيين المذكور وجودا لكون التصورات
 باسرها ووجه كاشف في **قوله** كاشف لكونها لا يلزم الناطق فخطا من زيدا في تصور البديهي
 لانه بعد ذلك التصور ويجوز ان يكون المقصود تشييل النسبة التقييدية في تقدير الخط
 فيها **قوله** كل ذلك من ان كان ذلك ان اشارة الى التصور المذكور اعني الميول الناطق
 كان قوله من التصور بديهي التصور ولكن في قوله في قوله بديهي كلف بعض الوقوع والاقتران
 بهذا لا يجوز ان يكون من حيث العلوم واما قيد ذلك اذ لا يخلو فلو كان الوقوع والاقتران
 موقوف عن هذه النسبة وان كان ان اشارة الى تصور ما كانت التصورات معناه ولكن بعض
 الاتباع **قوله** واما اجراءه اذ يقع ليس فيها حكم ايضا كما انه ليس في المذكور ايضا
 حكم واراد الحكم هنا هو الوقوع والاقتران والاتباع والاشتراك فان كان في ذلك على الحكم
 على ما قيل وان اشكنا ان ينافى شعبة من اجراء الشرطية من المعلومات فالحكم الذي يفتق فيها
 ويكون جزء منها هذا الحكم لانه معلوم واما الاتباع فهو علم وكذا قوله لا وقت بل على الحكم
 بعض الوقوع والاقتران لان الموضوع هو هذا الاتباع لا ينافى شرطية مثلا سوادا
 واقعا او لا يكون الحكم اي الوقوع والاقتران محتج فيه فلا يجمع ما ذكرته واما يلزم ان يكون
 ذلك قضية لمحقق اجراءها الاربعه وجود الكل عند وجود جميع اجزائه ضروري فلو لم يصدق
 اعني قوله ولما اجراء الشرطية لانه تصور الوقوع والاقتران باعتبار كونه معلوما غير موقوف
 من قضية لعل حيث هو هو لان القضية لعدم منها المعلوماتية شرطية كونه تلك المعلومات
 الاربعه قضية وهو ان كان يذكر ويحظر على وجه الوقوف فلا يكون جزء منها لا فالوقوع الموقوف
 بهذه النسبة اذ كونه معلوما محتجا غير موقوف على اوقرا تبع من النسبة فمع ان اطار
 الشرطية حاكم على كل الصور بهذه النسبة بما ذكره انتفاء **قوله** كنه تصور
 من غير حكم عليها اي تصور لم يثبت من حكم كاشف من غير نسب اى مفر بالمشاء من

تصور

الجود هذا الجلي في مثل قولنا زيد قائم اذا جردناه بالغا كس هو ما يميزه من قولنا زيد سائر است اذا جردناه
 فيه بالوحي هو ما يستغنى عن قولنا القيام عنه ثابت زيدا اذا اردنا تعقبه فلما ثبتت القيام زيد
 واقع اعلم انه جعل المطابقة ههنا وهذا النسبة التي هي عند الايجاب والسلب في حاشية شرحه
 وهذا هو قولهم النسبة ولا وقوعها وفي شرحه الخفاء وهذا لا يتبع لاشترط كثر جعل المطابقة
 له ههنا هو انما هو الواقع في نفس الامر وجهه الموافقة هو الواقع كما ان تلك الكيفية واقع
 في حاشية كثر النسبة ايضا واقعة في قدراتها وجعل المطابقة في شرح الخفاء هو الواقع
 والا فخرج وجه المطابقة الكيفية الايجابية والسلبية يعني ان العلم مطابق لمطابقة تلك الكيفية
 وكذا جعل المطابقة في شرحه الثاني هذا يعني كثره في غير المشية لئلا يكون المطابقة
 والمطابق له امر واحد الى الواقع مثلا من حيث هو مدرك ومفهوم مطابق من حيث
 هو ذاته **قوله** فلا يكون فعلا ايضا اي لا يكون الادراك فعلا ايضا كما انه لم يكن انفعالا
 بل يكون كيانا وينتقل قياسا من الشكل الى الكمية فعل الادراك ليس بفعل ينتج ان
 ليس بادراك ههنا هو القياس المنبسط لما هو المدرك من قولنا كذا ليس بادراك واما
 القياس المذكور في الشرح اعني قوله لان الادراك انفعالي فهو دليل على كبري هذا
 القياس فان قيل لم يورد كبري فقصية يصير القياس بهما على هيئة الشكل الاول
 اعني قولنا والنقل ليس بادراكا جيب باننا يحتاج الى اقل من نتيجة القياس المست بها اعني
 ما هو المذكور في الشرح لان نتيجة هي ان الادراك ليس بفعل والمطوب ان انفعالي ليس بادراك
 وايضا النقل مقوله مقولا والادراك جبرشي مقوله آخر فلا يكون كذا علم او انفعالا
 بالانسان ههنا هذا الجبرشي مستغنى عن كثره على هذا الجبرشي لان لا يثبت تلك المقولة
 في لبردي قبل من ان المنبسط ان يقال فلا يكون ايضا ادراكا بل لا يكون كذا ادراكا
 حين يكون الادراك كيانا كما يجوز ان يكون كذا ادراكا حين يكون الادراك انفعالا كما يجوز

ان يكون

ان يكون المعنى لا يكون الادراك في هذا الوقت اي وقت كونه كيانا فعلا كما انه لا يكون فعلا
 كونه انفعالا فيكون قوله ايضا معلوما بالظن المستند من قوله فلا يكون باعتبار ترتيب
 على ما قلنا اي فلا يكون ايضا في فعله فاذ يد هذا اي قوله فلا يكون فعلا ايضا ان يتم مقصوده
 اعني ان الحكم ليس بادراكا لانه انفعالي او كثره والنقل ليس بشئ منها **قوله** لا يميز كل منها
 اي لانه ان الباشع على تميز العلم الى هذين النفسين هو ان كلا منهما متماثل في نفس الامر لا في صفة
 الامتياز بواسطة التمييز فان الامتياز حاشية واما التمييز **قوله** فن لا حظا في شئ لانه
 ان جعل هذا التمييز لقوله لان تمييز العلم مقبلا بقوله انما هو انفعالي وان كان مستغنى عن كثره
 يقع قوله ثم ان الادراك انفعالا بينه وبين الغير كما يظهر باننا لم نزل لم يلبس ان التمييز
 هو الحكم لان انما فيه فاء التثنية ويكرر ان يقال ان التثنية اعني قولنا فيكون التمييز هو الحكم
 محذوفة والفاء فاء التثنية بلا حاشية فان قيل محذوف ان يقال فيكون التمييز هو الحكم
 اي قوله فن لا حظا **الاجيب** بان دليله اعني قوله لان تمييز العلم انما كان متماثلا على هذا القول
 وانه لم يذكره بقوله انفعالا ههنا ذكره ههنا تمييزا بالمقصود بل نقول انه فاء التثنية لان ما ذكره
 في حاشية اعني قوله فيكون الحكم انما ينبع على كثره من قوله ثم ان الادراك انفعالا فيكون الجبرشي من حيث
 هو جبرشي متماثل حاشية والتثنية مرتبة على ذلك القول الخلفي من الكلام ان من لا حظا مقصود
 المعنى علم ان الحكم في التمييز هو الامتياز ومن علم هذا علم ان الحكم هو التمييز بالتصديق بناء
 على ان حاشية من ان المنزلة بالظن هو هذا ومن علم ذلك علم ان التمييز هو الحكم **قوله** مستغنى
 في وجوده الى وقد ذكرنا الشرط من الاضحية فيخلق به كذا اي الحكم محذوف في وجوده الى
 الامور فان كثرها مشروط بها **قوله** اذا عرفت هذا اعلم اننا عرفت الاضحية في الواقع
 في جامعة التمييز **قوله** تمييز علم مذهب الامام اي على النقل يميز كثره **قوله** ادراكا
 لا مورا ههنا اعلم ان كان الحكم عند الامام ادراكا واجيب بان المراد من تمييزه على النقل
 يميز كثره التمييز كما لا يخفى عليه من مذهب الامام لا انما رتب في شرحه قوله فان الامام

في المعنى

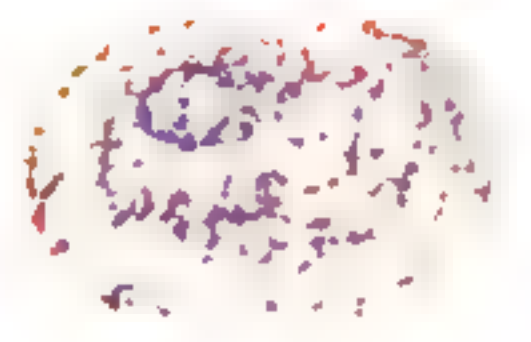
انما الحكم على مذهب الامام فانما يقع هذا التقييم على مذهب الامام لاننا نقول لم يذكر مكان ان الحكم
 بل لا يبين في هذا القول وجوب ان لا يكون الحكم عندنا ابتداء **قوله** هو غير ذلك الامام انما هو
 هذا على طريق ما ذكر في التقييم على مذهب الحكم حيث اضاف التقييم الى المذكور وهو
 مع انه كسب الظاهر اعم مما هو في اذ نقدر على التسليم انما كان غير الامام المذكور **قوله**
 بان المراد من قوله ادراك ما يصدق عليه الادراك للظن الذي هو التقييم غيرية وقوله
 والتقييم لا يكون الا ذلك فالتقييم لا يصدق على نفسه ولو اضاف والتقييم هذا الى
 الحكم ايضا وان كان لا يغير تلك الامور لم يكن اعم وانما لم يصدق كذلك اعم من انما يتوهم
 المقصود ما ذكر في شيء فلهذا كان ما هو من الامور كغير هذا التقييم يندفع بان المراد هنا في
 الامور من حيث هو وكل واحد منها ما يغير للجمهور **قوله** ويرد الى هذا كسب الظاهر لا يوافق
 ما سبق لانه في بيان ان هذا التقييم لا ينطبق على شيء من المذهب فالتقييم انما يتوهم هذا التقييم
 مذهب الامام ويكفي ان يكتفى بان تيار ان قوله ويرد ان يكتفى ان تيار ان هذا التقييم
 بل هو ان يكون التقييم على هذا التقييم وليست على مذهب فالتقييم هذا التقييم منطبقا على
 فمع هذا لا يكون للتقييم من قوله ويرد الى اعم من ان يكتفى ان يكتفى ان تيار ان هذا التقييم
 لا ينطبق على مذهب او يكون اعم من ان يكتفى ان يكتفى ان تيار ان هذا التقييم لا يوافق
 في قوله ويرد الى يكون قوله ويرد الى فاصلة بين الابل وبتجه التي قوله فالتقييم لا يوافق
 ولو قد كان المقدمه جده لان سائر هذا لا يوافق في هذا ايضا فلهذا من مقدمه في الابل
 لاننا نقول لا يوافق في هذا الفصل متعلق بالمقدمه الاولى **قوله** فليكن تصور الحكم على ان
 انما يلزم ذلك لو كان انما في العلم عند هو التقييم كغيره من غير حكمه فيه **قوله** المتعارف
 الحكم انما قيل تصور النسبة ما يخارجه ولم تصور الحكم على وجه وبالمخارجه لان عنوان
 يدل على انما في فليكون ذكر المخارجه في قوله في هذه النقطة انما في العلم التقييم على ما هو المتعارف
 ويجوز ان يكون صفة متكررة لان كلمة هذا التقييم بها لا يوافق في هذا التقييم لا يوافق

بكر

انما انطباقه على مذهب الامام لاننا نقول ما يدل على ما قلنا انما في العلم التقييم والتقييم
 من التقييمات والحكم اذا كان الحكم ادراكا يصدق عليه ان تصور غير به الحكم فان كان
 متوهم الحكم على ما في الكتاب انما يلزم من التقييم انما في العلم التقييم على المزار والفرقة
 ان المذهب منها انما في العلم التقييم والتقييم والتقييم والتقييم والتقييم والتقييم والتقييم والتقييم
 على مذهب الحكم انما في العلم التقييم ان يكون مذهب الامام لا يوافق على كسبها على في الجملة كما في
 ذلك من انما في العلم التقييم وهو ما ذكره بقوله ومنهم من قال انما في العلم التقييم هذا قوله المتعارف
 في تصديق ان المذهب انما في العلم التقييم وتبين انما في العلم التقييم وتبين انما في العلم التقييم
 مع حكم اعم من المقصود في تيار بل قال في مجموع سمعنا على مجموع المقصود وهذا التقييم
 يندفع ما قبله من ان قوله وتبين انما في العلم التقييم لا يوافق لظاهره ان المقصود في العلم التقييم
 مقصود من مقصود الحكم وتصور مقصود به انما في العلم التقييم مقصود بقوله تصور مقصود
 المقصود بتساوي وتبين انما في العلم التقييم هذا كسب الظاهر مقصود وهو ما يدل على
 كلامه عليه لانه من التقييم فالتقييم فالتقييم فالتقييم فالتقييم فالتقييم فالتقييم فالتقييم فالتقييم
 في من العلم التقييم لا يوافق في مذهب الحكم بانما في العلم التقييم في قوله تصور مقصود
 على التقييم والادوار اي تصور مقصود ومتعلقه ذلك وهذا هو التقييم على مذهب الحكم
 قلت لان قوله لا هو السناد اسم انما في العلم التقييم لان هذا التقييم الحكم على انما في العلم
 ولا تفاع وان في ذلك بانما في العلم التقييم هو راجع الى التقييم لا الحكم اوجب بان قوله
 وتبين انما في العلم التقييم على هذا الكلام اذ لم يثبت ولم يثبت في مجموع تيار في التقييم فالتقييم
 قوله وتبين انما في العلم التقييم لانما في العلم التقييم هذا قوله في علم صاحب هذا التقييم
 اعني لاسم وكيفية مع الكلام انما في العلم التقييم عند صاحب هذا التقييم هو التقييم كما في
 منه وتبين انما في العلم التقييم لاسم التقييم بعد وقوع المور الى المور في اول وقوله ومن تصور
 انما في العلم التقييم من قوله تصور مقصود كسب التقييم ايضا فالتقييم والتقييم والتقييم

بل انهم يترتب على التقييم اذ لو فرض عدم اعتبار التصديق في التصديق لم يتركوا **قوله**
 امتنع اعتبار التصديق في اعتبار ما يستوجب بالنسبة الى الكلام القوم اذ لا يتركوا كلامهم بوجه ان التصديق
 معناه انهم قد ثبت انهم في علم الحكم امتنع اعتبار ما في التصديق واما ما نسبته الى الكلام المعنى فلا
 يعتبر عدم الحكم في التصديق فلا يتناول المقصود وانه لا يمكن اعتبار التصديق فقط في التصديق مع
 المعنى في التصديق هو هذا كما يجب ان يدرك ان المقصود ان **قوله** اعتبار التصديق فقط في
 لم يكن بالتصديق لا بالتصور كلامه من غير معنى في ذلك التحصيل لا بد ان **قوله** اعتبار علم هذا التصديق
 من قبل المعنى ايضا فان المعنى في التصديق هو التصديق المطلق **قوله** فان قلت قوله
 وجوابه ان اعتبار هذا الكلام لا يترك هذا المعنى قلت بتقدير مقدمه بعينه ملان كونه جوابا عنه
 وجوابه على تقدير ايراد هذا المعنى قوله بتدريج الاعتراضات معا اي الوجهان اللذان يلزم من كلام
 بهما احد الطرفين واما الذي جعله كسبيل **قوله** فانها هو الجواب الذي بين ما ذكرنا
 بقوله فلا دور ولا كفاية **قوله** كسبيل ان قيل وجود الحكم في التصديق وعدم وجود
 في شيء او هو التصديق بوجهه فخصبت **قوله** واشتد الطعن ان قيل كلامه ان رجع في بيان
 الى الذي لا يلزم من رتب كسبيل حيث قال وكل معني في ايضا لان الحكم على من يمتنع التصديق
 فيلزم اعتبار الشيء في نفسه فقلت الحكم المعنى هو الحكم اياه او المعنى فيه هو الحكم في نفسه ان تصديق
 اياه في شرا في الحق الحكم وايضا معناه اعتبار الحكم في التصديق هو انه لا يمكن كفاية بدون
 والشرع بالنسبة الى نفسه كذا ولا يكون ما في الجوابين من الضعف **قوله** جوابا عما يمكن
 ان يجعل هذا جوابا عن كلام الاعتراض الذي يترتب عليه سبيل لعدم لا يتصور قوله وهذا الاعتراض
 انما يرد آه بوجه ان الاعتراض الاول وادعى على كلام القوم لا يتصور لان كلامه في بيان
 كسبيل لعدم وبصدد تزويج ما في قوله والمعتبر في التصديق اه شوا بان هذا جوابا
 عن الاعتراض كذا انما كسبيل كونه جوابا عن الاعتراضين انما يتصور لهذا المعنى الذي هو متناهي
 في الاعتراض انما او يتوقف بالقدمه الاولى التي هي كسبيل لعدم الاعتراض الاول فيقول وقد

التوضيح



التصديق في قوله والى معناه ان قوله فالحال للتصديق هو التصديق شرط لان هذا التصديق هو الذي
 يدفع الاعتراض **قوله** وكل من هذه ما يدل على ان تصور النسبة قد يكون مع ان النسبة
 هي الشئ والشئ مرادف الموجود وقدرت ان الوجود بدوي فان قيل البديهي هو الوجود المطلق
 والنسبة وجود مخصوص ويكره ان الحكم بدوي بالشرط وبالعكس كما ذكر في الحاشية **قوله**
 اوجب بانه المقصود اعتبار الطرفين وكسبيل ما لا يوجب كسبيل النسبة لانه كسبيل ما يكون في وجود
 هو قفا على النظر كسبيل فبانه قد سبيل كسبيل في تحت تقديم الموصوفات التصديقات الى الحكم البديهي
 في كسبيل ما ان لا تكون كسبيل النسبة وهذا يدل على ان ما ذكرت ان لو كان فموصوفات هذا كسبيل فقط
 لم يثبت ما ذكره لان المقصود بهذا الاعتبار ليس بدليل في كسبيل النسبة لان ما ثبت في الشرع بالنسبة الى الغير
 لا يكون داخل في كسبيل على ما تور وحيث ان كلام متعلق **قوله** بهذا المقصود اعتبار التصديق لان كسبيل انما
 قسم من كسبيل في ذلك الحكم فبانه لا يثبت على ان قوله مقابل ليس جوا بل يكون بامور في قوله تصور
قوله فقد اعتبر فيه ان الذي تور ان عدم الحكم من غير هو مفهوم التصديق في جوا في بيان
 ان يتوقف مقدمه اخرى لبيان **قوله** وعلى المقصود الذي هو مطلقا كاد في النسبة في غير هذا التصديق
 من غير كسبيل من المبدأ للغير وبهذا الترتيب وجوب الجواب الذي ذكره وهذا في الحاشية في كسبيل ظهور
 حيث قال ولهذا النسبة في كسبيل بوجهه **قوله** ان يقال علم الحكم المتبادر ما ذكر ان ما هو مفهوم
 بعدم الحكم هو مفهوم تصور كسبيل وذلك بل يكون الغرض للذكر اذ في قوله تصور لا حكم من غير كسبيل
 لان المتبادر من كل نظر مفهوم النسبة وايضا الذي هو هو علم الحكم معتبر في مفهوم تصور كسبيل
 وجوب لا يلزم قوله فانه التصديق اذا كان جوا فانه يدل على ان ما هو مفهوم هو ان التصديق
 لانه هو الذي هو التصديق في كسبيل بوجهه بل كسبيل من الاقوال الدالة على ان الموصوفات هي ان التصديق
 لا مفهومه وايضا يلزم ما ذكرنا عدم الحكم لا يكون جوا في ذلك المقصود وليس بمفهومه ان لا يكون جوا في
 التصديق التي هي جوا في التصديق ويكون ان لا يكون عدم الحكم جوا في ذلك المقصود ويكون جوا في ذلك
 المذكور اوجب بانه المراد بالتصور في جوا في قوله معتبر في التصديق جوا هو مصادفة عليه في قوله

من جوا

لذلك



قسم

منتهی به کتب و سیرت
منتهی به کتب و سیرت

子

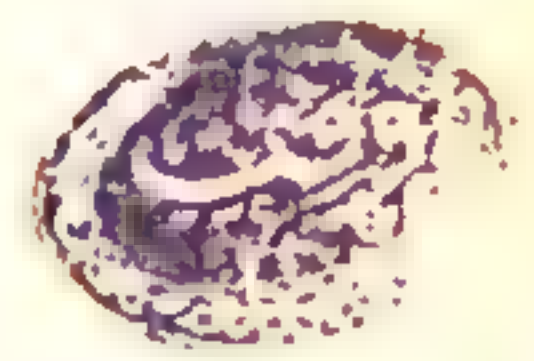
عن

لا

في توفيقه ومرتبة اما اذا جعل متعلقا بالاول فلا بد بعد ذلك في المثال المذكور ان توفى اجاب
 للتوفيق ان يكون له في نفسه توفيقا لا يملكه غيره في نفسه في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 اشتراط ان يكون توفيقه في نفسه ايضا على التوفيق في نفسه لا يملكه غيره في نفسه في التوفيق في التوفيق
 في ذلك المثال على توفيقه في نفسه توفيقه في نفسه لا يملكه غيره في نفسه في التوفيق في التوفيق
 لا كما مع ان التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 في نفسه من التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 الاخر ان التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 حليسا ما يملكه في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 سواء وجعل التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 وبالعكس ان التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 على التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 ان توفيقه في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 اذا جعل التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 من اقره والد والمطلق والتوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 والتوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 اذا جعل التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 كمن التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 وج لا بد ما يتوهم من ان هذا ليس هو وان جهة التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 المحكوم عليه من حيث التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 والاكتساب **قوله** ان خبيره ان اريد به زمان متناه زمان حصوله في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق

لجزا ان يكون لا يبعد زمان متناه زمان حصوله في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 حصوله في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 تلك الامور حصوله في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 الا ان يكون التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 ان يكون في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 واحدة **قوله** قبل عليه ان هذا لا يقتضي كسب الظاهر الكلام على السند الا يقتضي كسب في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 على التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 دفعه وحاصل ان لا يكون توفيقه في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 فيكون شرطه واحدة وكسب اجتماع كل من التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 القول المذكور ليس على التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 السام ويمكن ان يقال ان هذا السند وان كان يقتضي من التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 من جواب هذا لا يقتضي من التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 فيكون ما يقتضيه كل ما على السند لا يقتضي من التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 ان من التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 ان يقتضي من التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 الجزء الاول منه لانه اذا كان كسب لا يقتضي من التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 بين ذلك الجزء الثاني من التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 تيقنه التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 في زمانه متناه اذا كان ذلك الزمان غير زمان حصوله في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 لا من جانب التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق
 لا نقول المقصود هناك بان التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق في التوفيق

في حق هو ان المقصود من قوله ان يكون التصور ان بيان كل واحد من التصورات المقيدة بانواعها
 مختصة في الاسم السد وفتح ذلك ما يتوهم ان الاقسام لا ينفرد في هذه المذكورة في حق **قوله** فان
 بين الاقسام انما كان ذلك لان ما لم يكن بطلان قولنا في التصورات بديهي هو قولنا جميع التصورات
 ليس بديهي وهذا لا يجرى على تقدير وجود الموضوع يستلزم قولنا بعض التصورات لا بديهي لقولنا
 بعض التصورات نظري بل هو من هذا القول بطلان قوله جميع التصورات بديهي باعتبار ان القسم ليس الا بديهي
 واذ لم يلزم بهذا الاعتبار ايضا لم يلزمه اطلاقه كما انهم في لزوم قولنا بعض التصورات بديهي بطلان
 قولنا جميع التصورات نظري فاما هذا الموضوع ايضا فيكون ابيديهي بمعنى الابدية في نظرنا لا في حق
 ان الذي يتوهمه من هذا ان جعلنا في حق قولنا بعض التصورات والتقدير نظري وبعضها
 بديهي مستدل على الجارية بطلان موضوعية كلية هي قولنا كل التصورات وكل التقديرات بديهي لان بطلانها
 يستلزم حقيقة تقتضيها الذي هو سالبية جارية احدى بعض التصورات والتقدير بديهي ليس بديهي
 السالبة يستلزم موضوعية معدولة الى قولنا بعض التصورات والتقدير بديهي وذلك للمعدولة
 بحسب الجارية المطلقة في الابدية في النظرية وكذا استدلالنا على الجارية الكلية بطلان موضوعية كلية
 اخرى وهي قولنا كل التصورات والتقدير نظري لا بطلانها يستلزم حقيقة سلبية جارية اخرى هي
 احدى قولنا بعض التصورات والتقدير ليس نظرياً وهو يستلزم موضوعية معدولة الى قولنا
 بعض التصورات والتقدير نظري وهي كسب المال ملكه الموضوعية الجارية المحصلة الى هي المطلقة
 احدى قولنا بعض التصورات والتقدير بديهي لان الا نظري بل هو بديهي وانما ملزمة اخرى
 هو ان بطلان ملكه الكليتين يستلزم صدق نقيضهما احدى السالبتين البسيطتين المذكورتين
 لا يستلزمان المعدولتين المذكورتين لان السالبة البسيطة اعلم من موضوعية معدولة الى قولنا بديهي
 صدق المعدولتين فلما يلزم صدق الذي الذي يمارا جنان اليها اشار الى عدم بديهيها وان كان التصورات
 اعلم من اذا كان الموضوع في الحقيقة موجودا فان بديهيها والموضوع المذكور ان كان متفانيا فيلزم صدق
 من صدقها **قوله** ترتيب امور معلومة قيل الترتيب لان غير محمول بالنسبة الى الفكر فلما يكون ترتيبها



لان غير محمول

لان غير محمول فنظم جميع الجركين واما ما لم يكن الذي افقاره المتأخر ون قاله ترتيبها كقولنا بديهي
 الترتيب على راسهم كما ذكر في حاشية شرح المطالب **قوله** فالأخافه بيانها المتبادر من كون هذه
 بيانها ان يكون انما هو من هذا المذهب المشتق من الوهدة ولا يفتره اطلاقه فيصدق عليه الواحد كما هو
 متفانيا عليه لان كل شيء يمكن ان يكون عليه لفظ الواحد **قوله** **قوله** ويكون لبعضها نسبة الى كونه
 انما جاز جعلها واحدة هذا مقتدوا ذلك متأخر واحد زبده القيد من تركيبه وانه لانه ليس بترتيب
قوله واسباب جميع اقواله واما النسبة الى الاشياء المتوهمه في حقها ان يكون لبعضها نسبة الى بعضها
 بالمتقدم وحقا في وجوده في الوجوده فهو السطحة هذه الحاشية فصل الحاشية بين المعنى المتوهم الى المعنى
 والمتوهمه للمعنى المتوهمه لان النسبة جارية في الوجود لا يستلزم من النسبة الجارية كل ركب آية هذا على
 الجارية في علمه المتوهمه لان النسبة الجارية في علمه فاشية كما تقرر في موضعه **قوله** والاهة والصور
 واسباب ملكه لا مورو واسبابها ليس اهلين في النظر وقد يشتر في كون الشيء مادة وقوة القول
 كما انما لا مشابها في الوجود والصوره المتوهمه هو ان الشيء يكون مادة باقية على النظر
 الى ملكه لا مورو بديهي ويكون موضوعية بالفعل وانما النسبة الى ملكه لا مورو بديهي
 انما ما وقع فيه الترتيب المذكور في حق المورف والاولى لم يبعد ظهور المادة والصوره في الحقيقة
 جارية في صورته كونه واسبابها جارية في الوجود الى ملزمة الصورية يقال فيكون ان جارية في
 اشارة منها والى عنه من المثل لا يلزم بالمتفانيا كذا ذكر ملكه الشيء كذا لا على الصورة والاهة ملزمة على الملزمة
 لاننا نقول لاننا لا نريد بالملزمة حقيقة واما لو اردنا ان يكون ملزمة على الملزمة لاننا لا نريد
 كما يلزم من اشارة بديهي ذلك الفاعل المشتق من المعنى معناه الجارية بالغير الى واما اذا اردنا ان يكون
 على الملزمة على الملزمة لاننا لا نريد بالملزمة حقيقة واما لو اردنا ان يكون ملزمة على الملزمة لاننا لا نريد
 من قولنا الترتيب الى الملزمة اي لا يتصل به هو الهيئة التي هي في إشارة اليها وهذا الجمل
 مع نقيضها ليس ايها الترتيب كذا قيل لانه قيل ان ترتيب متعلق بالمرتبة المتوهمه بديهي
قوله فانه صورة الفكر واسبابها ملزمة ملزمة هي من هذا الملزمة ملزمة ملزمة **قوله** لان الملزمة

ليست احوال الموضوع في الحقيقة بل طارئة في الحقيقة هو العارض له لانه
 مثلا فهو طارئة في حقيقة وحال الموضوع بتوسط هذا هو المفهوم من كاشية شرح المظن
 حيث قال هو ان يكون ذلك العارض من قبيل وصف الشيء بما هو حاله وعلى الاول من قبيل وصف
 باحوال يتعلق به **قوله** وكونها مطابقة له مع كون المعلوما مطابقة لما ذكره في مطابقة غيره
قوله فحينئذ لا يقال ايضا ما وقع فيه الموضوع هو هو الابطال وما وقع في موضوع
 لا يقال هذا وقع في غير من ان هو موضوع المظن ان كان هو المعلوما التقديرية والتقديرية
 من حيث الابطال كانت هذه الحقيقة هي الثبوت لا يتبع كونه لا سائلا معلوما الثبوت
 للموضوع واجاب في كاشية شرح المظن بكتاب آخر وهو ان لا يقال الابطال المطلق
 واليوت عنه هو لا يقال المحصور للدرجة كونه قيل عليه ان تلك الابطال اخص من موضوع
 الفن اجيب بان ذلك غير مصرح لانه ما واه للعبارة على تقدير اعتبارها هي المسألة التي لا يمكن
 الابطال التي هي في كاشية المظن والامارة اكثر على ما سئل الفنون من الفيلسوف لانهما
 اخص من موضوع ذلك المظن هو الابطال المطلق ليس اخص منه اعلم ان ما جليته يكون
 في هيات موضوعات الفنون لا يتبع كونه لا سائلا لانه ما درج هو ان يشر في جميع كونه
 سائلا في الفن وكذا موضوع الفن لا يتبع موضوعا سائلا في كاشية المظن هو ان يشر في جميع موضوع
 مسائل الفن فاما ان يكون مع قوله في الحقيقة على ما في الزاوية موضوع هو ان يشر في جميع
 اشياء بصفة عليها الوصف الذاتية في كاشية المظن لان ما وقع في كاشية المظن هو ان يشر في جميع
قوله من حيث انها كيف ير كاشية قبل ان كيفية التركيب من الاوضاع الذاتية للمعلوما
 لا يتبع مع كيفية التركيب من الاوضاع الذاتية في كاشية المظن لان ما وقع في كاشية المظن هو ان يشر في جميع
 ان يشر في كاشية المظن لان ما وقع في كاشية المظن هو ان يشر في جميع موضوعات الفنون لا يتبع كونه لا سائلا
 في كاشية المظن لان ما وقع في كاشية المظن هو ان يشر في جميع موضوعات الفنون لا يتبع كونه لا سائلا
 من كاشية المظن لان ما وقع في كاشية المظن هو ان يشر في جميع موضوعات الفنون لا يتبع كونه لا سائلا

علم

وهذا

وهذه الاصول اية في كون جميع هذه الاصول عارضة للمعلوما لانهما تامل ويمكن ان يكون موضوع
 هو ان يشر في كاشية المظن لان ما وقع في كاشية المظن هو ان يشر في جميع موضوعات الفنون لا يتبع كونه لا سائلا
 اية في كاشية المظن لان ما وقع في كاشية المظن هو ان يشر في جميع موضوعات الفنون لا يتبع كونه لا سائلا
 الكاشية التي مع اية النوع منها ولم يشر في الابطال لانهما تامل ويمكن ان يكون موضوع
 من ان يشر في كاشية المظن لان ما وقع في كاشية المظن هو ان يشر في جميع موضوعات الفنون لا يتبع كونه لا سائلا
 اليوت عنه هو لا يقال المحصور للدرجة كونه قيل عليه ان تلك الابطال اخص من موضوع
 الفن اجيب بان ذلك غير مصرح لانه ما واه للعبارة على تقدير اعتبارها هي المسألة التي لا يمكن
 الابطال التي هي في كاشية المظن والامارة اكثر على ما سئل الفنون من الفيلسوف لانهما
 اخص من موضوع ذلك المظن هو الابطال المطلق ليس اخص منه اعلم ان ما جليته يكون
 في هيات موضوعات الفنون لا يتبع كونه لا سائلا لانه ما درج هو ان يشر في جميع كونه
 سائلا في الفن وكذا موضوع الفن لا يتبع موضوعا سائلا في كاشية المظن هو ان يشر في جميع
 مسائل الفن فاما ان يكون مع قوله في الحقيقة على ما في الزاوية موضوع هو ان يشر في جميع
 اشياء بصفة عليها الوصف الذاتية في كاشية المظن لان ما وقع في كاشية المظن هو ان يشر في جميع
قوله من حيث انها كيف ير كاشية قبل ان كيفية التركيب من الاوضاع الذاتية للمعلوما
 لا يتبع مع كيفية التركيب من الاوضاع الذاتية في كاشية المظن لان ما وقع في كاشية المظن هو ان يشر في جميع
 ان يشر في كاشية المظن لان ما وقع في كاشية المظن هو ان يشر في جميع موضوعات الفنون لا يتبع كونه لا سائلا
 في كاشية المظن لان ما وقع في كاشية المظن هو ان يشر في جميع موضوعات الفنون لا يتبع كونه لا سائلا
 من كاشية المظن لان ما وقع في كاشية المظن هو ان يشر في جميع موضوعات الفنون لا يتبع كونه لا سائلا

نفسه

على انها مستقلة وايضا اذا كانا شرايا لا كيف يثبت انهما من جنس واحد
 على انهما وكسب كسب كل واحد منهما هو اشتراك في الجنس فلو كانا من جنس واحد لكانا من جنس واحد
 كما لو كانا من جنس واحد لكانا من جنس واحد وكسب كل واحد منهما هو اشتراك في الجنس فلو كانا من جنس واحد لكانا من جنس واحد
 الا انهما لا يثبتان كجسمين من جنس واحد بل كجسمين من جنس واحد وكسب كل واحد منهما هو اشتراك في الجنس فلو كانا من جنس واحد لكانا من جنس واحد
 المستقلين ولما انهما جاز فلما هو المقصود من آية وجوب كونهما في جنس واحد المستقلين ولما انهما جاز فلما هو المقصود من آية وجوب كونهما في جنس واحد
 بقوله قبل فرق آية فان قيل لم يجرى كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد
 لا بد من تصور كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد
 على انهما لا يثبتان كجسمين من جنس واحد بل كجسمين من جنس واحد وكسب كل واحد منهما هو اشتراك في الجنس فلو كانا من جنس واحد لكانا من جنس واحد
 بكونه في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد
 واعادوا لانهم لا يقولون انهما من جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد
 لا يكون تصورهما معا في كلامهم بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد
 على انهما لا يثبتان كجسمين من جنس واحد بل كجسمين من جنس واحد وكسب كل واحد منهما هو اشتراك في الجنس فلو كانا من جنس واحد لكانا من جنس واحد
 هذا الامور انما هي كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد
 الحجة على النسبة لو ثبت الاتباع وحال تقديره لا يثبت النسبة وايضا يلزم انه يكون ذكر كل واحد منهما في كلامهم
 كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد
 وكان محطنا في تصورهما معا في كلامهم بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد
 فيهما ما كان في كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد
 انما هو انهما لا يثبتان كجسمين من جنس واحد بل كجسمين من جنس واحد وكسب كل واحد منهما هو اشتراك في الجنس فلو كانا من جنس واحد لكانا من جنس واحد
 بين المنطوقين انهما لا يثبتان كجسمين من جنس واحد بل كجسمين من جنس واحد وكسب كل واحد منهما هو اشتراك في الجنس فلو كانا من جنس واحد لكانا من جنس واحد
 فيهما ما كان في كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد
 فيكونا من جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد

لا يتخللها

واستقلالها يتوقف على ما كانت الاشارة ووجه ذلك انما كانت مقدمة الشروع في كل علم وهو سفيان ذكر
 تلك الاشارة في اواخر كتب الشرح كمن ترك كل علم لها واستقلالها في سر اللغة على ما تم اعلم ان ما كانت الاشارة
 احوالها يتوقف عليها ان كانت الاشارة مستقلة عنها في اليوم المذكور سواء كانت مستقلة عنها في اليوم المذكور سواء كانت مستقلة عنها في اليوم المذكور
 مستقلة لا وجوب كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد وكسب كل واحد منهما هو اشتراك في الجنس فلو كانا من جنس واحد لكانا من جنس واحد
 فمن نظر الى ان الشروع يتوقف عليها جملتها من المقدمة ومن نظر الى ان كسب كل واحد منهما هو اشتراك في الجنس فلو كانا من جنس واحد لكانا من جنس واحد
 لنظر الى ان جملتها من المقدمة ومن نظر الى ان كسب كل واحد منهما هو اشتراك في الجنس فلو كانا من جنس واحد لكانا من جنس واحد
 يتعلق باللفظ هذا وجوب كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد وكسب كل واحد منهما هو اشتراك في الجنس فلو كانا من جنس واحد لكانا من جنس واحد
 يتلوا في الرجل اذا استعمل من جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد
 يتحقق لان اللفظ على وجود اللفظ في صورة الشبهة محتمل ايضا لان محذور العلم لا يمنع كسب كل واحد منهما في جنس واحد بل كسب كل واحد منهما في جنس واحد
 ولم يعلم لان ظهور الدلالة انما يتحقق اذا كان المدلول معلوما بملك الدلالة وفيه ما فيه لان
 في قوله لا بد لانه اللفظ بعض بنوه من ذلك هذا ويمكن ان ينشئ في ما ذكره ان
 ما يعلم بالسادسة هو وجود ذات اللفظ معوي من صفات اللفظ وما يعلم به الدلالة
 اللفظ هو وجود موصوفات بملك الحق **قوله** بل لا تخفى بالدلالة المطابقة فان
 قبل كيف يلزم الخصائص والحال ان العلم بوضع اللفظ لمعنا المطابق شرط في فهم
 القضي والاشراى ايضا فالتعلم بوضع اللفظ لمعنا المطابق شرط فيما ذكره
 لكن اللفظ المذكور في تعريف الدلالة اعم من المطابق في بطلان الدلالة في الثالث وليس
 اللفظ موضوعا لذلك المعنى وعلى تقدير ان يذكر قوله في تعريف الدلالة يكون اللفظ
 الى ذلك المعنى وحده لا يمكن ان يجعل ذلك المعنى على كل ما يحل على المعنى المطابق فليعلم
 الاخصا من المذكور وبيان اللفظ هو في سبب لان دلالة اللفظ الامكان على
 بالنقص المطابقة لا تخفى على الإطلاق على الامكان الخاص كما يتبادر من قولهم حين
 لطلق او كان دلالة على الامكان الخاص بالمطابقة وعلى الامكان العام بالحق

لا يتخللها

بارادة الامكان الخاص كما سار من قول الشيخ واريد به وكذا قوله بعد
 فاذا اعتبرناه لا يخلو من شيء لان صدق ونفي الدلالة المطابقة على الدلالة التقديرية
 لا يختص بالباراداة اما ذكره بعد ما في قولنا ان الصدق يستلزم فلا اعتبار عليه على
 الامكان العام ايضا المناسب ان يكون قولنا ايضا سا حرا من قولنا مطابقة
 نعم لو قبل حسن اطلاق على الامكان الخاص بطل عليه دلائل المطابقة وعلى الامكان العام
 اه كان لفظ ايضا في حكمها ويمكن ان يقال ان قولنا هنا متعلق بقوله دلائل **جواب**
 واما الدلائل على النفي الموضوع في ان المطابقة لا تتجزأ على ان العلم بالوضع شرط في
 المطابقة لكنه ليس كذلك بل هو شرط لثبوتها في فهم للنفي والانتفاء من اللفظ اليلا
 الكون الذي الدلالة بارادة **قوله** من كونه فهو ما اه فيه مسامحة كان كونه الحق في
 وصف الحق الدلائل ووصف اللفظ فكيف يكون الدلائل بارادة **قوله** ولا يمكن ان يكون
 اللفظ موضوعا في هذا فيقال ان نبال الدلالة المطابقة والتقنية ايضا شرط وهو
 ان يكون اللفظ موضوعا في ترتيب امور غير متساوية ولا يكون ايضا موضوعا
 باوضاع غير متساوية والامر الدلائل على التمايز وهو محال وقوله ولا يمكن ان يكون
 بالدلائل المطابقة فيكون اللغز الترتيب في ترتيب اللفظ لا موضوعا في
 محال وان لم يجز باوضاع غير متساوية لكنه يجوز بوضع واحد وضا عاينا كما بين في قوله
 اجبانه لا محذور في العلم بامور غير متساوية محال ان ياتي بغير اللفظ
 ظاهر في ظاهر **قوله** بهذه الدليل اه يمكن ان يناقش بان وجوده بسيط محقق فعدم
 المطابقة التقديرية محقق ايضا ولما وجد لازم من لاسية بسيط فغير محقق فكيف يجوز
 لزوم بان الترتيب لا يستلزم التقدير ولكن ان يجاب بان الاستلزام بين الشئ
 موجب لان يكون امكان وجود اللزوم طر واما الامكان وجوده لازم وهذا
 ليس لا مركبا وان وجد الاستلزام في العوض المذكور يمكن مع عدم الامكان

١٢
 امكان التقدير **قوله** يجوز ان يكون من الاشياء فان قلت كيف يجب
 الجواز في الاول العلم بعدم استلزام المطابقة التقديرية ولا يوجب شيئا العلم بعدم
 استلزامها بالترتيب قلنا يجوز ان يتصلق بوضع اللفظ لا يتحقق معنى بسيط
 بوجوب عدم العلم بالاستلزام فان كان البسيط محققا في ذلك في عدم استلزام
 المطابقة التقديرية فان معنى استلزام اياه انها كل تحت محال او استغناء لا يمكن
 المانع البسيط ليس الا مركبا كذلك وهذا يتدفع ما اورده على قوله بعد يستدل
 عليه بان لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم اه من ان استلزام المطابقة الامور
 لا يستلزم ان يكون لكل معنى لازم فمن في يلزم ما ذكره يجوز ان يكون بعض
 الحق فليس اللفظ ولا يكون له لازم **قوله** ووجه ان هذا المعنى اذا وضح
 اللفظ لا يتحقق المطابقة بدون الاستلزام فلم يكن كمنق المطابقة مستلزما لمحتق
 في الاستقبال وقد عرفت ان الاستلزام لا يتحقق بدون ذلك **قوله** سلب
 الغير لازم من اماريد سلبا اخر لا وقوعه في الغير الى الامة لا التصديق
 السلب اذ لا يمكن ان يتصور كل ما به يستلزم تصور التقديرين بالجملة
 غير قابل لتوهم استلزام نفس التقديرين **قوله** كما بينهم من هذه العبارة ولكن ان يقال
 فيه ما لا نسلم ان المفهوم من قولنا التقدير تابع من حيث هو تابع ما ذكره على
 في نفس المفهوم ان التابع ثابت للتقدير لان قيد الحقيقة متساوية في اللطائف
 وكل مطلق ثابت بغيره **قوله** بل لا يكون بهما مع محصل اه لان مفهوم التابع
 هو المفهوم الاضافي المستلزم من لفظ التابع فان اريد ان المفهوم لا يوجد
 مطابقة معنى ما سبق ومن لفظ المتبوع فهو وان كان صحيحا في قولنا ان
 المتضايفين لا يوجد بدون الآخر دمجيا ولا خارجا لكنه لا حاصل في
 له في هذا المقام وان اريد به ان المفهوم لا يوجد بدون ما ذكره عليه

مع عام وان كان ذلك في غير هذا ويكون قوله دالة او لولا امر او غير الخ والحق
كيف يع او راجع الى المراد بالطلب اي ما يتبادر الى الطلب
انوف اعني ما يكون مدلوله عليه بصيغة الامر وما يؤدى مودا ما كرويدز بدلا
ما هو مدلول الصيغة الاستفهام طلب كسبه بل سوال فاستفسار وكذا الاست
ان شخصها اذا استفهم سكا في شئ لا يقال ان طلب عنه شيئا بل يقال انه سأل
عنه واستفسر وانما يحيل المعنى المتع من اقسام الطلب مع ان بعضهم يحسمونه من لاه الط
على ما هو المتبادر من كسب الطرارة على استقبال الطالب بالاسباب المؤدية
اي المط كان يتو ش او حد هذا ولا نكر الاستقبال باباب التمع الذي يتعلق
بالح كنه بعد ان والام يكن مثل افهم لم ا معانيها المعقولة عنها
يشاول لفظ الفعل في قوله على طلب الفعل الفهم ايضا لان اللغة معدوم الافا
والعقل المذكور في هذا القول عام لا يخص بوزد وانا في قصدي على الاست
اه اي على المركب التام الذي وقع فيه كلمة الاستفهام الفهم ليس آه فانه الذي
من الافعال الجوارح هو الفهم واما الفهم فقد يكون بالكلية والكلية وحركة الركن واليد
وغير ذلك مع لواءه هذا في الوجه الاول ما ذكره ذلك القائل اعني قوله
الفهم وان لم يكن فعلا لكان في غاية الخسار فيل يجوز ان يحل الجواب
الذي ذكره قدس سره عمولا على هذا المعنى بان يجعل قوله فعلا هذا
الى قوله ليس من افعال الجوارح ويكون المعنى ان الفهم لم يكن من افعال
الجوارح لزم هذا الحد وفيه انه يرد في كراهتهم واعلم ان لا شك في ان الفهم ليس
فعلا كرافعال الجوارح فالوصف ان يعنى قوله هذا اشارة الى قوله وللمتبادر
المعنى انه لا يجوز هل لفظ العمل في هذا المحل على ما هو المتبادر بل
هو لزوم ذلك الحد والذكر ورد بانه آه فيل كون فهم المتكلم مقصودا اصليا

لا يمنع

لا يمنع المتبادر المذكور لان هذا المعنى موقوف على النية المذكورة فيكون
متبادر بناء على ان الترتيب اه كونه الترتيب فعلا لوجب ارجاع الفهم الى
الاول لا يجب الامر او يعنى به ان يكونه الطلب المذكور مودا لا عليه بالصيغة يقال لها
الامر في الاصطلاح اهل الصرف وانما لم يذكر هذا القيد من لم يكن يذكر لان النية
عنده ليس دالة على طلب الفعل بل على طلب ترك الفعل فيجوز بهاء هذا المعنى
ان يكون معية في مفهوم الامر فعلا على طلب فعل غير كنه آه به عليه
كوكف الزيادة قيدا آخر ولو اعني قولنا في المصروف بعد قوله كن لورد
تو قولك كنه عن الكف فالجواب ان يقال طلب فعل غير كنه لا يكون ذلك
الكف مدلول الجوهر في لا يرد ش لان مثل كنه الكف وان قل على طلب فعل
هو الكف عن مصدر الصيغة الدالة على ذلك الطلب لكن هذا الكف مدلول الجوهر
واما الكف المستند من النية فهو ليس مدلول الجوهر ويجوز ان يقال طلب فعل
غير كنه يكون المكفوف عنه له من حيث انه مكفوف عنه مستقدا
من الصيغة الدالة على ذلك الطلب بما قيد بالنية ان المكفوف عنه في قول
كن الكف هو الكف وهو مستقدا من قولك كنه كنه هذا الاعتبار ليس
مكفوف عنه باعتبار استمرار وعدم استمراره اذ للعدالة لا يثنى بالفعل
تجمل العدم مستمرا وله ان لا ياتي به في غير استمراره فلا يجعله غير مستمر
اعني من طلب الفعل آه اي الذي ذكره المعنى لان الشئ يتناول الفهم وغير
الفهم وهو فعل وحركة وقد عرفت ان الاستفهام ايضا يدل على طلب الفعل
فلا حاجة في دخوله في القسم الاول اي بما ذكره ان راجع من تفسير الفعل بل
فان قيد هذا ليدان القسم الاول موقوف في الامر والمان والدعاء والاستفهام
ليس منها فلت الا تحصار منه على ما صرحه المعنى فلهذا راجع الاستفهام في القسم

ولم يرد

الاول والمط من الغير اراد بالغير الى طبيعته ان المص من الطبي ما فعل
فقط على راي من قال ان المط بالنهي هو كمن التفت فان المط به هو الفعل
واما فعله وعزم فعله كما هو راي من قال ان المط بالنهي هو عزم الفعل لا يقال يجوز
ان يكون المط من الطبي فعمله ولا عزمه بل العزم هو ان لا يكون فعله ولا
عزمه لاننا نقول قوله مما سبق بالاستفهام هو تفهيم الطبي ان يدل على ان
المط لا يكون فهم الطالب وايضا قوله من الغير يدل على ان الطبي مداخل في هذا
وقد راعى تحصيله ولا دخل له فيما لا يكون فعله ولا عزمه فعمله لا غير مداخل في هذا
لا يبايع ما ذكره بعد من ان المط بالهتفهام هو حصول الشيء في الذهن ليس قول الطبي
ولا عزم قوله قلت لم يتبين كذلك بل قال هكذا اما ان يكون المقصود حصول الشيء
او ليس معناه ان المط من الغير الذي هو الطبي حصول شيء بل معناه ان المقصود
ان المقصود الاصل من طلب ذلك الفعل اما هذا او اذ كان في الابع عدم اللابته وهو
قوله اما فعله اعم مما هو فعله كسب الذات او كسب اثر اذ يقال في العرف ان فعل
الشيء فعله اعم المقصود ايضا كمن يرد عليه ان اثره في نفسه غير مقرر ودله على ما
كيفية طلبه غيرهما اي غير الفعل وعدمه من حيث هو حصول شيء اعم من حيث
هو حصول ذاته لانه في هذه الواسط والنتيجة فيخرج كونه في نفسه فان حصوله في الذهن
المساكين المذكورين ليس مقصودا اصليا بل مقصودا اتباعا والمقصود الاصيل فيها هو حصول الشيء
في الخارج ويلزم حصول شيء في العلم والفهم في الذهن وانما قيد الاستفهام بالحسنة
في تبيين الامور الحسنة لا خارج الاستفهام كما ذكر في تبيين الاستفهام لاجل هذه العرف
اعلم ان المقصود من الاستفهام حصول شيء في الذهن كنه لا يوجد له الا في العلم والفهم في الذهن
حصول الشيء في الخارج كنه يلزم حصوله في الذهن كنه في العلم والفهم في الذهن
حصوله في الخارج كنه يلزم حصوله في الذهن كنه في العلم والفهم في الذهن

فلا تخرج
فلا تخرج
فلا تخرج
فلا تخرج
فلا تخرج
فلا تخرج
فلا تخرج
فلا تخرج
فلا تخرج
فلا تخرج

قال الشرح الفصل الثاني في كنه النورانية قبل الفصل الذي سباني
بقدر انما في كنه النورانية في مباحث الكلي والجزئي في فروعها اشياء قلت ومباحثها
ان الفصل الثاني في بيان ماهية كنه النورانية وان وقع على سبيل النورانية التي هي
والفصل الثالث في بيان احوالها قوله كنه النورانية هي الصورة الذهنية فبما
لان الانظار لم يوضع للصورة الذهنية بل لا مورا الى رغبة من الذهن فان النظر زيد مثلا
وضع للذات المستقيمة الى رغبة في الصورة الى صلة منها في العقل ويلزم
ان يكون الكلية والجزئية من صفات الصورة وبما من صفات في الصورة وانما يلزم
ذلك لان الحس والفهم متحدان بالذات فيكون المفهوم عبارة عن الصورة الذهنية وقد
مقتضى كنهها والجزئي ولا يلزم ان يكون المعنى في الكلي والجزئي منع تصور الصورة
والمعنى منع تصور في الصورة وعلمه ولا يدفع ذلك ما ذكره في حاشية شرح
من انه لا بد من اصل ما من شأنه ان يجعله في الشيء الذي شأنه الحصول في الذهن
هو الصورة في الصورة والذات كنه المفهوم عبارة عن الصورة الذهنية لا في
الصورة بل ما ذكرنا اجيب بان المراد بالصورة الذهنية الى ما لا يشك
حصولها في الذهن ووجودها الذي ليس صورة على قول اهل التحقيق اي من
يحمل على معنى في الذهن اما به بعينها كنه موجود آخر غير وجودها الاصل والاشك
ان الانظار موضوعه كنه الكلية الى صلة في الذهن اذ بدون حصولها فيه لا يمكن
الوضع وهذا لا يستلزم قول من جعل الى اصل والنال اذ الانظار لم يوضع للصورة
يعني الشيء بل الذي الصورة الذي هو ذو الشيء والنال ان هذا انما يتصور في
الكلية لا بالذات اذ ان كان لفظه يذم لانه لا يوضع للذات المعاصلة الوجود في الوجود
اجيب بانه لا يشك وجوده اصلا ووجوده كليا كما عرف في موضعه وشأنه في كنه
الجزئي لا في كليته الكلام يتعلق بهذا المقام قال الشرح من حيث وقع في ان الشيء

حصول

الذي يوضع اللفظ بأثره يصل متصفا بكونه مع اذا وضع اللفظ بأثره
 واما قبل فلا وفيه شيء وهو انه يلزم ان لا يكون الشيء الذي لم يوضع
 له لفظا كليا ولا جزئيا وان حصل في الذهن الا انه يقال الحقيقة المذكورة
 في مقابلة ما ينظم بالادلة الطبيعية والعقلية **قوله** فلذلك قال من حيث
 وضعه اه فيه شيء لان **تعيينه** القصد اذا كانت مقبرة في كون القصور
 الذمينة مع لم يرا الاكتفا بحقيقة الوضع لان قصد المدلول من اللفظ وان
 سئل عن الوضع لكن الوضع لا يستلزم قصد المدلول كما اذا وضع اللفظ
 ولم يستعمل بعد **اجب** بان المراد بالقصد في قوله من حيث انها تعيد
 قصد لا يتوقف على شيء لا القصد بالعقد والطبع والمع اذا وضع له
 لفظا لا يتوقف قصده على شيء واما اذا لم يوضع فيوقوف على الوضع
قوله هذا المقام اه حيث قال انك المفردة وجعلها متصفة بالاد
 باللفظ الذي منه قيل وضع اللفظ لا يتصف بالادوار والتركيب
 باللفظ بل بالتوافق في الالاف مثلا يجوز ان يوضع له مع لفظ الحيوان
 الناطق مثلا فيصير مركبا ويجوز ان يوضع له لفظ الانسان فيصير مفردة
 قالوا وادوار التركيب في صورتها بمقتضى وضع **قوله** لان المعنى باعتبار اثاره ايضا
 لا يجوز المدلول الطبيعية والعقلية لانها ايضا صالحة لان يتصف
 باللفظ **قوله** بل المراد من المعنى المفرد في قوله انه يلزم ان لا يكون جنس
 الحيوان الناطق من المركبات اقامة كليا لانه ليس بمفرد اللهم الا ان يجعل
 المقصود المعنى المفرد بان يجعل في مقابلة العقبة كما يشوب عدم تعيين
 بالمفرد لكن لا يلزم ذلك لان الكلام هو هنا في المعنى المفردة اذ يقال
 ان المراد بانه كليا لا كليا المطلق **قوله** اما ان فرض الاشتراك

الصورة

الغير

والمراد

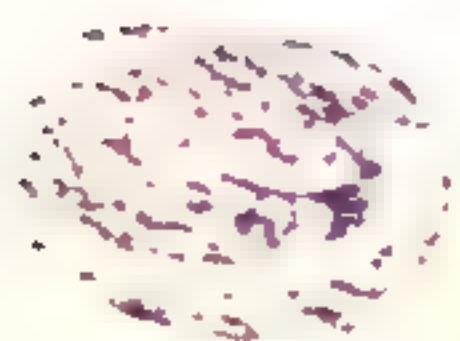
والمراد بفرض الاشتراك يجوز العقد اياه وعدم الختم بتعيينه اي الاشتراك
 فان الشيء مثلا يجعل للعقلية في تعقله يجوز الاشتراك لا يقال
 الشئ ايضا اذا قطع النظر عن شئيته لا يمنع فرض الاشتراك لا
 نقول لا يجوز قطع النظر عن شئيته لانه داخل في قطع النظر عنه لم يبي
 الشئ شئيا وانما يجوز قطع النظر عن الشئ مقارنة للشئ خارج عنه
 اعلم انه في قوله فالكلمة امكانات **قوله** لان الكلمة صفة الكل والامكان
 صفة الزمن الذي هو صفة العقل فلا يكون احد مما عدا على الآخر بل
 الكلمة عبارة عن كون المفهوم محسوسا يمكن العقل فرض الشئ كجزء حصوله
 فيه لكن هذا غير ملائم لما ذكره بعد من ان التقابل من الكلية والجزئية
 تقابل العدد والبحر **المكتبة** **قوله** والى جهة الحقيقة اه الحقيقة المقردة
 وصفان لكليات مطلقة وان كان المتبادر هذا مبهما وصفان للخاصية
 لانه لا بد من الامور التي لا تتحقق الا في الذهن كالعلى مثلا على ما يفهم من كلامه
 قدس سره في مواضع من كتبه ومن كلام الشيخ ايضا اذا وجدت
 في الذهن لها وجود ذميني متاهل عند الوجود الخارجي فتمتع وادراك
 وفرض الشئ كونه وجوده مفردة **قوله** وسنظهر فائدة من ان الذي
 وقع عليه الحكم في العقبة الكلية هو هذا المفرد لا المفرد المتعينة **قوله**
 اشارة الى بعض الحكماء بل اريد به بعض انواع الحكماء يعني ان انواع الحكماء خمسة
 والاثنان منها اثنان الى خاصية والآخران العام من حيث انها خاصة وخصها
 لا يكون جزئي بل جزئيتها والخاصة الباقية اثنان النوع والجنس والخص من انما
 نوع وجزئها وفصل جزئيتها لا ما صدق عليه هذا البعض اثنان الفاعل
 والاشياء والاشياء من يقال ان كل ما صدق عليه هذا من هذه الانواع الخمسة

هو ج. بعض ج. ما يتبعه من البعض الآخر فانه الحيوان مثلا ج. عزيد
 وخارج عن الناطق و الفضاك مثلا طابع من زيد وج. على صفة ان الفضاك
 المودع من المتخلف الى ان يتبعها هذا الفضاك كانه الفضاك المطلق
 بالنسبة اليها نوع وان كان عام ما يميز ج. ثمانية ج. للهو بانها فلا يوجد
 كلي لا يكون بلطف الطبيعة فكيف يمكن ان يقال ان اكلها الرافض اكثر لطيفا
 من اكلها الى ارج كما يشوبه قوله غالبا لان ما ذكرته بالنسبة ان ما صدق
 عليه هذه الانواع لا بالنسبة الى الانواع انفسها لانها الى صفة مثلا
 من حيث هي خاصة لا يمكن ان يكون ج. هو الشئ وما ذكرته من كونها
 ج. على صفة فغير مقر لان ما صدق عليه الى صفة وكلامنا في نفسها وما صدق
 عليه الى صفة يوزن له النوع لان الفضاك بالنسبة الى خاصة نوع لا خاصة
 وبالنسبة الى زيد مثلا خاصة فالمتا في بين هذه الانواع كسب مغفوطا
 لا كسب ما صدق عليه وفيه شئ لان هناك ثلثة اشياء المنطقية ولم يردوا
 يكون اكلها ج. الجزئي او غير ج. الى اياها وطبعيا مطلقة بحيث يصدق
 على طبيعة الحيوان وغيره من الطبايع ولم يردوا ايضا يكون اكلها ج.
 او ج. تلك الطبايع فبق ما صدق عليه تلك الطبايع الكلية التي
 الحيوان وكو الفضاك مثلا فالنظ في الجواب ان يقال ان الى صفة النوع
 العام ليس ج. ثلث بل ثمانية التي هي ج. ثلثا للامية المتحصلة واجيب
 بانه ذلك غير مقر لان المقصود ان يكون عنوانا في القضية التي كك بالية
 اكثر تا كمل عنوانا في القضية التي كك بالية لان الاول ثلثه من
 النوع والجنس والفصل والاشنان اثنان اثنان الى الخاصة والنوع العام
 ثم ان المانع العقل متعلق بالنسبة التي هي قوله بل من افراد ما يميز

فالبعض



فاعضيه كسنة فيه راجع الى ما يتبعه **قوله** وكلمة الشئ انه الظاهر ان اكلها
 وتعالى يجوز ثمة بسبب كونه كليلا لا ان صفة الكلية هو قول بالفياس الى صفة
 ج. بده عليه ما ذكره قدس ستره بقوله لا يجوز اه وذلك التعقيل المذكور كلف
 في نسبة اكلها الى الجزئي **قوله** ولكلمة عدم المنع ومن شأنه جنس اكلها ان يكون
 مانعا فانه من ولفظ عدم وهو قد يتبع الشئ كما اننا نحن في ضمن الجزئي اقول
 لا حاجة الى هذا التكلف لان عدم المنع مستلزم للمنعوم لا الى كلفه **قوله**
 بالاصح است. قبل الاصح اس هو الادراك فكيف يقع قوله انما يدرك الجزئي
 بالاصح واجيب بانه يجوز ان يكون المراد بالادراك ادراك العقل اي ادراك
 العقل للجزئي انما يحصل بواسطه احصاء الجواس اياها او يقال ان المراد
 اعم من الادراس فيكون المنع ان ادراكها انما يحصل بهذه النوع من الادراك
 او يقال المراد بالاصح اس بوجه الى كنه هو الميسر والمراد بالاصح اس بوجه الى كنه
قوله فخرج من فيه ان قوله ولا مكسبة لا يدخل في هذا النوع او المنطق
 بحيث من احوال الموصل اليه من حيث انه هل يمكن اكتسابه والوصول اليه ام لا
 فقلت البحث من احوال الموصل اليه ايضا من القف كما صرح به في النوع في بحث
 الموضوع ولم يرد في مباحث المنطقية اذ البسيط لا يمكن تجديده **قوله**
 ان المقصود اذ يقع ان البحث عن الشئ اما بطريق ضبطه وحيله او بطريق بيان احواله
 وادراك البرهان لا يفيد كالا يفيد به لعدم ثباته وضبطها لا يتسبب لانه القوة الانسانية تارة
 ويكون ان يكون المنع اذا كانت غير موقوفة في عدمه لم يكن تفصيل احوالها جميعا فتشعر
 لمفهوم الجزئي اه فيه ان هذا على تقدير كونه جزئيا يكون كنه من مفهوم الجزئي وهو كلي
 ان ذلك لو كان كنه في ذلك ساريا الى الجاه وهو عنوان لها كنه ليس بالمتقنية
 لانهم جعلوا المنطقية عنوانا ويكون عليها اكلاما ساريا الى الطبايع الظاهر ان هذا الجواب



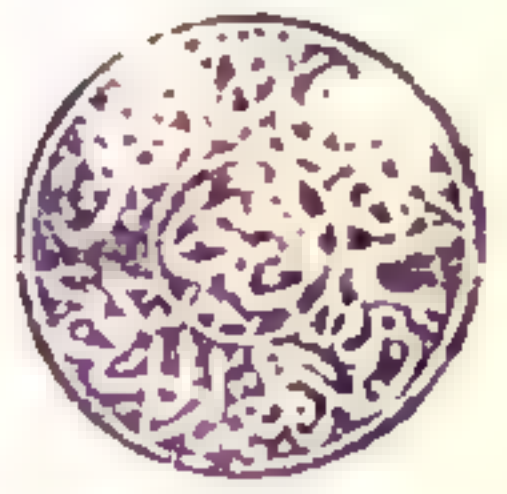
لا يتحقق في ما ذكر بعد من بيان النسبة فان ذلك يتعلق بالمفهوم فقط ولا يسري
 الى ما صدق عليه وقوله **واما الجزائي** اه متعلق بقوله وسنذكر اه يعني لو وقع فيه كذا
 فلا يمكن ان يكون ذلك الشيء ساريا الى افراده فان كانت كلية يكون هذا الشيء كذا
 عن الكل وان كانت جزئية ولا يثبت عليها العلم ان الجزائي للشيء لا يكون فردا للشيء
 من الكليات الطبيعية الا الجزائي الاضافي **والشك** كسب الشركة والمخصوصية معا
 عليه ان مقولية النوع المتعدد الاشخاص في جواب ما هو كسب الشركة ومقولية
 كسب المخصوصية ليسا في زمان واحد لان المقولية كسب الشركة في وقت يكون
 يكون السؤال عن المقولية كسب المخصوصية في وقت يكون السؤال عن المتعدد
 فكيف يقع قوله معا قلت المراد ان يكون هما بين الحقيقةين الصفتين اذ كونه
 بحسب يكون مقولا في جواب ما هو كسب الشركة وكونه كذا يكون مقولا في جواب
 ما هو كسب المخصوصية للنوع المتعدد الاشخاص في زمان واحد لانهما بين
 المقولتين في زمان واحد من غير ان يكونا في زمان واحد لان المقولتين
 في الوجود لا في الزمان **والشك** متعلقين بالحقائق لخرج آه فيه ان هذا التقييد اما
 ان يعبر بغيره بقوله في جواب ما هو اوله وانما يستلزم ان لا يخرج به شيء مما ذكر
 لان الامور المذكورة يقال ويكمل على كثيرين متفقين بالحقيقة والاول يوجب ان يخرج
 الفصول والخواص مطلقا ولا يختص باخره الفصول البعيدة وفواصلها فكيف
 كما يفهم من كلامه لا يقال للشيء من قول من يقول على كثيرين متفقين بالحقيقة هو انه
 مقول عليها فقط لانا نقول فيكون قيد فقط في تعريف الى اشارة مستدركا على
 انا نقول اذا اشتهر تعبيره بما ذكر لم يخرج من الجنس لانه اذا شمل من افراد كثير
 متفقة الحقيقة وهم السها فردا من الحقيقة الا في هيئته تلك الحقيقة كما فيقال
 ما زيد و عمرو وهذا الجنس وذلك الجنس لا معنى لانه يكون الجنس هو الحيوان فلا

في التوفيق

في التوفيق من اعتبار قيد فقط اي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة بلا اعتبار
 امر خارجي عنهم فالجواب في الحقيقة قوله في جواب قبل هذا التوفيق بصدق
 كالحياة مثلا لانه يقع في جواب ما هو اذا شمل من خصوصيات هي تمام ما فيها
 واجيب بان هذا لا يختار نوع فيجيب صدق التوفيق عليه لكن بقي عليه شيء آخر وهو
 كالحياة ان يجمع فيه جهتان احداهما المقولية في جواب السؤال عن التوفيق في الحقيقة
 والثانية المقولية في جواب السؤال عن المتكلمين فيها باعتبار الاول نوع والآخر
 كالحياة وانما اذا فرض موري عن الحقيقة لم يكن منها والتوفيق المذكور يصدق
 عليه موري عن الحقيقة فبلغ ان يبعد التوفيق بغير الحقيقة **قوله** ليس بمبرر
 فيه ان العبرة في التميز لو كان هو التميز عن جميع ما عداه لزم ان لا يقع الفصل البعيد
 في جواب الجزائي وان كان التميز في الحقيقة يلزم ان يقع الوصف العام في جواب **قوله**
 لان يقال على كثيرين آه يعني يكون صادقا للمقولية اي المقولية كسب الوصف
 ذلك من قولهم لان يقال بالوصف **قوله** انحصار الحكم له فيه ان الكليات الوصفية
 ومعناها على الحد المذكور لان الحد على الجزائي معتبر في جميع الاجسام ولا يحد فيها
 ولا يمكن حلالا لا ينفك ذلك الحكم بالكلية صدق عام في نفس الامر وحيث يلزم
 ان لا يكون الحكم المأخوذ في تعريفه هذه الافام كليا متعابدا بل هو الحقيقة مع ان
 المفهوم مما ذكرنا خلافا ذلك **قوله** ولا يجوز ان يقال آه في اذا اشتهر
 الوجود الى الجزائي الحكم لم يكن مثل هذه المفهوم كليا فلم يلزم كزومها عن
 تعريف النوع بطلان الانحصار اذا لم يدخل في المظهر **قوله** لان يقال في كل
 منها في الحقيقة النوع الخاص وعدمه وليس هذا من قواعد الفن **اجيب** على صحة
 المذكورة في هذا الباب مبادئ تصورانية وعملية كالكليات موضوعات تلك القواعد
 وانما صارت عامه صارت القواعد ايضا **قوله** والمقصود الاصل

عزاية او قانجه ميا بعد او نمند

عطف على قوله المقصود الاحياء وليس من ثمة قوله الا ان لا يغير يستعمل الى
 قوله الفتن يعني قوله ورتبنا في الهمزة اخير من اهل المبدأ والجميع
 فلا محذور في الجملة على ذلك اذ لا يلزم من كون الشئ ضروريا ان يكون مقصودا
 بكونه ان يكون موضوعا عليه والمراد بقوله ما كان فيه هو المقصود
 ومن بعض الخ وانا قال هكذا ولم يقل عن كل ما يشاكرها لان المقصود هو ان
 شئ اذا سئل عن الماهية ومن اخبر ما يشاكرها فيه يعرف حوائجها وكذا اذا سئل عن الماهية في
 انواع اخرى ما يشاكرها فيه فزاد في او على سبيل الاجتماع يعرف ذلك الجنس جوابا وان كان
 اذ ان هذا النوع هو ما ذكر كنه قون ان كان الجواب عن الماهية وعن كل ما يشاكرها
 فانه يمكن ان يكون الماهية واحدة على سبيل البدل او على سبيل الاشياء وهو لا يرد
 ما يتوهم من انه يلزم من تعريف المذكور ان يكون الجنس اسما جنس فربما كان
 لانه جواب عنه ومن بعض ما يشاكره فيه كالشيء فهو جواب عنه ايضا ومن
 جميع ما يشاكره الحيوانية والنباتية فيه لانه اذا سئل عن الانسان ومن مجموع ما يشاكره
 فيه من الحيوانية والنباتية كان الجواب هو الجنس اسما وانا قلت انه لا يرد في ذلك
 جوابا اذا سئل عن الانسان ومن كل واحد من هذه الاسماء وان كان جوابا
 من حيث هو مجموع والمطلوب ان الشئ الماهية مقصود بصدق على كل واحد من
 وصدق على الجميع من حيث هو مجموع فاذا دخل عليه كلمة كل افاد ان المقصود به
 واحد واحد وبالنسبة الى المجموع من حيث هو مجموع فالمعنى في الجنس الوتر
 ان يكون جوابا عن السؤال في الماهية وعن كل واحد واحد ولذلك يكون جوابا
 عن السؤال عنها وعن الجميع من حيث هو مجموع والجميع اسما وان كان جوابا عن السؤال
 في جواب الاول وفيما ان هذا لا يلزم ما ذكرناه لانه بدل على ان لو قال عن كل ما يشاكرها
 فيه بدون قوله ومن بعض المقصود على وجه الظهور من ان دفع الاخر الى الاول



موقوف

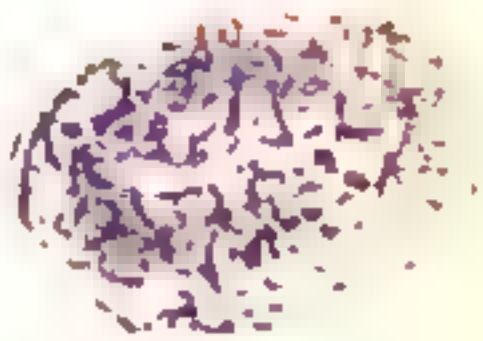
عزاية او قانجه ميا بعد او نمند

موقوف على ان ما يكون من قوله وعن كل ما يشاكرها هو في قولك والى اهل هذا المجمع
 الى قوله وعن الى الهم لان هذا القول بهذا المعنى لان يدفع ان المراد به ان يعلم ان
 الى الماهية على سبيل الاجتماع القوم ربوا الحيات ترتيبها وقالوا بالترتيب
 والا فالترتيب بينهما واقع في نفس الامر فليس لا حاجة الى هذا في الواقع بهما في نفس
 هو الترتيب وفيه ما فيه اذ يلزم كقولنا الى اهل ان حلة كمنع الماهية
 ما هو به باعتبار المجموع من حيث هو مجموع لا باعتبار كل واحد لان المراد بان كانت
 الماهية في ارجح من كان وكش من الاجوبة من هذه الحثية من الحيوان وان
 جواب عن جميع ركعات الانسان كمن جميع ما يشاكره في الحيوانية لانه في نفس
 او كالتسليم مثلا وان يدفعه لوصف خيم الاجوبة الى غيره عدد جميع الاجوبة بل
 اعتبر عدد الاجوبة بعضها كمن مثله بالركعات بالجميع الماهية فيكون
 عدد جميع الاجوبة لم ينج الى هذا الوصف بل بالكل من حيوان جميع ان كانت
 هو من جنس قريب بالنسبة اليها وان لم يكن ركعات جميع من ركعات الماهية هو من جنس
 قريب للماهية فيجوز ان يكون قوله ان حلة جميع الاجوبة باعتبار كل واحد من
 في لافادة لقوله ان حلة الاجواب ان حلة بجميع الركعات هذا المعنى
 وهو كمنه جنس الى لا حاجة الى هذا لان الجنس القريب لا يمكن ان يكون كمنه جنس
 بان ما لا يكون حلة جنس هو الجنس الاخير وهو اخص من الترتيب فان النوع الكافي
 مثلا من جنس من جنس قريب وهذا الجنس القريب ليس جنس اقرب
 عليه كمنه ان فيه ان هذا لا يلزم ان لا يوجد ان يكون بينه وبين
 او كل شئ من جنس قريب ويكون بينهما قوم من وجه اذ كل منهما في
 فلا فرق وليس فرقا لنفسه فيصدق كل منهما على شئ بدون الاخر وما واهما
 على امر وهو ايضا يلزم ان يكون في الشئ كمنه من جنس قريب لا يصدق عليه

الركعات



يصرف جانسه بل لابد ان يكون بعضا من تمام المشترك فيه ايضا كاشتركا لا يوجب
 الزيادة بلزم ان يكون بعضا من تمام المشترك ^{في جهة ايضا لان الناحية المقدرة}
 ان ذلك النوع مبانين تمام المشترك وما هو مبانين بجزئيا مبانين لكل
 نوعان متباينان انما اعتبر التباين بينهما اذ لو كان بينهما عموم مثلا لوجب ان يوجد
 تمام مشترك النوع العام في نوع وقد اعتبر ذلك حيث قال ولا يوجد لك اي تمام مشترك
 مع وانما اعتبر ذلك التباين بين تمام المشترك والنوع كما هو الموعود في والى احداهما
 لان كل واحد من تمام المشترك والنوع كتابا راء تمام مشترك الاول ومباين له فلا يوجد
 فيه والنوع انما رك لهما في تمام مشترك الاول باراء تمام مشترك الاول ومباين له
 فلا يوجد فيه ويلزم من ذلك ان يكونان النوعان متباينين اذ لو وجد احدهما في الآخر
 لزم وجود تمام مشترك ايضا في جهة الآخر ضرورة السنظام وجود اكل وجود الجزء
 فيلزم وجود واحد المتباينين اعني تمام المشترك في الآخر واما اعتبار مباينة بينهما
 فقط مثلا باراء الانسان والنوس والشر وبنك الانسان في تمام هو الحيوان وذلك
 الشر في تمام مشترك هو ليس انما للصفة العامة والشر في النوس والشر في
 النوس من انما الحيوان لوجوده في الشر المباين له وان من الجسم انما المنتصب العامة لوجوده
 في النوس المباين له اذا ما متغير متعصبه ولا يوجد الحيوان في الشر المباين
 اي تمام مشترك المذكور اي المذكور بقوله بان كرها كل منهما اء والى حد ان كل
 نوع منهما بالنسبة الى الاخرية تمام مشترك وتمام مشترك هذه النوع لا يوجد في النوع
 الآخر وتمام مشترك النوع الآخر لا يوجد في هذا النوع ولم يمس ههنا قبل هو
 فان كل واحد منهما لا يتصل بالفصل وحده والا كان النوع الآخر متحقق بدون جنس الآخر
 الآخر حيث لا والسعد ككل بل كل منهما جمل بالفصل وليس الا في تقييد كل منهما المتوجب الى
 والشر ان يكون كل منهما على تقييد الآخر ليكون تقييد كل منهما موقوف على تقييد الآخر



اذن جملته ان فيه ايضا ان المشترك لا يقتضي اية نسبة فيجوز ان يكون مشتركا
 وجميع ما حدها ولا يكون الباطن جملته وانما هو ان هذا هو اصل الاول
 النسخة المذكورة فيكون للماهية تمام المشترك العموم ان يوجد بعض تمام
 المشترك في نوع مبانين تمام المشترك بل في نفس آخر لو كان نوعا اول واما ان كان
 ذلك جزء من ذلك النوع فلا يجوز عرضه في جهة النوع فلا يلزم تمام مشترك
 بل يقتضيه فيه انه يجوز جزء مشترك بين الماهية ونوع ولا يكون تمام مشترك ولا
 من تمام مشترك كما اذا كان بينهما جزء ان مشترك كان لا يكونا صديقا بل لا في قلت
 ذلك ما ذكر من ان لا يجوز ان يوجد ما بينه ما بينه من ان لا يكون احدهما تحت الآخر
 وجزءه وثيقه للذكر وفن ان ليس تمام مشترك وان وقع الكلام في عدد
 فلا يكونا تحت فليكن مع ما ذكر انما في العبارة وبه الظهور ان المقصود
 ان اصل ما تعدد تمام مشترك لابيان تعدد بعض تمام المشترك وان وقع الكلام
 في تعدده ايضا على السبيل التبعية فالمناسب ان يستدل الاستدلال في تمام مشترك
 لا في بعض تمام مشترك كما فعله الشيخ واما ان يكونا عينية ام اذ يجوز ان يكونا
 الجزء المحصور بالماهية عينية احسن الشا ركان الوجودية لا الجنسية وذلك
 لان انما اعتبرت وبقي لان احد ضمني الماهية انما يجوز ان يكون اعم من الآخر
 لهما جنس بان يكون ذلك الفصل فصلا جنسها واذا فرض ان ليس لهما جنس تحت جنس
 واما ما سألتهما في جهة فظا حرة لانا الش المركب من المتساويين وان يكون
 كل منهما موقالا قد ناقش في انه كيف اذا اجيب بانهم صوابا والاشارة
 في الجنس والفصل ولم يلزم مما ذكر امتناع كون الجزء المركب جنس وفصلا بل امتناع كون
 الجزء موقدا لا يكون جنس ولا فصلا وهو ليس بشيء لان المقسم هو المعنى الموقوف تحت جنس
 الذي هو من التسمية بعينه في الاثر فلهذا يصح انما الجنس انما ولا تعلق بينه وبين المقسم



لا يكون الحاس فعلًا ويكون النوع فصلًا لانه مميز الشئ عن جميع اقسامه
 كونه يوزن بالتقدير المعبر فيه من حيث المعنى الذي يقع الجزاء لانه المقسم وفيه ما فيه
 لانه النوع مميز الشئ عن جميع اقسامه ولا ما يميزه لانه غير مميز وان كان يميز
 ولا الفصل الا غير فصلًا اخر لان مع الاخير هو الترتيب والترتيب من الفعل ما يكون يميز
 عن الثاني رتبه في الجنس الترتيب واذ كان الفصل الاخير من جنس الجنس والفصل يكون رتبه
 الجنس اخص من جنس النوع اذ لا يكون مساويًا لجنس النوع ولا لزم ان يكونا جنس
 واحده من هذا النوع من رتبه واحده وقد يترتب عن خلاف ذلك لان الجنس
 من النوع ولا لزم لان جنس الفعل كيف يكون اعم من جنس النوع وان كان ذلك الجنس
 اخص من جنس النوع يكون الالف هو لا جنس النوع فيكون الفصل المميز للنوع
 في هذا الجنس هو الفصل الاخير وذلك فصل الفصل الاخير هو فصل الفصل
 وفيه نظر لان جنس الفصل لا يكون اذ يكون اخص من الجنس الترتيب لانه يميزه عن جميع
 بين الماهية ونوعه لا يكون مشترك بينهما فارجع عن كون الجزاء وحيث الفصل اخص
 بينهما فيجب ان يكونا داخلًا في ذلك الجزاء وحيث الفصل لا يكون داخلًا في الاعم وايضا
 ان يكون جنس الفصل اعم من جنس النوع والاستبعاد لا يمكن وايضا لم يلزم من عدم المساواة
 وعدم الامة الاصلية لا محال العينية ان يكون جنس الفصل بعينه جنس النوع وايضا
 اعم على امتناع ان يكونا لاهية جنسان لا يكون احدهما جزءا لآخر لا على عدم المساواة
 بينهما وفيه معناه والالم يكن الفصل الاخير المميز للنوع عن الثاني رتبه الجنس فصلًا
 اذ قد يوجد في رتبه وهو فصل ذلك المميز للفصل عن رتبه الجنس
 لان فصل الشئ المحصل مساو له ولما قيد الفصل الاخير بما ذكره قبله ما قبله من ان
 الفصل اذا ركب من امرين متساويين يوجد ايضا في رتبه الفصل الاخير فصلًا في نفسه
 عليه ان هذا اذا لم يكن مع الاخير ان لا يوجد في رتبه ايضا شئ ولما اذا كان

معناه

معناه ان لا يوجد في هذا وايضا هذا الفصل يرفع ما قبله لان اوجه في الفصل
 من المتساويين وان لم يميزه عن الثاني رتبه الجنس اذ لا يميزه عن الثاني رتبه
 الجنس وايضا يلزم ان يقيس رتبه من امرين متساويين ايضا ان لا يكون الفصل الاخير
 المميز عن الثاني رتبه الجنس فصلًا اخر اذ يمكن ان يقال ان الفصل الاخير من الفصل
 الترتيب وهو في الاصطلاح عبارة عن اعم المميز الشئ عن الثاني رتبه الوجود لا يميزه
 الفصل فربه لو ركب الفصل من جنس وفصل لتحقيق فصل آخر في رتبه واحد
 اذ اذكره من امرين متساويين فلم يمتنع فصل اخر في رتبه اذ ذلك الامم لا يكون
 فصلًا اخر بالاصطلاح لعدم تميزه للفصل عن الثاني رتبه الجنس بل الوجود كان
 محال فان هذا لم يكن فصلًا اخر بالنسبة الى فصل النوع لكنه فصل اخر وترتيب بالنسبة
 الى النوع لانه يميز النوع عن رتبه في جنس الترتيب وايضا هذا فان لم يكن فصلًا اخر
 لكنه فصل في رتبه فصل اخر فكيف يكون ذلك الفصل الاخير فصلًا اخر لو كان
 الفصل الاخير عبارة عن فصل لا يوجد في ماهية هو فصل آخر بالنسبة اليها فصل
 عن الثاني رتبه الجنس في مرتبه لم يميزه عن الثاني رتبه لان هذا الفصل ايضا يميز الماهية عن
 الجنسية كما يميز لان هذا الفصل الذي هو الفصل الماهية فصله يميزه عن الثاني رتبه
 الجنسية كما يميز فصل الماهية عن تلك الثاني رتبه لان كل من الفصل فصل الفصل
 مساو للماهية فانه كل اوجه القول اذا وحيث تلكه لان الجنس
 رتبه في ذلك الجنس من رتبه وجودية ايضا لتلك الماهية وتلكه من المتساويين
 يميز بها عن تلك الثاني رتبه بل المميز لها هو فصل الترتيب وهذا
 لا شئ الا انه المراد بالغير الغير للباين لان ما لا يمتنع مباين لما يمتنع كما يدل عليه
 الجواب حيث بين فيه الا لازم الوجود يمتنع انكاره من الماهية فمع هذا يكون فساد
 لتقسيم باعتبار التسمين فانه ما يمتنع ان هذا الفصل له هو مستفاد من الكلام

رعا

كان قوله لا مانع من ان يكون الوجود بعد ذلك على ما يستلزم انكاره من الحكيم في الجملة
فتبين ان المراد بالنسبة هنا اذا كان المراد ذلك لم يلزم ما ذكرناه مما يتبع انكاره
لم يكن له مع اننا نقول ان لفظ الوجود بالماضي في الجملة ما يطلق عليه لفظ الماهية
سواء كانت مطلقا ومفيدة في لا يجوز ان يكون الوجود في الجملة
عن التعريف لازم للماهية المخصوصة فاما ما يلزم من ان هذا التعريف يقتضي ان
والى غيره لانه يستلزم الوجود للماضي الماهية الموجودة واجيب عن انكاره بان
ما يتبع انكاره من الماهية في حيثية هي اولاد ما هو في الجملة لازم الوجود ما يتبع
عن الماهية للوجود ولم يتبع انكاره من الماهية في حيثية هي ويمكن ان يجاب
عنه ايضا بان تغير لازم الوجود في حيثية عليه بل لازم الماهية المخصوصة في حيثية
ان لازم الماهية الموجودة عين عين لازم الوجود في حيثية ان هذا عين
المفهوم فيلزم تغير الشيء في نفسه والى غير ذلك باعتبار ان هذا صادف في حاله
وفايد من هذا التفسير في ما يتوهم من ان لازم الوجود لا يمكن ان يكون
من مطلق لازم المعبر بما يتبع انكاره من الماهية الموجودة لان لازم الوجود
ما يتبع انكاره من الوجود والوجود غير الماهية الموجودة
الكل في لا يتصور فعل هذا لا حاجة الى ما قلناه ان راجع من ارادة الماهية في الجملة
والى ما ذكرناه قد ساء من ارادة الماهية الموجودة لانه مقصود المصنف في بيان قسم من لازم
لا مطلقا ثم لما كان لازم قسم آخر بينه بقوله واللازم قد يكون الوجود في لازم بقوله
واللازم قد يكون في مطلق لازم اي ما يتبع انكاره من الشيء لانا نقول منع من عمل
كلهم للمصنف في هذا المقول قد يكون لازم الماهية لانه ان اراد باللازم الموقف لازم للماهية
لا يمكن ان يذكر ثانيا مستكنا حصول الشيء في حيثية لان الشيء هو الماهية
الانكار وصرف لازم الماهية واما ما يصدق على هذا لازم الماهية في حيثية لا يتصور

اي ويكر

اي ويكر انكاره في حال وجوده في الزمن مستكنا حصول الشيء في الاول
فيه اذ في الزمن وانما قلنا ان هذا مستكنا عن حصول الشيء في الاول في الزمن ولم نقل
اي في اللازم الى ربي لكنت اذا لم يعتبر فيه وجود اللازم في الخارج بل اعتبر اتصال
اللازم باللازم اتصالا خارجيا ولا يلزم من انك كون العلة خارجية كانهما في زيد
بالجمعي مثلا لان الحدوث الذي هو من التوازن الى رية لجمعيه موجودا خارجيا لا هو
ولما يتفق منه ان في مفهوم الحادث لان الحدوث اذا كان معدوما كان الكسب منه في حيثية
ايضا معدوما واما ما صدق عليه الى حيث فليس بل لازم ان يكون كذلك ولهذا
قال في لازم الماهية مستكنا عن اللازم بل انما وجدت كانت معه موصوفة به ولم نقل عن
وجود اللازم بذلك الوجود وانما وجدت كانت اللازم موجودا في كسب وحاصل
اي انما قلنا ذلك اذا يلزم من كون الشيء حاصلا في الزمن ان يكون شعورا به كما اذا
شعر قيام زيد مثلا فان هذا التصديق حاصل في ذهن هذا الشخص مع انما يشعر به
لهذا الشخص بل الشعور به هو المصدق به ان في تصديق قيام زيد قيل ينبغي ان لا يفتقر
حاصل اللازم بكسب الوجود الذي يباذره لانه بهذا المعنى ليس قسمي القسمين الاخر
لان الماهية مثلا كذا ان يكون بحيث يلزم من تصورها تصور وان لا يكون وكذلك
الوجود الذي يباذره كالتصديق ان يعتبر بما هو للوجود الذي مدخل في اللازم يعني ان اللازم
اذا وجدت في الزمن كانت متصفا به كالكيفية والذاتية وغيرهما من المباحث المذكورة
في المنطق فان موضوعها اذا وجدت في الزمن كانت متصفا به وانما لم يوجد في
لم يتصف وكذلك لازم الوجود الى ربي ينبغي ان يعتبر بما لا مدخل في اللازم يعني ان
اذا وجد موضوعه في الخارج يتصف به وان لم يوجد فيه لم يتصف به واللازم الماهية
فكلا اختصاصا له باحدى الوجودين اعلم انه لا يظن به حقيقة الانقسام الى البين
وغير البين بل ان الماهية كما قلنا ان ربي حيث جعل غير هو في قوله وهو ما يتبين عليه

الى لازم للماهية وايضا ينبغي ان يترتب لان الوجود الذي يكون لازم وجوده الى
 ويمكن ان يجعل الوجود اعم من الذات والى الوجود في علم التبيين واعلم ايضا ان الوجود اعم
 بالحق الاقضية اذا تحقق بين شيئين تحت الزوج ايضا في العلم العقلي من ان لا يجب
 في التبيين بالحق الا ان العلم بالزوج مع العلم بالزوج يستلزم شيئا آخر هو الزوج بالزوج
 بينهما ولا يلزم من ذلك اللزوم بين العلمين نعم يلزم منه ان العلم بالزوج لازم بهما
 وغير التبيين بالحق الا ان العلم بالحق الاقضية كما يدرك عليه ما ذكره من قوله بل يجوز
 ان يكون العلم ولا يلزم من ذلك ان يكون العلم مدركا قبله على هذا الاخير
 اللازم في الاقسام الثلاثة اذا تحقق في قسم آخر وهو انه اذا وجدت الحقيقة في الذات
 بعينها يدرك وجوده في العلم بالحق بل ينبغي ان الماهية كانت متصفة بنوع
 ان يكون مدركا مشهورا به واذا وجدت في الخارج لم يكن متصفة به اذ ليس بهذا
 واما اذا ثبت في العلم بالزوج مدركا ولا لازم الماهية اذ قد اجتزأ به ان يكون العلم بالحق
 في الخارج كانت معه موصوفة وكن يترتب في الصورة المذكورة ان لا يكون هذه الحقيقة
 ولا لازما خارجيا وهو لا فائدة قلت هذا الموضوع ليس به لان الشيء اذا كان كذا
 او وجدت الماهية في الذات كانت متصفة به بكونه كذا وجد في الخارج كانت
 متصفة به قبل لان ان مثل الكمية يترتب لان مثل باعتبار وجوده الذي في
 على ما ذكر في حقيقة المحصور اعلم ان هذه الشبهة انما شاع من تفسير لازم
 بحسب وجوده الذي كما يفهم من كلامه قدس سره واما اذا فسر بما هو لوجوده الذي
 مدخل في الزوج كما في هذا شبهة ووجه لا يكون ما اختر في الدلالة الاستزامية
 فاما من هذه الاقسام الثلاثة متباعدة للتعريفين الا ان يكون له هو مع مجاز
 واحدة منها وجعل قسما منها ناشئ من اشتراك اللزوم الذي بين التعريفين
 فصلا عن الآخر فليس هذا خيرا بل ليس في الكلام لانه يصدر

ان الماهية

ان الماهية ليست لازما بتبينا بالحق الاقضية وايضا من العلم بالحق ما ذكره قوله ولا يجوز
 والجواب في آخر جوابه قوله بل يجوز ان تعبر كما يترتبة ان العلم بالحق
 وهذه المقدمة نافعة في هذا الرد فليس تعليل بقوله بل يجوز ان
 كون العلم بتعليل التعليل بل يجوز ان هذا اخترا من مقرر هو نتيجة الكلام
 عن قوله لا يجب ان يكون لازم الماهية لازما بتبينا بالحق الا ان الماهية
 على ما كانت حقيقة واحدة في العلم الحقيقة المذكورة في التعريف اعم من ان يكون
 نوعيا او غيرهما والالم تبين ان التعريف خواص الاجناس في ينبغي ان يذكر في
 ما يدرك على ان الماهية متولدة على اولا وثاني من خاصية بالنسبة اليه ولا يكون متولدة
 على اولا وثاني آخر ويلزم من التعريف المذكور ان الماهية بالنسبة اليه ان يكون
 خاصة ولا يلزم من اعتبار قيد الحقيقة لان هذه الحقيقة موصوفة فيه وانما يلزم من
 موصوفة فيه والافاضة التي في الماهية ان لا يكون لا يترتب عنه للخطي في
 الماهية امير عونه في الفعل ان هذا لا يلزم ما شبه في في بحث الجواب
 عن قوله وذلك لا يتوقف فلا فرق لافيه ان مفهوم الحيوان فلا يبين عن
 مفهوم الكمال الطبيعي بل فرد له ولا يلزم من كون الشيء من حيث هو فرد الشيء
 اتحادا ولو نوقش في ذلك بان يقال لو لم يكونا متحدين لوجب ان يكون ذلك الشيء
 فردا لكل منهما كجبهة اخرى لقلبان قوله من حيث هو اتحاد في مقابلته اعتبار
 الكمية مع الحيوان بطريق البرية ولا يلزم من اتحاد لا يعتبر مع الحيوان كجبهة اخرى
 يجوز ان يعتبر مع هيئة المعروية او الصلافة لها فقد اعتبره هذا
 على قوله فالجواب لا وقوله فلا اشكال مرتب عليه ان الاشكال مرتب عليه ان الاشكال
 اصلا لا ما ذكره اولا عن عدم الفرق بين الكمال الطبيعي والكمال الطبيعي ولا ما ذكره ثانيا
 عن اتحاد الطبيعي والعقلي اما وجه ارتفاع الاول فهو ان العارض الذي هو معلوم

مقابلته الذي هو مفهوم الجنس كيقول الموروث المقيّد بهذا العارض غير الموروث
المقيّد بكونه في فصل النوح واما وجه اندفاع الكتاب فهو ما ذكرنا ثانيا فهو ما ذكرنا
اذا اعتبرنا اننا لم نعرف من الاول لان قوله في المثال ان كان في قوله فقد اعتبرنا ان
هذا دليل على خبر مناج الى دليل آخر وهو لا يرد ما يتوهم من ان ترتب قوله ولا شك
على قوله فقد اعتبرنا قوله في الصواب يشوب ان الاشكال المنفرد هو ما ذكرنا اولاً والتعبير
الذكر راعى قوله اذا اعتبرنا خبر ما في المنفرد هو الاشكال الكتاب والنظر في
ان النظرة هذا متعلق بما ذكر في البحث الكتاب من وجود الكمال الطبيعي والخلق في
الاخيرين ووجه لان يتوهم ان هذا من المباحث المنطقية واحداً من جهة لفظ الكلام
في هذا البحث فلا يرد ما ذكرنا الشرح ويكون ان يجهل متعلق بما ذكر في البحث الاول
ايضا من امكان وجود الكمال وامتساده وتعداؤه وتناهيها ما ذكرنا ذلك مما ذكر
ثم مع ان موافقة وجوده الى لانه لا يتناهي في المنطق الكمال فيكون داخل في ما
ما كتبه من الجزئية كالحجران فلم لم يبع وجوده لم يقبل العقل كونه جزءاً لها لانها متناهية
ولا يجوز ان يكون غير الموجود جزءاً من الموجود لذلك اي في نفس الامر على شئ
او الشهاد ولا يمكن ايضاً درجها الى درج الكليات الوضعية في الاقسام المذكورة
مع رعاية احكامها فيها وانما قيد بذلك اذ لو لم يثبت ان اعتبار المتباينين متبايناً
تبايناً جوهرياً لا يمكن لارجحها في نفس التباين لطف على قوله ولا عرض لهم ومثله في
بحسب الطاهر كما ان قوله ولا عرض متعلق بقوله بحسب الاخرين فالشعر عاشر في
او العاقد ان هو موجود تبعاً كالارض في العبارة في قوله تعالى في قوله تعالى
بمخروف هو محال في قوله تعالى ويجوز ان يكون المعنى في قوله تعالى ان كان في قوله
لا يرد هو موجود اصلاً في الجواهر لكن ان الجواهر تبعاً لشيء من الاشياء الموجودة اصلاً
الا قسم واحد ان النسبة لا يرد في الجزئية اذا يصدق معتبر في مفهومها كما في قوله تعالى

في قوله تعالى

في دفع الاعتراضين على توفيق المتباينين بالشيء والا يمكن والجزئية لا يمكن صدق
اصلة فلهذا قال الكتاب في قوله تعالى لا يصدق كمال احد منها لا يقال لا يصدق
شئ من الجزئية على ما عده فان هذا الضابط مثلاً لا يصدق الا بما زيد باعتبار كونه
ضابطاً ولا يصدق عليه باعتبار كونه طويلاً او قاصداً في كماله جزئياً كغيره يصدق كماله
منها على مدلوله لا على مدلول الآخرة ولا يرد لاننا نقول في لا يصدق الشئ وبيها اذ
ان يصدق احد المتباينين على ما يصدق عليه الآخر فهذا الضابط يصدق على زيد باعتبار
كونه ضابطاً فلم يصدق هذا الطويل عليه بذلك الاعتبار المذكور عليه لوم يكون متباين
والى هذا ان لم يعتبر التباين اعتباراً في زيد مثلاً لم يصدق الشئ وبيها هذا الضابط
مثلاً اذا تعدى والتاوي لا يمكن بدونه وانه اعتبر ولم يكن زيد بكل من يصدق من الاشياء
مدلول الكمال من المفهومين في هذا الضابط وهذا الثاني مثلاً لم يصدق الشئ وبيها
عدم الاتحاد فيما صدق عليه وان كان مدلول الكمال منها كان كلياً اي المنفرد
وهو قوله او رد عليه وانما في لان الموضوع اذا لم يكن موجوداً لم يكن الشئ وبيها المدلول
الجزئية والموصية للموصلة المحمولى في منع تباينها فان قلت مفهوم الكمال
يكون ان يكون استدلالاً على المقدمة المنقولة بان اشبه الاستدلال الذي او رد عليه فيكون
ان يكون استدلالاً آخراً وتركه استدلال الذي ورد عليه المنع المذكور بان يقال كل للناطق
ان ان والا بعض الاطراف ان والا لا تقع التقيدان اي لان الانسان والكائنات
والموصية الى ان في قوله تعالى يصدق كماله بانسان هو سبب شاطئ والا فكل
اما عدم الوجود للموضوع او عدم تحقق هذا السبب الذي هو المحمول له ولا يجوز ان يكون
الكذب باعتبار الاول لان الالبه الطرف لا يصدق وجود الموضوع فيكون باعتبار
الاستدلال لم يكن النطق مسلوباً ليس بان كيف ثانياً والا لا تقع التقيدان لان بين
الشئ عن الشئ وبين اسائه بناقضا في عدم وجود المتساويين بدو الآخرة

اذ يقال ان النسبة لا يكون مفردة اخرى بل هي مفردة متعلقة بالشيء
 الجواب ان قول اولئك ان النسبة لا يكون مفردة اخرى بل هي مفردة متعلقة بالشيء
 النسيان ان يظهر ان قوله في الموضوعات ان النسبة لا يكون مفردة اخرى بل هي مفردة متعلقة بالشيء
 المذكور انما يستفاد من هذا التفسير وذلك لانه لا يمكن ان يكون مفردة اخرى بل هي مفردة متعلقة بالشيء
 الذي بين المفهومين انما يحقق باعتبار كونه في الموضوعات في فردية بين شيئين
 النسبة بينهما شيان جريسي ما لم يكن بين بعض افرادهما شيان كذا وبين بعضها شيء
 من وجه ويجوز ان يكون ان رتبة في قوله القياس النسيان الكلي والعموم من وجه ويجوز
 متعلق بقوله بل يقال وقوله في الموضوعات يكون طرفا لشيء ولا يمكن ان يكون في كلمة ان اي
 يقع من ثبوت النسيان الكلي بين الالف واللام ثبوت النسيان الجزئي بينهما لان النسبة
 هي بالنسبة الجزئية ومن ثبوت العموم من وجه بين الحيوان والابيض ثبوت النسيان الجزئي بينهما
 ويكون قوله في الموضوعات ان النسبة لا يكون مفردة اخرى بل هي مفردة متعلقة بالشيء
 الكلام انما يقع ان مجرد ثبوت النسيان الجزئي وكيفية في حكمه لا يوجب ان يكون النسبة
 هناك هي بالنسبة الجزئية كما عرفت انما في ضمنها نسبة قليلة ان هذه هي
 ينظم منها لان النسبة بين الالف واللام مثلا هي المباشرة الجزئية هكذا النسبة
 بينهما هي المباشرة الكلية وكلها نسبة مباشرة جريسي ان النسبة بينهما مباشرة جريسي
 قلت محققا لثبوت النسبة بين المفهومين بعد في علمها المباشرة الجزئية وكذا قوله
 والقياس ان المباشرة الكلية بين الشئين انما يكون اذا كانت متروكة مع الخصومية والنسبة
 الجزئية بينهما انما يكون اذا كانت مجردة عن خصوصية كل منهما من فردية وحيث يكون
 معنى العرف ان المباشرة الواقعة بين مفردتي الشئين في ضمن الخصومية غير مجردة عنها فان
 معنى الكبر ان كل ما في مباينة جزئية مجردة عن الخصومية ثابتة لخصوصية شيئا اخر مباينة
 الكلية معناها وان كانت انما هي بالقياس اليها ثابتة لخصوصية شيئا اخر ولا يكون

من فردية ان قيل لو كان النسيان الكلي مثلا فن النسيان الجزئي من وجه من كونه
 في مادة كونه النسيان الجزئية لا يستلزم كونه الجزئي كونه كلية مع انه عام في النسبة
 بين الالف واللام مثلا شيان جريسي لانها شيان كذا كل شيان كذا جريسي من وجه
 ليس كذلك قلت ما ذكرته بوجوب ان يصدق في النسيان الجزئي على النسيان الكلي الواقع
 بين مفردتي المفهومين شيان جريسي لان صفة هذا الكلي تنبغى مجردة عن خصوصية النسيان
 الكلي ومنها ما يكره ومنها ما لا يشبهه ظاهرا لكونه بين شيئين كذا بانها شيان جريسي من وجه
 بان النسبة لا بين المفهومين شيان جريسي فاذ اقم ذلك ان فيه ان هذا الفهم غير
 محتاج اليه في طهوه النسبة بين يقين الالف من الذين بينهما عموم من وجه هي النسيان
 الجزئي لانه كصحة مجرد قوله ان المعنيين ا وقوله فقط ان النسبة لا يقع للمعنيين الا ان
 يراد بالعموم من وجه مجرد التصادق وحيث ان الفهم المذكور واجب بان الفهم المذكور
 انما يمكن اليه ليست ان النسبة بين الالف واللام والابيض عموم من وجه ولا يمكن ان يقع
 بعد تسليم ذلك العموم هي العموم لا في قبيل كذا في قبيل لانه المدخل لثبوت العموم
 والاول المذكور بالقياس اجيب بان تعليل لقوله في باعتبار تعليله بقوله اولاً ان لم يمتد
 في ذلك على ما ذكره في قبض النسيانين بل هو من اولها ذكر او تتركه قبل قوله ما في قوله
 فليس العموم من وجه انما هو في ذلك النقي وفي قبض النسيان هي العموم من وجه بحيث
 ان النسخ هي العموم على الاطلاق والامر منه على لان على العام يستلزم في الاصل
 ولا يمكن ان قيل لا يمكن ان يكون الشئ اضافيا ان يكون مفردا بالقياس اليه ام لا بل لا بد
 ان يكون مفردا في الاخر ايضا بالقياس اليه ومنها الكثير وليس هذه النسبة اجيب
 بان الكثير وجوده حقيقة الاتفاق لا يجب في موضوعها ان يكون مفردا بالقياس اليه الا ان
 ان الشئ الواحد في ثوب الاب الذي هو الصفه الاولى ليس تعليله بالقياس اليه شيئا ولما
 ما هو صفة الاتفاق انهم صانع لان موضوعا مشتركين ولا يمكن ان يكون مفردا بالقياس

هو الصورة لا المفهوم الذي هو ذو الصورة لا الى المنة فاقية بالتصور وما يقوم بالبرية
 فهي جري وكذا الكلية بل الطاء البرية عبارة عن كونه المفهوم كمن لو حصل في العقل
 بنية صورة الذمينة من فرض الشراك ذلك المفهوم بين كثيرين والكلية عبارة عن كونه
 بحيث لو حصل في العقل لم يكن كذلك وكذا الكون المذكور من اوصاف المفهوم الباصرة
 له في نفس الامر في الذهن اذ لا يتوقف وجوده على وجوده في الذهن بل لا يتوقف
 على امكانه فيه ايضا كما انتم قد خرجتم بالماضية وهو ما من العوارض الصورة الذمينة فالوجود
 الذمينة وقد خرجتم انها ليستا عبارة عن البرية والكلية فخرج هذا في قوله من ان الكلية
 والبرية هو الوجود الذي فساد به هو مناط المنة وعدمها وكذا ان البرية عبارة
 عن المنة لكنا نتك عبارة عن منة الصورة الذمينة المفهوم من فرض الشراك
 ذلك المفهوم بين كثيرين وذلك المقيد وصف للمفهوم وان كانت المنة وصف
 اقول ان البرية هذا المنة قول من قال بان الى اصل في العقل هو الشراك والمثال
 لا المنة اما على قول من يقول بالبرية هو المنة نفسا موجودا بوجوه اخرى
 فالبرية عبارة عن منة المفهوم من فرض العقل اكثر من كثيرين عند حصوله فيه
 ان البرية حارضة له لكن باعتبار وجوده الذمينة وان القول للذهن وان القول المذكور
 ان من مناط الكلية والبرية هو الوجود الذي قول هؤلاء وان جوابا الجنب من
 عليه والرد المذكور من على قول الاول والى اخر ان الثاني بان الى اصل في العقل
 هو المنة نفسها لا الشراك والمثال يقولون بان المنة بالكلية والبرية وغيرهما
 من الامور التي يمكن شواها في من المنط هو المفهوم كمن بشرط حصوله في العقل
 واعتبار وجوده الذمينة وانما يمكن حصوله فلا ينصف لانه من ذلك بالبرية وان
 بحيث لو حصل في العقل واعتبار وجوده لا يجوز ان يكونا خاليين من ذلك فورا
 الى الكلية والبرية عند هؤلاء هو ما حصل في العقل بالبرية عبارة

عن مائة

عن مائة ذلك المفهوم من فرض الشراك والكلية من علمها واما الثاني يكون
 بان الى طرفي الشراك والمثال فيقولون بان المنة ما ذكر هو المفهوم من قطع
 النظر عن وجوده الذمينة فورا العتمة عند هؤلاء ما فن في ان يحصل في العقل
 ولو كان بالصورة والبرية عبارة عن كونه المذكور والكلية عن عدمه يكونا
 وصفين للمفهوم من ذلك اعتبار حصوله في العقل فقول قد سهر في كلية شريك
 المراد بالبرية العقل من ان يحصل فيه توجيه لكلام هؤلاء وهذا اما الشراك
 عند ذكر في كلية شريك ان لكل اربعة معان احدها الشراك الحقيقة مع قوله الشراك
 وان كان صدق كثيرين وثانيها الشراك مع مطابقة الصورة العقلية لكثيرين بل
 لا يحصل من نظر كل منهما الشراك او بمعنى انه اذا حصلت في الخارج مستقيمة
 فدها كان حينة واذا حصلت في الذهن وجد من الشراك كان حينة
 وثانيها الشراك مع لينة واحدة من جهة الامور كثيرة بها يلحق العقل اكثر
 واربعا كونه الشراك بحيث اذا حصلت في العقل ومن له مكان الشراك مع المطابقة
 المذكورين والكلية بالمعنى الاول لا يكون الشراك اصلا في الخارج ولا في الذهن عند كثيرين
 سهر ويعرض للشراك في الخارج باتفاقها في الذهن عند كثيرين وبالمعنى الثاني
 يكون الشراك في الذهن باتفاقهم واما الرابع فيكون الشراك في الخارج باتفاقهم على تقدير
 وجود الطبقي في الخارج وبين ذلك ليس هذا بيان القول فلا بد
 في نزعة ولا تترتب قوله ولا يكون متفانيا لانه لا ياتي على التقدير الاول ان
 يقال لان النسخ لا ضا في هو ان يقال عليه وعلى غير الجنس في جواب ما هو الاجابة
 على التقدير الثاني ان يقال لان صفة النوعية حارضة بالقياس الى شراك هو الجنس
 كما ان صفة الجنسية بالنسبة الى الجنس كذلك بل الطاء بيان ان الرابع مع نوع
 تحت الجنس وكذا مصفاي الجنس في يكون قوله لان الى قوله هذا الصفة

الى بيان الاول وقوله وهذا الحق ان رتبة البيان انما هو في بيانه الاول
 بنوع شئ شكك انما يبين المذهبين ان يدعى على ان الاندراج اسم معلوم وقوله
 عليه محتاج الى البيان ينبغي ان يقدم بعد قوله تحت حيث معنى انه تعالى عليه
 ما هو في بيان الاول واذا اعتبر الكل في الطائفة المعينة في مفهوم الكليات
 هو الكليات الحقيقة الإضافية ولم يعتبر الاضافة في الكليات الحقيقة كما بينه وانما قلت
 ما ذكرناه قسم المفهوم الجزئي والكل في قسم الكليات الحقيقة الى اقسام اربعة في الجنس مثال
 عليه ما قيل ان الفصل والى اربعة والوضو العام يجوز ان يكون مكرها من جنس فعل
 محم يوزان تعالى عليه الجنس في جواب ما هو فلا يخرج بهذا القول فقلت لم ادر
 فصل النوع بالقياس الى جنس النوع اذ لم يكن ذلك الجنس من ذلك الفصل
 الى ذلك قوله الجنس كالجوان مثلا وكذا الكلام في الجامعة والوضو العام وهو
 النوع المعين في شئ لان النوع على الشئ فالجوان هو الكليات من النوع
 والشئ هو بواحدة على ان ارادوا بهنا فالشئ بالوسط والوسط في
 لا الابدان فانه قد ستره قال في معنى حواشيه معترضا على شئ من العالي على ان
 بواسطة على المتوسط في الابدان دون الشئ بكونه على كلام النظم على انه ما دام
 بالي بهنا هو الابدان لا الشئ وليس على لانهم هو بان هذا بهنا على كما ذكرناه
 فلهذا ان يكون ما دام الشئ في نفس الامر واما هذا الجنس الواسع على النوع ان قد
 فهو على اولى لا وسط هناك لان شئ جوهري والذاتي للذاتي لا يعلل بنفسه لان
 لا شئ به ان يكون شئ الذات في شئ متقدم على شئ الذات وهو قد عرفت
 حارج عن الذات والاشياء بانشاء تلك العلة فلا يكون الذات في حدته متصفا بالذات
 وهو موجود ولا يوجد به شئ عليه ليعمل به فلهذا وجدوا اصلا هذا في كون العالم
 على الشئ بواسطة هذا ان قد عرفت ان الوجود المذكور منوع وما ذكر في بيانه

فانما الحيوان

فانما الحيوان وبغير الخط لا يلزم من عدم ضرورية الحيوان ان يكون مكرها ان لا يكون
 مفهوم الحيوان من غير ضرورية هذا ولا ذلك اعلم ان هذا من كلام الشيخ فانه قد ستره قال في حاشية
 شريفة الشيخ في الشفاء الفصل العاشر في بيان كيفية كون الافعال على ما يجب على الامام
 دون الافعال ثم قال انه مما شكك ان لا يخلو فانه الحيوان كيف يكون سببا لكون الانسان
 جبريا على ما ادعاه لانه ما لم يكن الانسان جبريا لم يكن حيوانا فانه الجسم سبب لوجود الحيوان
 ثم عرفت ذلك بالجملة المقام ثم كتب على حاشية هذا المجد وحاصله ان الجسم مع الجبر والامانة
 يتقدم ضرورة لان في الحيوان له واما الجسم مع الجبر فمتاخر ضرورة لان في الحيوان
 فانه الجسم ما لم يكن عنوانا لم يكن انما فانه الجسم الذي ليس بحيوان لا يكون على الانسان
 اصلا مما اذا لم يكن قبله نوع الانواع يتبين ان يكون نوعا بالقياس الى الجسم
 والجسم لا يوجد له ليس بنوع اجيب بان بهنا مقدمة مطلوبة في قوتها وما هو في
 ينبغي ان يكون نوعا بالقياس الى كل شئ فوه لما كان مضاهيا للجنس في قوله
 الجنس مضاهيا للنوع الاضافي ينبغي ان لا يذكر في تعريف النوع اذ لا يجوز اخذ احد المتضاهين
 في تعريف الآخر فقلت الطائفة التي اخذت في التعريف اسم من الجنس المضاهي له اذ يستلزم
 فيها هو مضاهي للنوع ان يكون مقولا على كل من يمتثل في جواب ما هو ويكون السؤال
 هو الكل والذات كمن مضاهي لباقي المقول على الاشياء المختلفة بالحق والذات
 كمن مضاهي في الاخرة في التعريف ان يكون مقولا على كل من يمتثل بالحق في جواب
 ما هو سواء كان ذلك كشيء من السؤل عنهم الشياء او انواعا فان قيل المقول على الكل
 ليس داخله ومعه في مفهوم الجنس المضاهي للنوع الاضافي ليكون احق من الجنس الظاهر
 به في كنهية من ان السؤل اذا وقع من الكل اجيب بان لو كان كذلك لزم تحقق النوع الاضافي

صورة سئل عن الجنس في وقوع الجنس جواها منها لا الجنس كقوله ههنا وكقوله ههنا
 يستلزم كقوله الآخر والاكثار اهـ الى والاكثار اهـ الكلي ما يمتدح كقوله الذي كقوله
 صنفه انا اولي التركيب الى ما ذكره ليلع قوله فتبين ان يكونا متوافقا في تمام الماهية المشتركة
 والا كان المنكسب ان يتولد بدله الماهية المشتركة فام بعض الافراد واجيب بان تمام الماهية المشتركة
 ان كل فرد هو الماهية المتقدمة اذا المشتركة لا يمكن ان يكون كذلك فلا يحتاج الى هذا التأويل
 بل جـ اذ ان تمام ماهية الشئ عبارة عن يقوم الشئ وكيفية ولا يتوقف في مقومه الى الغير
 وما يتقرر التعدي ليس شئ من المتعديين بهذه الحقيقة لان كلاما من المتعديين بهذه الحقيقة
 يتوقف الى الغير الشئ في مقومه فلا يكون شئ منها تمام الماهية بل جـ اذ ان تمام ماهية الشئ غير
 خارج عن ماهية الشئ وليس تمامها فيكون جـ منها وهـ ان كان في قيله اذا
 ان الجزء تمام الماهية المتقدمة فكيف ينزب عليه قوله و هـ ان كان الحيوان اهـ لان الحيوان
 جـ اهـ انما فكيف يكون تمام الماهية فقدت ان المراد ان الجزء لا يكون تمام الماهية اذا
 فرض ان الكل تمام الماهية الحسنة والاشياء على ام زائد على الماهية فيجز ان يكون الجزء
 تمام الماهية والاصناف في نفسها الى الحقيقة اهـ لا يكونا ما يكونا سافرا ولا متوطنا
 والا لزم ان يكون النوع الحقيقي كقوله نوع حقيقي وقد سبق بطلانه وقوله ايضا متعلقا
 لا يتقدم كقوله الى لم يكن كقوله ايضا نوع حقيقي كاي نوع حقيقي هناك نوع
 ونوع نوع اهـ الى اهـ ان النزيب في النوع او الجنس انا حقيقة باعتبارهم الاضافة الى
 لفظ والضافة النوع الى الشئ يستلزم اهـ يكون النوع كقوله فيكون ترتيب السائل
 والضافة الى الجنس الى الشئ يستلزم ان يكون الجنس فوقه فيكون الترتيب ترتيبها
 فتولد متساوية متساوية منقسم للطلق اهـ ترتيب ترتيب التنازل الى ترتيبها يكون المتضاف

ممكن

في ذلك

في ذلك الترتيب كقوله المتضاف اليه من عام الى خاص لان يقول اذا قلنا
 نوع جنس ترتيب ترتيب الانواع و هـ كان ذلك النوع عاما فترادفنا نوع النوع
 كان هذا النوع اخص من ذلك النوع الذي اليه هو اليه وعلى هذا فيحصل هذا
 الترتيب للنزول من عام الى خاص اذ يتكلم المرتب او لا بالعام ثم بالخاص ثم بالافضل
 من ذلك الخاص الى آخر السلسلة ولم يحس بعمل التنازل من صفة الانواع ان التنازل
 من العام الى الخاص يتوقف على الشياء عاما و خاصا ونوعا يتنزل من الاول الى الثاني
 وليس الاكثر ذلك من حيث على انما في القول اهـ في هذا الاشياء كقوله ان كان
 متميزة ولم يكن العقل جنسها لم يكن كقوله نوع لان مع كون المنوع كقوله شئ اهـ يكون
 ذلك الشئ جنس له لكون ذلك النوع نوعا اضافيا بالقياس اليه وههنا القول
 العشر وان كانت انواعا على هذا التقدير و اخص من العقل ايضا كقوله العقل لم يكن
 لها فلم يكن كقوله بالحق المذكور وههنا اي الصورة الظان المراد بالصور
 صورة الرق الى الصورة الى يتحقق الرق وضمها فلا يكون اضافة الى الرقوي
 اضافة بانية بل لا دية مابسة الى صورة يتحقق بها ذلك الدعي في هذا يكون
 غير المتبدل اخص من هو النقي لا المنقضي كقوله قدس سره استعمل الذين
 الى ينبغي ان يتوضا ايضا ان الذين انا انتقل الى المجمع من حيث هو مجموع وهو ايضا
 مغفون للمقصود لان حقيقة زيد مثلا ليس مجرد ما يستفاد من هذا شئ بل جـ وهـ
 اخذ الحيوان الناطق لا يقال لان ان يعنون للمقصود خاية ما في البتة كقوله للمفصول
 زيد عليه لا نقول هذا الناطق اذ كان المقول في جواب ما هو مقيد للنسبة الماهية المنزلة
 عنها ويكون ترتيبها واما اذ لم يكن كذلك بل يكون مقيدا للتصديق بانه ما يمتدح
 كما سئل والاشياء مثلا بالنسبة الى زيد فلا يلزم ان هذا التصديق غير مطابق للواقع

او نعتد مضائق اي موضوعات مباحث القضاء او كبر الخيرة اجماعا الى مقدار
 على معرفة تلك المبادئ من حيث الاحوال وهي تلك الالهة مباحث القضاء
 وتعين به الاقسام الاصلية اي الاولوية وهو فيما كان بعدد الجاهل الشرطية الله
 يذكر في مباحث القضاء احوالها اذ لم يذكر في ذلك الباب احوال القضية
 فان قيل كون التقسيم سببا لتعين تلك الاقسام يتفق ان يكون التقسيم من كنه الترتيب
 اجيب بان النظم من ترتيب القضية كما ان تلك وتوابعها هذا المتعلق بترتيب
 بيان احوالها وكما ان المقصود بيان احوال الحكم الاقام كان ذلك التعليل الموجب
 ليعتبرها بمنزلة موجب الترتيب وتوابعها اذ بهما يتبين هذا المتعلق بما يبينه
 قالون هو من تبع ما سبق من ان الضرورية واللازمية والالتزامية والالتزامية
 واللازمية من اقسام القضية بمعنى لا كان هذه الاشياء من اقسام القضية وجب ان
 يكون المراد من وضع المقدمة ذلك الاقسام الاولوية والالائية ان يذكر كل الاشياء
 ايضا وانما اختلفت لدرجاتها اذ لو كانت القضية مشتركة لكان اللفظ
 ايضا معناه فان كان اعتبارها من جهة ولا يتصل بالمعقولة بل من حيث ذاتها
 ومن حيث انها مع غيرها هو المفهوم العقلي ان ليس المراد ما حصل في العقل
 لانه الصورة والصورة العلم لا المعلوم بل المراد ما يخرج عن الذهن لكن صورة
 فيه لان مدلوله الانطوائيات اجزاء للقضية المنطوق ومن حيث ان صورها حاصل
 في الذهن قضية معقولة هذا على رأي من يقول بان الى هذا في العقل هو الشئ
 والاشكال اما على رأي من يقول بان الى هذا في هو الامة الموجودة بوجود
 آخر فالتفاوت بين العلم والمعلوم بنوع آخر كما عرفت متعلق بعقل والعلم بهما
 لان العلم التقديري لا يدخل في المحسوسات من انبثاق المدعي المذكور بل هو بيان لمراتب

فيكون

فيكون المعنى بطلان المدعى بالحقانية لان التقضية بالحقانية بطلانها معتد
 بها الا ان جبر في المدعى عدم الطاعة على شئ آخر اي بطلان التقديري بالحق المذكور
 على القضية لا على شئ آخر لا يكتفى الى الحق المذكور او يقال ان العلم التقديري اذ لم يتعلق به
 كان الطاعة التقديري عليها مستحس لعدم
 التقضية بطلان كمالها في طرفها الى مورد من وقاية هذه القضية ان يعلم ان العبرة في الحكم
 الى المورد هو نفس الطرف لا قيده في لو كان الطرف القضية فيكون الحكمين موردان كانت
 القضية متحدتين في موردين فكان ما اذا لم يكن يذكر هذا فانه يتوهم في الصورة المذكورة التقضية
 لم يخل الى مورد من بل اكثر وايضا الاكسال وصف الطرفين اولا بالادلة لانه ارتفاع التقضية
 والعقد والارادة انما لا بد الطرفين بالاف لان النسبة بينهما شرط احدهما بالآخر فباعتبار تلك
 احدهما فانها في الوصف الى معرفة حيث قال في طرفها اي في كل احوالها
 المركب من الحكمين لم يذكر النسبة لانها في فن وقوع النسبة لكن الظاهر ذكرها ليعلم انها جزء
 لا بد فيها من الحكم اه كذا في ندر على ان المراد بالحكم هو الوقوع لانها تدل على الرتبة
 وسياق من قريب ما يدل عليه وجوب القضية هو الحكم على الوقوع لا الاتيان فلا بد ان يكون
 اه لان الحكم الصدق والاتيان الكذب هو الاتيان عند المراد الشريف قدس لا مرجع في شئ
 المتقاع وقد ترقى او اياها كذا ما يتصل بهذا المقام الحكم على علمه وبه انما يريد به
 القضية بنبأ ول هذا القسم شرطية التي هي قسم من هذا المقسم على ان تقول يتحقق صدق
 قول من الحكم على علمه وبه في القضية بخودين بان لا يوجد فيها ككولم عليه وبه فان قيل الى
 من النسبة اعلم من القسم المذكور لان القسم الذي لا يكون كل واحد من طرفه مؤداه يصرف على ما يكون
 احد طرفيه مؤداه والاخر لا يكون كذلك مع ان ذلك ليس شرطه اجيب بان الصورة المذكورة
 واقعة لان الذي لا يكون مؤداه لا بالنظر ولا بالقوة لا يكون بين طرفي الشرطية وطرف الامة مؤداه
 بالفعال او بالقوة البتة لدفع النسبة الايجابية المراد بالنسبة الايجابية هو الوقوع والنسبة

السلبية هو الوجود مع ملاحظة الارتباط بغيره من ان يكون في الوجود بالانفصال
المستفاد من كماله في ذاته وبعدها واما قولنا هذا مذهبهم لان في التفرق للارتباط الشرطية
فهو لا ينفصل لا ارتباط المستفاد من الشرطية بل وبعدها منها فانه الارتباط المستفاد من
ارتباط الشرطية والارتباط المستفاد من هذا القول وحدها الحكم ابتداء اي الحكم من حيث
يتعلق به الاتباع لان الحكم مع الوقوع من بين المعلومات في العقلية ولو بعد قول الخبر فيها
ان من ان يكون شرط او جزء فيكون الحكم على الاتباع والاشتراك بان يكون حكمه
او به ينبغي ان يبرأ او بمنزلة في اشتراك اوراق الشرطية لان الكلام فيها ولو بعد ما يقع في
العقلية يحصل المقصود فالحال في العقلية عن الحكم المعبر فيها عن الوقوع والاشتراك
لان النسبة التي بين طرفيها لا محالة اما واقعة فيتمتع فيها الكون وقوع فكيف يبرأ
وجيب بان الراد باعتبار الحكم فيها هو ان يذكر الدال عليه سلبا في نفس من معلومة والراد
بتجريد ما منه ان يذكر سلبا في نفس من تلك المعلومة وكذا الراد بغيره بعد علم بتقدم
الحكم لا يقرض حيث ان في سلب الاتباع والاشتراك والا ولا يمكن حصول العقلية في الحكم للعقل
فيتمتع بغيرها وكذا الحال في قولنا الحكم وقولنا لا يمكن في وجوده
حاله بوجدي في نفس من طرفيها ما وبل يهتد العبارة اخذ من تأويل العبارة المذكورة في
اول ما لانها ان لم تكن من قول بل فرضه فرض تعيين الحكم لا فرض ملون حيث ان معلومته
اذا كانت في موقفة النسبة التقيدية والبرائة لان التقيدية ايضا قد يكون ملحوظة
تفصيلا كقولنا الرجل العالم يستحق الاكرام وقد يكون ملحوظا اجمالا كقولنا الرجل العالم
وصح فكلما يجوز ان يوضع المفرد وموضع النسبة للبرائة اذا كانت ملحوظة تفصيلا لا اجمالا
المفرد وموضع النسبة التقيدية اذا كانت ملحوظة تفصيلا او لا يمكن ان يستفاد من القول
والصوت او النسبة الوصفية فيكون مع قوله مطلقا سواء كانت صفة او خافية فان قيل
بل يجوز ان يكون مع قوله مطلقا سواء كانت ملحوظة اجمالا او تفصيلا فيكون قولنا اذا كانت

قد البراءة فقط قلت ادلتنا ونسب التقيدية والبرائة في انهما اذا كانت ملحوظة تفصيلا
لا يمكن وضع المفرد وموضعها واذا كانت ملحوظة اجمالا لا يمكن ذلك وحيث ان ملاحظة النسبة
غير واجبة بخلاف اوراق الشرطية فانه ملاحظة النسبة التقيدية واجبة اذا لا يمكن ان
ان هذا وجه آخر يدل على عدم إمكان التقييد من اوراق الشرطية بالمفرد ان من الوجود المذكور
اذا لا يمكن ان هذا الوجه الى ملاحظة الارتباط وحده هذا الوجه هو ما وقع في اوراق الشرطية
يجب ان يكون بحيث يجمع من الحكم عليه وبه النسبة على سبيل التقييد وبهذا الاعتبار
طرفا فلم يوجد فيه ذلك لم يكن ان يوضع مكانه كمن لا يمكن ان يوردي مواد فكلما
فصلية بالغة القربة الى هذا لم تبطل في قوله ملحوظة لان كونها ملحوظة تفصيلا يوجب كونها
قربة من المفرد الى مفرد اوراق الشرطية ومثل قولنا زيد عالم تضاده زيد ليس بعالم
ينفصل كان في عدم تحقق الحكم كمن الاولي ملحوظة تفصيلا وان في ملحوظة اجمالا لا يمكن
من المفرد بهذا الوجه ايضا كما لا يخفى القربى من المفرد وعدم الاكتمال
ايضا بل مع ان اليمين اخبر ان هو قوله يكون ومنها اي من الشرطية وكما اذا
في قوله اذا كانت طرفة لشرطية اي يقع الخلية من الشرطية في هذا الوقت فانما قوله
فكانها في النوع لا دورها الذي هو الذي باليمين المراد بالاجاب هو الاتباع
مع يقال لا يجوز ترتيب الوقوع به بل مصدر المبتدئ للمفعول وانما سره بذلك يعلم ان الراد
بالاجاب والسلب في قولهم النسبة الحكمية مورد الاجاب والسلب هو الوقوع والواقعة
لانها واراد ان عليها لا الاتباع والاشتراك وقد توخى في وقيل ايضا ان
لو كان رابطا لزم ان ينقلب قولنا كل شيء كان ثابا الى قولنا بعض الشباب كان سبيبا
مع انه لا يجب اجيب بالاشتراك الاعكاس ومنه بطلانه لان انصاف ذات الموضوع بالوصف
حال انصاف بالمفرد ليس شرط ان يكون مع قولنا بعض الشباب هو سبيبا بحيث ما ثبت ما لا

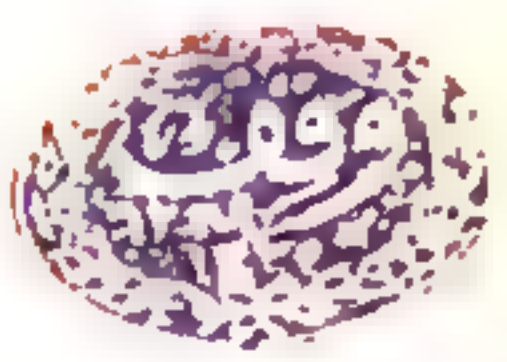
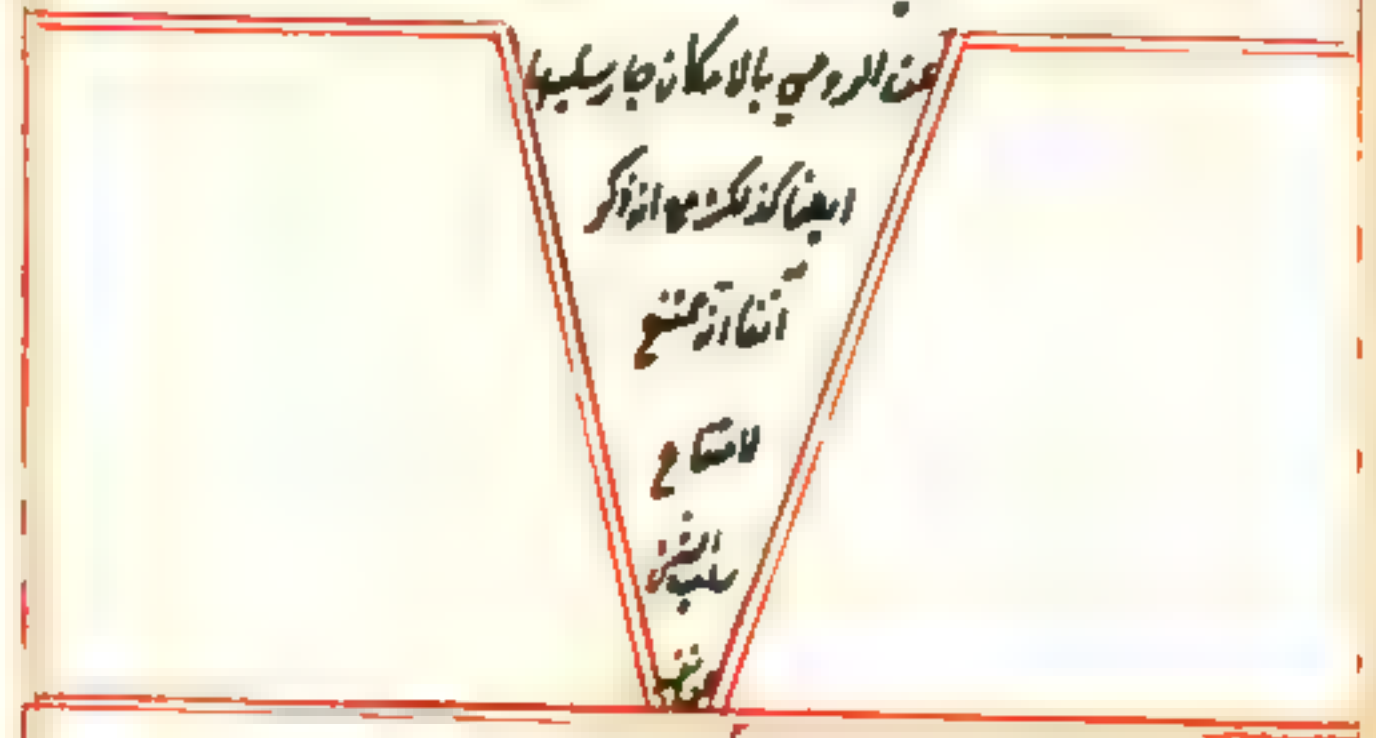
في وقت من الاوقات ثبت له الشئ في زمانا ما في زمانا ما يستلزم زمانا ما كونه حيا
على زمانا ما شيا به مع يلزم محذور لا يتصور كونه شيا به هو ان زمانا ما شيا به مقدم على شئ
فيكون ان يكون العكس ايضا كذلك لان نقول لان ذلك بل معناه ان ما ثبت له الشئ في وقت
من الاوقات ثبت له الشئ في زمانا ما قبل زمانا ما العلم واما اذا كانا في زمانا ما قبل الشئ فاما
عن مفهومه وان كان الواقع كذلك الا يرى انهم يقولون انما تعين الموضوع في وقت قولنا
الحيوان ناطق ونقيضه ليس بناطق ام خارج في مفهومه العقضية مع انه الواقع كذلك
يعبر بها في تلك الم فقول السقراط الرباطين معا واز زمانا ما فقط او غير زمانا ما فقط واما
او كذا او عتق فهو مشترك في المعنى راجع الى السبب عن البعض مع ان السبب
عن البعض مع الايجاب لبعضه وبدونه ايضا كان ملكا السبب عن البعض مشترك بينا
بين السبب عن البعض مع الايجاب لبعضه وبين السبب عن البعض مع الايجاب مع البعض
وهو السبب عن البعض مع الايجاب اذا اظهر العلم اى رفع الايجاب الكلي في قسمين وهو السبب
عن البعض مع الايجاب مع البعض والسبب عن البعض مع الايجاب مع البعض وكل واحد من هذين
القسمين مفرغ من سبب الشئ فيكون هذا السبب الجزئي لازما لذلك العلم اقل رفع الايجاب
الكلي وقيل ان هذا يدل على ان ذلك العلم لازم للعلم بزمانا ما فاما اذا كان كونه في زمانا ما
مقتضى في الذين جماعه زمانا ما لذلك العلم فغير كاف في الدلالة على كونه في زمانا ما
الذين مقتضى الدلالة على كونه في زمانا ما مقتضى العلم في الذين بنفسه لا في من شئ من قسم
شئ اذا علم الحيوان في زمانا ما في الزمان ويكون كل من شئ مفرغ من زمانا ما لم يلزم ان يكون ذلك
العلم زمانا ما في الزمان لمواز مقتضى العلم في الزمان من غير مقتضى شئ من قسم
وان ادت سبب العقضية لم يكن ارادة هو العلم على تقدير نصب العلم في زمانا ما في العلم
ارادته اذا كان الجزئ مقتضى او واقعة او كونه ذلك والى مقتضى العلم في زمانا ما في العلم

العقضية

العقضية واقعة فاصبه المكرة واما قال استمع ان بعض المصنفين الى العقدة
مكرة لتوغل في الابهام ان البعض ليس بوضع بل الموضوع هو الانسان والبدن
وكيف اخرج ظاهر هذا الكلام بوجوب ان الماهية ايضا من الطبيعية لان اللفظ
الموضوع للمفهوم الكلام اذا لم يكن معتبرا بالاسم يكون المفهوم منه هو الطبيعة
طبيعة الانسان ان من حيث هي في ضمن الاخر اذ لا يلزم كون قولنا الانسان
صاحبة طبيعية والحق الاختصار الى قيس هذا التسميم لا يشتمل في قولهم كل
رفعوا هذا الجرح ان يكون الكلي مجزيا وجيبنا الاسم في القوم ان كان على
الحارجي في التسمية تخصبه لان المعنى القوم المميز السكس جميع احوالهم رفعوا هذا الجرح
وان كان لا ستغراق معناه ان مجموع كل يمكن لرفع هذا الجرح فالتسمية كلية وان
المعنى الذي هو الجنس معناه ان مجموع قوم او جنس القوم كانت العقضية مكررة وعلى
العلم لم يكن خارجا كية افرادها على ما في مائة لاد عليه الحكم هو نفس
قوله الفعل وان قراى افرادها بالتقريب يكون ما عليه الحكم وصار او حصل
الحكم الاضافة بيا منه لم يبق مائة وايضا نقول موضع في الذكر ومعتبر
ذلك بعض الاحكام كما يستعمل في بحث التناقض لا اعتبارها في العلوم
مع انها قضية يقع الحكم فيها على نفس الطبيعة لا من حيث الذات ولا من حيث
بما في نفس شئ لا معنى ان لا يبحث عن احوال الطبيعة في بحث عن احوال النفس
بالسبب العلوم الاكتفى والشخصية تغيير في العلوم في ضمن المصنفين
يقع البحث عن موضوعها ويقع الحكم عليه على ما ينهم من قولنا لا يبحث الى
ومن قوله لا الحكم الى هذا الكلي اعتبارا على هذا الوجه لا يوجب ان يتوقف
في قولنا لا الحكم الى هذا الكلي على كونه في احوال هو فمقتضى ما في العلم
الطبيعية مثل كون الانسان هو ان لا يطق لا يطيع لهما واما على قسم

اقتضايان

موجودا يكون البياض لازما فكيف يصدق تحققة الحق لا تنفي من الرومي بالامكان و ايضا لو صدق
 هذا القول فتنال من الرومي برومي بالامكان لا الرومية باعتبار حقيقة البياض و اذا جاز سلم



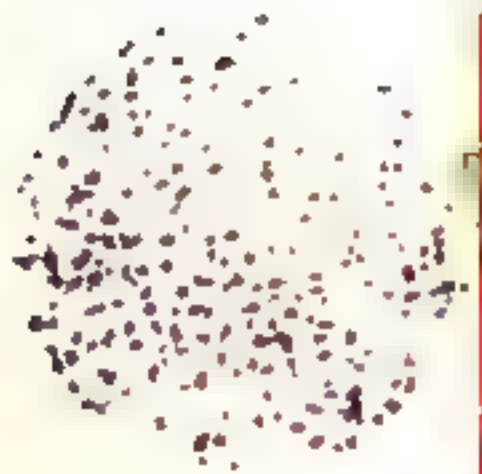
و

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله وهو موقوف على اسم النظم السابق يقتضيه عطف قوله وتسمية على قوله وترتبة
لان التسمية يكون بعد الترتيب **قوله** باعتبار تضمينه يجوز ان يكون مع قوله
ورتبة اسم جعلته مستملا على اسم ويجوز ان يكون معناه جعلته مستملا على اسم
بحيث تقع كل منهما في موقعه والتفصيل بعين القليلين ويجوز التفصيل بغيره
ما قبل ان معنى رتبة على كذا او ردتته بغيره هذا فيلزم ان يكون الترتيب في
هذه الجملة ومفيد بها ليس كذلك بل هي **قوله** لا يقال هذا لانها تتوجه على الترتيب
تعلق النظر بالنقل المذكور وانما اذا تعلق بالمحذوف فلا يتوجه **قوله**
لا يقال ضمير قوله قبل فهم منه ان لفظ القول لا بد منه في القول وهو قوله وترتبة اسم
قوله لا يقال نقول اسم وتحتية ان العبارات المتقولة من المعنى ليس بعينها ببارت
والا لزم قيام العوض الواحد بالثاني فكيف يكون مشاهدا بلزوم كون جملته لفظا
من كلام الله غير كلام الله بل شأها وهو **قوله** فالجواب وتفسير الجواب على
وجه يشبه هذا الدليل هو ان اللفظ الثالث زائد عن الاول بعينه انه يقع من المعنى
بل وقع من السالحي بخلاف الثاني فانه وقع من المعنى وتقرير الدليل على وجه يستدل
هو ان لو وقع الاول من المعنى دون الثاني لوجب على المعنى ان يقول اما المقالة ان
فاولها في المقدمات اسم والا لكان كلامه لغوا ولنا ان تكرر المعنى بمكة اللفظ الثالث
مع انه واقع من المعنى في الموضوعين يحكم بزيادة الاول دفعا للتكرار وهذا الدليل
لا يشبه **قوله** والثانية في التفسير اري والثانية في التفسير **قوله** فما ثبتت
وما عبارة عن المقدمة التي مذكورة في بيان الخادم **قوله** لا يقال لما كان لها اسم

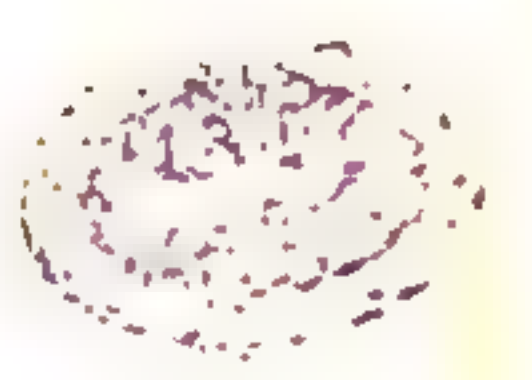


اي لا يقال في الجواب **قوله** الظان ذلك اري فاولها في المقدمات باعتبار معظم الجمل
قوله كما ذكرنا في المقدمة فان معظم مقصودة وغير مقصودة **قوله** وما نحن
فيه وهو قوله فاولها في المقدمات **قوله** على ان ما يقابلها يعني ان المقابل ليس منها
عاما مع تناول الواحد والمركبات من نحو زيد قائم ويجوز قاعد بل المقابل من هو
من شأنه ان يشبه ويجوز ان لا يكون الا الواحد لانه ليس من شأنه ان يشبه
ويجوز **قوله** انما هو حاله اسم والحال ان المفرد يقابل المركب الذي للفظ جوه
يدل جوه لفظه على جوه معناه كما يدل في المفرد حاله جوه ولا بد له جوه واللفظ على جوه
معناه كعبد الله قبل العلم **قوله** هذا جواب دخل فيه مقدر اسم هذا ايضا منتهى على المقدم
الثانية السابعة من ان اذا قيل الباب الغلاني **قوله** ايضا كما في المقالة الثانية
قوله هي هنا اري في قوله فاولها في المقدمات **قوله** على ما ذكرنا يكون مقابلا للمعنى
قوله على ما ذكرنا من ان المركبات الثامنة **قوله** بهج التوجيه الثاني وهو المذكور بانقول
قوله ويكن سابقة وهو فاولها في المقدمات **قوله** فيما ورد عليه وفيما دفع
اما المناسبة فيما ورد عليه فلا بد من كل معناه انه لا يصح بناء على المقدمة ان
مع انه اذا قيل الباب الغلاني اسم والمثالبه فيما دفع به فلا بد من كل معناه بان اراد
بالمفرد معنى مخصوصا من معانيه بالترتبة المعينة وبالمركب معنى مخصوصا وكل
من الجوابين مشعور بالآخر **قوله** ولا يبعد ان في وجه التقديم **قوله** وهو ان المراد بالمفرد
ما يقابل الجملة **قوله** من اتي قول يتألف من اليقينيات والظنيات **قوله** بقوله يحجب
فلا يحصل ان ما هو معلومية واجبة في المنطق اما ان يتوقف اسم وذكر العلم
من ان يعلم فيه او في موضع آخر قيل عليه ان معلومية ليست بواجبة في تحصيل



يجاب

اذ لا بد ايضا من تقدير المعاني هناك **قوله** على كمال القطع اذا كان فيه المنطق
 يكون معناه ان في العلم القطعي الوجوبي وانما اذا كان فيه المنطق يكون معناه
 ان في العلم بوجه من الوجوه لا يعلم الوجه من الوجوه **قوله** اقول في جواب ان قوله
 الكلام **قوله** بل مستنبطه اي بلا شك المستنبطه على ان الوجوب ليس له دخل في
 الاشارة **قوله** لا يقال اي لا يقال في جواب القول ليس له دخل في السؤال **قوله**
 اشارة على قوله فلا مفهوم **قوله** والمراد بالوجوب ولا يجوز ان يراد بالوجوب
 الوجوب العقلي لورود المنع يجوز ان يعلم ما هو من مقدمة المنطق في غير كمال
 المنطق ومنهم من قال فسر وبلا يلزم اجابية فلم يجز الى تقدير المعاني
 وبهذا القول فاسد ومناف لقوله السابقة وهو قوله لا يقال **قوله** فيلزم
 ان يكون اي يكون الشروع في المنطق موقوفا على الشروع في المقدمة **قوله**
 بواسطة ذلك اي بواسطة كون الشروع في المقدمة موقوفا على العلم بالمقدمة
قوله قبل لو عكس اي لو جعل المقدمة الاولى ثمانية والثانية اولى هكذا يقال
 الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة والشروع في المقدمة في المنطق
 فيجب الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المنطق ويسمى هذا القياس قياس
 مساواة **قوله** يمنع السخا لا لازم وهو توقف الشروع في المنطق على الشروع
 في المنطق **قوله** اي ما يثبت المقدمة فيمكن **قوله** ويمكن ان اعلم هذا هو التاويل **قوله**
 فلتخص كلامه اي يعنى قول الشارح فلان ما يجب ان يعلم دليل هذا الكلام ملخص هذا
 واعلم ان كل كتاب في هذا الفن هذه المقدمة فمفهومه ان ما يجب ان يعلم **قوله**
 نوع ترتيب اي متالفة **قوله** ان قيل على قول الشارح **قوله** واقفا على سائر الاقسام



واخفيتها على تقدير كون هذا التعريف غير معروف فان الظاهر يكون المراد بالشروع
 قابلا للاشارة الى امور عليه ظاهرة وانما لا تقدر كونه مصدرا فان الظاهر يكون
 المراد بالشروع الشروع على كمال البصيرة فبذلك الشكل قيل لا الشكل لا ان نقول
 الماخوذ في المعنى انق وهو عالم يتوقف عليه نعم من ان يتوقف عليه الشروع
 على كمال البصيرة او لا يتوقف ومن يتوهم من هذا القيد ان مقدمة الكتاب اعم
 من مقدمة العلم فقد اخطأ لان مقدمة الكتاب عبارة عن الانفاذ ومقدمة العلم
 عبارة عن الكفاي وبغيرهما ما بينة كلبية نعم ان جعلنا الكتاب عبارة عن الكفاي يكون
 مقدمة الكتاب اعم مطلقة من مقدمة العلم **قوله** ما هو موجود وما هو موجود من
 هذا الكتاب هو الانفاذ التي يتوقف على ما فيها المقصود وفسرها **قوله**
 وبهذا الجواب ايضا اي كالجواب الاول وهو قوله وجيب عنه بوجه اعم
قوله يندفع الشكل اعم لان المقدمة هي الانفاذ والنشئة هي الكفاي في طرف الانفاذ
 وبما استغفيران ولا يبعد ان يقال في جواب ان قيل لانك **قوله** ايضا اي
 كما يقال معنى كلامه ما يتوقف **قوله** لانك ان العلم قيل يجب توقف العلم
 بالشيء على التوجبه لانه لو لم يجب يلزم حصول العلم بالشيء لمنع الغفلة عنه وهو
قوله وذلك لا يكون متوقفا اليه قبل عليه ان التوجبه حاصل في هذه القصور
 وبما في العلم سبق سبقا ذاتيا وان لم سبق عليه سبقا مائنا **قوله** في المقدمة
 وهو قوله تماوجه التوقف على تصور العلم **قوله** في الدليل وهو قوله فلان لما
 في العلم لو لم يتصور ذلك لما كان طلبا للجهل المطلق **قوله** لم يتوجه السؤال بناء
 على ان بداهة هو ان الشروع في العلم يتوقف على تصور برسم **قوله** على

اذ كفاي عن ايراد التردد في التصور الذي في الدليل **قوله** المراد بالوجه الذي يطلع
 لان وقوع مقدمة للشروع ولا يجوز ان يكون معرفة العلم مجتدة مقدمة للشروع
 كما سيأتي في علم الوجه الاول **قوله** في الوجه الاول وهو قوله فلان الشارع لو لم يسم
قوله في هذا الوجه وهو المذكور بقوله والاول **قوله** ذكر الخاص وهو الرسم
 المخصوص **قوله** ما هو اسم وهو الرسم المطلق **قوله** ما هو اسم وهو التصور بوجه
قوله في الوجه الثاني فان الرسم المخصوص لا يقتضي مطلق الرسم بل يقتضي تصور
 بوجه ما والمطابق ذكر الرسم المخصوص الرسم المطلق لا التصور بوجه ما **قوله**
 وهو ان المراد منه الرسم الخاص لان الرسم الخاص يفيد البصيرة المخصوصة ولا يفتقر
 الرسوم الباقية **قوله** دون الوجه الاول وهو المذكور بقوله اما وجه التوقف
قوله قيل ثم اعلم هذا الاثر اخص على اعتبار الشق الثاني من هذا الوجه الثاني وفي
 بعض النسخ بدل قوله قيل قوله وهو ايضا جائز نظرا في قول السابق وهو ان التردد
 في هذا الرسم المخصوص فلا نسلم انه لو لم يحج **قوله** عدم اللازم المراد باللازم هنا
 عدم كون طلبه غشا ومن عدمه كون طلبه غشا ومن الملزوم هنا البصيرة ومن عدم
 عدم البصيرة فان الشارح اطلق اللازم وارااد الملزوم **قوله** يجوز انهما مدرجة
 كالمجلس والفصل في علم المنطق المدرج تحت الموصل **قوله** يكون علم الجواهر لان تلك
 الاصول هي المجموعان بعينها **قوله** هذا من حيث ان يكون موقفة الموضوع كزيادة البصيرة
 انما يكون على ما ذكره المصنف لان العلم كماله لا رسم العلم ثم موضوعه فالبصيرة قد حصل
 بالرسم فبيان الموضوع انما يفيد زيادة بصيرة واما اذا علم موضوع العلم اولا ولم
 يعلم رسمه فلا يفيد زيادة بصيرة بل البصيرة نفس **قوله** فلما مر ان البصيرة تحصل

بالمقدمة

بالمقدمة لا بوجه **قوله** المقدمة فكذلك بيان الحق بغير ان الكلام ان كلاً منهما في بحث
 واحد كالموضوع او بذكر المجموع في بحث واحد **قوله** بين الاولين اي بيان
 الحاجة وبيان الحاجة **قوله** بهذا الرسم المذكور في المتن وظاهرنا بيان الموقف
 لا ينساق الى هذا الرسم المخصوص **قوله** ناظر الى الاول اي الى الجواب الاول
 لانه يعلم منه ان خصوصية الرسم لا مدخل له في ايرادها في بحث واحد **قوله**
 راجع الى التصوير معنى يتوقف على بيان الحاجة على تصوير تقسيم العلم بان باقي
 مقدمات الاحتياج يتوقف عليه **قوله** فانه قد علم ان ارادة الابتداء لا يوجب
 الشروع فيه **قوله** فلا يلزم اي فلا يلزم قوله نخلو ما في الحكم بقوله فليس
 فيها الحكم ايضا لان الحكم في الموضوعين متغايران قيل يلزم لان ايضا قد
 للشيء **قوله** وباقول كانه قيل والقسم المتعدد وهو المختل بالجواهر ان الشق
 وغيره وهي لا يقتضي التعدد بل يجوز ان يفرد كل منها فاجابا بانه سؤال
قوله قيل تعريف بطلان هذا السؤال لا يتجلى على الشارح لانه قال ينبغي ان لا يتجلى
 على عبارة الحاشية **قوله** لكن يلزم في الكلام انشارا لم قيل لا انشار بطريق
 الجواز **قوله** من غير الفعلين اي ان يرادف ويوم لان ضمير يرادف راجع
 الى لفظ التصور وضمير يتم راجع الى معناه لان العام لهذا دون ذلك يستحق
 الانتشار فانه لو توقف تعريفه في تاسع وكلف ظاهر **قوله** وغير محتاج الى هذا
 من بنية الجواب واما معنى قوله وانما فسر مطلق التصور على هذا الكلام فلا
 يتعلق بالجواب **قوله** فلا يصح ما ذكره قدس سره من انه قد علم يكون التقوى
 مشتركة بين القسمين اي قيل من قول المصنف العلم اما تصور فقط واما تقوى

معكم وبين قول الحيوان اما ما شئنا طوقا وما شئنا غير طوق لان في الاول يحصل
 بانتهاء كل منها من القيد الى التصور فسمان بخلاف الساطق فانه لا يحصل
 بانتهاء الى الماشي بل يحصل التسم بانتهاء الماشي والناظر الى الحيوان **قوله**
 ويمكن ان يقال المقصود ايا وعلى هذا الوجه التايلزم استدراك قوله لكن النقطة
 لا يحصل لانه يكتفى ان يقال لكن الحكم لا يحصل تأمل **قوله** لا حاجة الى هذا المقدم
 للظهور ولكن التصديق لا يحصل ما لم يحصل الحكم بل يلزم كونه تصور الحكم
 او تصور الوقوع او اللاحق تصديقا بيان ذلك ان الحكم اذا كان ادراكا لثابتا
 يكون بذكره ايضا نظريا فلا من تصور بوجه ما لانه المكتسب في الحقيقة
 يتوقف حصوله الحكم على تصور الوقوع او اللاحق **قوله** الا ان يقال ان
 من قسم العلم الى التصور والتصديق فقدر بر هذا المعنى اذ هو معنى
 كالمعنيين الاولين فيجب ذكره كما يجب ذكرهما **قوله** وقدم من قبل بان
 عرض لادراك النسبة حقيقة اجيب بان المثار الى محض تصور النسبة
 والمطلوب ان الحد في خاص وهو ان تصور الانسان متصف بعدم الحكم وهذا
 الدليل بتبيينه واما اذا كان الحد في تصور النسبة موصوف بعدم الحكم لم يخرج
 لان الحكم لم يوصف له **قوله** واما صدق على ما يصدق الخ فاجاب بصور
 ان البديهي بالمعنى الاول يصدق على صور المقدمات على السبيل اطمئنه واما صدق
 على المقدمات فباعتبار صورها فبالجواز **قوله** وقيل هذا التصور يبي بديهيا قيل
 لان ان دخل هذا التصور بديهيا بل نظري وكلام السيد قدس سره فانظر
 على نظرية مثل هذا التصور وهو قوله فان البديهي من مالا يتوقف على نظر وكسب

العلم والنظري ما يتوقف عليه **قوله** ولا يبعد ان يقال ان حاصله لابد للتفسير
 من قرينة والقرينة تهتم بالمقام **قوله** فنعني لما بهلنا لما احتجنا الى نظركم وكسب
 لما بهلنا بها نحو ما الى النظر كما يستبرئ قوله والمراد **قوله** فاذا كان الدور
 بمرتبة واحدة كان التوقف بغير واسطة ان اذا توقف ا على ب وب على ا
 كان توقف ا على ب بمرتبة وتوقف ب على ا ايضا بمرتبة وفي هذا التصورة
 كان التوقف بغير واسطة **قوله** كان التوقف بغير واسطة والمراد بالتوقف
 هو التوقف الذي وقع في تعريف الدور لا التوقف المستند **قوله** ولا يمكن
 ارادة ان وارثا لثا ا لثا والثالث متدران فلا يجتمعان بل ارادة العلوم
 والادراكات فقال فيلزم ان يجتمع مع **قوله** هو الترتيب الخاص المتعلق
 بكل العلل ان يعنى ان الجملة المتأخوذ بالقياس الى العلل الاربع هو الترتيب
 فقط واما ذكر امور والتاويل لتحقق التعلق الى العلة المادية والفاعل
 لان الترتيب تعلقا بهما **قوله** اي زمانا اعتبر وقوع النسبة او لا وقوعها
 فيه يعني اذ قيل زيد قائم فهذا زمان الحكم فلا بد من زمانا يوصف الحكم او وقوعه او لا
 منه وهو في الليل والشمس **قوله** لانا نقول اذا قلنا زيد في فرب زيدا حاصل
 من معنى الاشكال كونه بحيث يعلم بل معناه يعلم لكن بالقوة على **قوله** على جميع جزئيات
 ا على جميع احكام جزئيات وبهذا يخرج المفهوم الكلي **قوله** واجيب بان المطلوب
 التمهيدية ان حاصل الجواب ان هذا فعلا هو الحكم بمعنى ان يقع ومنفعلي
 هو الحكم بمعنى الوقوع ويتعلق الحكم بالمعنى الاول الى الحكم بالمعنى الثاني واما الدور
 هذا المقدر لا يكتفى بل لابد من ان يحصل اثر هذا الفعل الى المتفعل وحصول الجواب

الاخير ان الحكم ان كان فعلا فعل انما ذكر الفعل الى المتصل المطالب بالتصديقية وان لم
يعلم الاثر لا يحتاج حصولها الى الاكتمال بل الى المحجوز الى المنطق في المنطق من المنطق
هو الاكتمال المحجوز الى الاكتمال المنطق العلوم المكتسبة المتكاملة **قوله** لما يتبادر الى
الفهم سبب التبادر في كلام القوم لنفا التعريف ونظرا لخاص والعام لان لها
معنيين وهو التصديق والتحقيق والتبادر هو الاول لا الثاني **قوله** فان كانا متصورين
بالوجه فهن متصورة بالوجه اما قبل فكيف الامر فيها اذا كانا احدهما متصورا بالكلية
والآخر بالوجه فان قلت هذا انما يتم مع بطلان الاول **قوله** فنقول **قوله**
اذ كل تصديق في اننا لا نقدره المنهوت او غير دليل **قوله** قال الامام في المنطق
بأنه نقول للجواب او نوطية للاشهر انما المذكور بقوله قبل فترق بين قوله في هذا
قوله قبل فترق بين قوله في اشتراف على النقطة المذكورة بالتمسك والسند **قوله** فيه نظر
اننا لا نقدره المنهوت وقيل انما اشتراف السوارديا النقطة المذكورة قال ان رجوعه
هو انما يتم اذا لم يمنع بطلان الاول وسنده بان يجوز ان يكون الحكم فعلا فيستدل
التصديق فتصوره ويكون شرطه ان لا يحذر وقوله فنقول يحتمل ان يكون انما نقدره
منهوتة تقدره اذا كان المراد من الموضوعين الاتباع بلزم مستدعاء التصديق فتصوره
الاتباع على سبيل الجزئية لانه قال الحق اذ كل تصديق لا بد فيه من ذلك شرط ويحتمل
ان يكون تفسيره للدليل تقديره اذا كان المراد من الموضوعين الاتباع بلزم ان يكون
المراد التصديق زائدا على اربعة لانه قال الحق هكذا وعلى كمال التقديرين قوله قال
الامام في المنطق نوحية المنع وقوله قبل فترق ما بين قوله وقوله الحق منه وسنده قوله
فيه نظر اننا لا نقدره المنهوت في الشرح وحصول التصديق انما هذا قياس

مسألة

مسألة **قوله** ايضا الحكم في الوقوع **قوله** بالارتباط الى يقع الوقوع الكائن بالارتباط
يراد به انما هو العلم بعينه المقصود من الحكم المعيد من العام المطلق **قوله** ان الوجه الاول يكون
المفيد في الوجه الثاني عاما لا يتحقق الشرقي واما بالعكس فلا يتحقق الشرقي والوجه الثاني يكون
المفيد عاما والمقادير مما قيل في الوجه الثاني المقادير عاما ايضا فيحقق الشرقي لانه قال
ان من اثار الاستفادة المنطق من غير ذلك الحال في سائر العلوم ووجه يكون للمعنى
المنطق سائر العلوم **قوله** لكن التقييد والتحقيق من الوجهين من التحصيل في الشرقي
بدون العكس فتأمل **قوله** ويمكن ان يكون الوجه ووجه يكون كلمة بل لا قرابة من التوجيه الاول
التوجيه الثاني او يكون للعطف **قوله** واستلزام عدم العلم الى عطف علم قوله عدم في قوله
العلم والمجموع علم واحدة لقوله استلزام المطابقة للالتزام المطابقة للالتزام
غير معلوم **قوله** ما هو مخالف له بطلان الجيب هو الذي يدعي عدم تحقيق استلزام المطابقة
الاستلزام **قوله** وليس من منع فوجه التقييد فيهم جزء من حيث انه جزء من
الحج والخاص من حيث من قد يكون استقيده وقد يكون تعليل وهو انما لا يوافق
واراد المحقق من الاول فانه من **قوله** واجواب انما لا يخفى ان الثانية مطلقا حاصله
انما تختار اشياء الثاني ومنع التفرع **قوله** حتى يصير بنا تقييد الذي حتى يكون
معد على هذا ويبطل لانه يلزم تقييد الشيء بنفسه او التعليل الثاني بنفسه
قوله الجينية قيد الحكم بمعنى انها جهة ايج اذا كانت ايجابية جهلة الحكم كانت الكسرة
وكل تابع مادام ما لا يوجد **قوله** في جعل الجينية جهة متافضة يعني ان جهة
التعاطية وهو ان الجينية ليست معدودة في الموهمان من الجهة بل العدد
هو الضرورة واللا ضرورت ونحوهما **قوله** بحسب التركيب الذي هو اشرف

فيه ان التركيب ليس من القسمين بل غاية للتقسيم فحق العبارة ان يقال هو
وصف اشرف القسمين لان القسمين المركب والمفرد ان يكون التركيب
وصف اشرف القسمين اعتبر المطابقة **قوله** يستند زمان الحال والاعتناء
بمع ان صيغة المضارع يوضح زمان الحال وهما متحدان بالنسبة الى المضاف
والخاصل جدهما بمنزلة زمان واحد كزمان الماضي بصيغة الماضي **قوله**
من غير اعتبار الوصف ان يحمل بان يقال كل واحد جزئي **قوله** وان اريد به الاتصاف
المطابق لاتصاف المطاوع كان يقال معنى الحرف جزئي فتشقق الحرف بالجزئي **قوله**
فان قلت حاصل السؤال فهو لعمري في تعيين القنط الحرفي والكل المنقسم
الى الحرف والفعل ان يعلم ان معنى الحرف والفعل ليس بصاح للمقولة لا الحرف
وهو الذي ليس بصاح للمقولة والحال ان معناه ان من حيث معناه
لا يمكن ان يكلف عليه شيء **قوله** بخلاف ان ملاحظ تارة الذات بخ معنى فريقي من النسبة
في قايمة والنسبة في ضرب زبد لانه لا اول تعبدية يقتضي بالحكم عليه
كزبد وتمر وغيرهما واتما النسبة تامة لانه كلام تام فلا يتقضى عليه
قوله محصل هذا التحقيق ان التقسيم الحاصل لهذا الكلام ان القسمين يستند
الحكم ومعنى الكلمة والادارة لا يعملان لان الحكم عليهما شئ واحد فلهذا لا يجوز
فيه التقسيم واما حاصل قوله والتحقيق لهذا فانه ان هو ان التقسيم
عبارة عن فتح امر من مفهوم وهذا الاستدلال الحكم فيجوز الانتقام **قوله**
في المتساويين فقط دون المضموع والخصوص المطلقة ومن وجه اذا انقاد
في الذات بمعنى صدقهما في الذات لانه على ذات واحدة يوجب فيها فلا وجه



تفصيل

للتفصيل **قوله** ويمكن ان يقال قيد للضمير حاصله على التقدير الثاني تحت
الكوت ابراهيم انما في قوله بقيد فائدة تامة **قوله** ولا يبعد جعل قوله ولا يكون
مستقفا في قول الشارح وحيث يكون المراد بل للابراهيم الذي في قوله الكوت
هو قوله ولا يكون مستقفا دون قوله بقيد فائدة تامة **قوله** ولا يخفى ان
كل النسبة الايقانية على الوقوع اظهر لان النسبة الايقانية اذا كانت
عبارة عن الوقوع يكون الانتساب ظاهرا واذا كانت عبارة عن الاتصاف
يكون الشيء منتبها اليه **قوله** مطابقة الوقوع الذي هو مجموع
الخبر معلوم والوقوع جزء من المعلوم والاتصاف خارج متعلق بالوقوع
قوله حتى نفس الحصول المراد بالخصوص الانتقام **قوله** قيل اي الامر
في تناسب يعني المناسبة موجودة ووجدانه سهل **قوله** والظاهر ان مقادير
ان الامر في كون المناسبة الخ يعني المناسبة متغيرة وانتقاؤها لا **قوله**
المطابق انما يكلف بما هو ماخذ الاشتقاق صرح الامر بطلب بها الفعل غير
بما هو ماخذ الاشتقاق **قوله** فان كلف كلف من كلف صيغة واحدة كلف
وامتدد يعتبر بالادغام كلف وبدونه كلف **قوله** ويمكن ان يقال محصل الخ
وعلى هذا التوجيه المقصود من الاستفهام الفهم فقط ومن الامر الفهم والتفهم
كلهما **قوله** وهذا اقرب بالقواب واليق ان قيد الجنية ليست بذكورة في
تعريف الامر في كلام الخاضع **قوله** ولكن ان يراد به اي بالمعنى الذي في تبيين
فهو جعل القنط بآراء المعنى **قوله** وكأنه اختار المص لا مدخل لهذا الكلام
في الجواب بل انه فائدة اخرى **قوله** فان هذا التعليق لقوله **قوله** كما صرح

به المعنى ولا مدخل لهذا في التعديل بل توطئة كقولك بنية **قوله** بين كثيرين بالمعنى
الذي لا يخفى ويعبر مطابقة لكثيرين **قوله** والاشياء بمعنى ان الاشياء مفهوم
معدوم في الخارج يصدق عليه الشيء بالمعنى اللغوي **قوله** فالعوض العام والخاص
خبر ان الخوض العام مطلق والخصيص مقيد والمطلق جزء من المقيد لان النسبة
داخلية في المقيد **قوله** فالجواب في هذا التوجيه المقولية بالفعل وفي است بالعرض
قوله احترضا عليه بعض الاذكياء مانع الخ حاصل الاعتراض ان معنى الكلي امكان
فرض الاشتراك الفارض ان يرضى ان لماشي مثلا مقول على كثيرين متفقين
بالتحقيق وحي لا بد ان يكون لماشي بهذا الاعتبار عموما والخاص انما هو عرض عام
وحاصل الجواب انه لا يحدور في ذلك فيجوز ان يكون لماشي بهذا الاعتبار نوعا
وباعتبار آخر عارفا كما في الحاس **قوله** وقد جعل المعنى من اقسام النوع ما
يكون مقولا في النوع مفردا وان كان مقولا في جواب ما هو موجب الخصوة
حد بالنسبة الى الحدود وهو مفردا يجمع صفة قسم من القسم النوع **قوله**
محققا او هو ما قيد لا تحاد خارجي **قوله** وان كان مندرجا تحت المقول عام
المعنى فيندرج تحت المقول **قوله** وانما يتبع ذلك ان لو كان عملا بحسب الذات
اعني بحسب مفهومه لم يجب حاضرا في نوع في الجملة لا عين السالك الاول
قوله فانه هذا موضوعه اعم حاصله ان الشخص معنى هذا من حيث انه من الية
بالاشارة الجشية ومعنى زيد لا يختار بهذا الجشية **قوله** فان كلامنا يصدق على
نفس الاخر صدق احد المتساويين على مفهوم الاخر لا يصدق المساواة لان المساواة
باعتبار صدق كل منهما على افراد كل منهما نعم يلزم من كلام المستدل ان لا يكون مثلا

هذا هو المقصود من قوله

مساويين

مساويين **قوله** وان المية بهذا الوجه لا ياتي في نصيبه لان مجرد العلم لا ياتي في المقيد بل
العموم مع تمام الاشتراك في العلية **قوله** جزء تام مشترك نفس المية بالسيطة وخرج
الجزء مشترك بين اثنين فيزول لا يميز الشيء من نفسه **قوله** والسيطة ما لا يكون
جزء تام مشترك في البسيطة اذا كان جزء تام مشترك لا يكون مبنيا لانه محمول
عليه لان الكلام في الاجزاء المحمولة **قوله** قد وبيان المراد ببعض تمام المشترك في الجملة
البعض من التام ليس بمعنى الجزء بل بمعنى المفرد **قوله** بان ينفرد به بعض تمام المشترك في الجملة والقول
بان البعض منتهى باعتبار مقارنته بتمام المشترك **قوله** لو كان الناطق مركبا من الجنس والفصل
لا بد وان يكون هناك فصل آخر على مطلق وكذا في غيره اذا تركب الناطق من الجنس والفصل
لا بد وان يكون له من الجنس من الفصل وايضا لا بد من فصل آخر على مطلق هذا الجنس
فان قلت الاول الانسان هو هذا الفصل لا التعلق **قوله** ويحتمل ان يرد بان
هو جوهرا بجزء يعني اذا كان الجوهرا مركبا من آ وب داخل في آ كان مركبا
من تنه لوجوده في الجوهرا المركب لانه جزء من غير لان الكل داخل فيه فيكون آ
مركبا من الكل الداخل ومن الجزء الآخر **قوله** يندفع اعتراض الخارج على علمنا
وجهنا الى آخره في هذا القول بقوله لا يبعد ان وفي القول ان بقوله هذا هو مقتضى
الكلام **قوله** اني هو جزء من ذلك اللازم فصلا اعم واللازم كون الشرايط الثلث
تمثلت مساوية والمساواة جزء من هذا المفهوم **قوله** لا بالقول ان المعبر في
توزيع الذي يبحث عن الكليات اعم لان الموصل هو التوزيع ويبحث عن الكليات فوق
الموصل عليها **قوله** اذا قلنا مثلا الحيوان كلي لا فاد هذا المعنى اذ جعلنا مثلا قيده
لقولنا افا والعموم في القضية واما اذا جعلنا قيده الحيوان افا والعموم من جانب الحيوان

الكلام في معنى

المعنى الذي هو المقصود من هذا القول

لا من جانب الطبي **قوله** فانه المباني الكلية بين المفهومين المعنيين ان الاعتبار في المقابلة
ان لا يصدق احدهما على الآخر بالفعل وان صدقهما على الآخر كناية **قوله** وسينفص
واما اعتبار هذا الوصف على الوجه الكلي المعنى غير ان رتبة الى ما ذكرنا من المواد كالاد
واللافرس **قوله** وارتبنا هذا الوصف كما هو في اخره يعني لا حاجة الى بيان النسب
بين المتضمنين لان النسبة بينهما لا يخفى احد النسب الاربع بل البيان لاجل الضبط
وهو يستلزم بعض الالاف انسان ناطق ونبات في كل ناطق انسان وجه المنفات
ان بعض الالاف انسان ناطق يستلزم صدق الناطق بدون الانسان وهو المراد
قوله وهو ان المراد بالممكن العام ان كان هو الواجب المعنى الممكن العام اذا كان
مقيدا بجانب الوجود على الوجود عليه بالاجاب **قوله** فتبوت التباين الجزئي
يستلزم تبوت المذهب ان ليس بين تقيضهما عموم لا مطلقا ولا من وجه في جميع
قوله ليس مع المباني الكلية اي ليس في ضمير مباني الكلية **قوله** فالاضافة فيه
باختبار التحقق والتفعل المعنى الكلي الحقيقي اكان فرض الاشتراكين كثيرين
وتفعل هذا المفهوم يتوقف على تفعل الشيء وتحقيقه **قوله** بالتحقيقة ظاهرا
لانه ليس في معناه اضافة حتى يكون تسمية بالمقابل باعتبار النفس الطبيعية
قوله وبمعنى المذكور الجزئي الاضافي المعنى تسمية الطبي الاضافي باعتبار
مقابلة باجزء الاضافي وهو تسمية الجزئي الاضافي ليس باعتبار مقابلة الطبي الاضافي بل
باعتبار ان تحققت يتوقف على مكان اندراج تحت شيء تعريف بالافضل لان الجزئي
الاضافي هو الخاص والخاص عام من الافضل اذ كان الافضل افعلى التفضيل
ايضا ينهم من توفيق الشرح اذ لانه قال لان معنى الجزئي الاضافي في الخاص

ومعنى

ومعنى الكلي الاضافي العام **قوله** يمكن ان يدل كلامه على عدم التسليم لانه قال ذكر
المقتضى ايضاً الاضطر والهم في تعريف شيء واحد هو الجزئي الاضافي
قوله ويغترهم منه انهما شيان آخران والجزئي الاضافي شيء آخر مغاير كليهما
قوله الاول الشبه اي في الثروية **قوله** لا يدل على ما ذكرناه من الطبيعة المذكورة
جعل الحاشي **قوله** اذ لم يرد وعلته كقولنا حيث لو حصل يمنع فافترق باد
لا يدل على ما ذكرناه وانما انة علته لقوله وهذا معنى قولهم **قوله** قد عرفت
ان الصورة العقلية هذا توجيه لكلام الشرح لا اختراع على طبيعة بالمراد
بالصورة العقلية هو المعنى الثاني **قوله** فعلى تقدير توفيقهم على المنع **قوله** اذ كان
جزء الآخر لانه على هذا التقدير ليس الكماية باحد هما ماية بل الكلاهما **قوله**
ان اضافة الحقيقة الى العقل بياناً فيه يعني اذ كانت الاضافة بيانية
يمكن عمله على المعنى المقصود واما اذ كانت بمعنى اللام فلا يمكن على المعنى
المقصود **قوله** وهو يخالف بما ذكرنا من رجوع بعض المتخالفات لان المفهوم
من كلام الشرح ان الشرح من المتقدمين المتضمنين بان النوع الحقيقي
اخفى من النوع الاضافي مطلقاً والمفهوم من كلام المصنف ان الشرح يستلزم
بل يعطل من بينهما **قوله** من الجزئية اي الجزئية المذكورة بالمطابقة والجزئية
المذكورة بالتضمن **قوله** لان التمايز بين الفاني والباله لفصول له لانهما التمايز
في الجنس لان الكلام في الاجناس المتشعبة واذ اشتراط كافي الفصول
لم يتميز احداهما عن الآخر **قوله** هو ما يستلزم تصور بطريق النظر تصور الشيء
اي معنى ان الاتم يستلزم تصور الشيء بطريق النظر البتة واما بدون النظر

فخرية او قانجه مباديه اولو نمونه

قد يتلزم تصور الشيء وقد لا يتلزم **قوله** تسمى التخييل الخ في التخييل
 الخيالي او في البعض لانها مقصودة من التصور بالوجه او اما اطلاع
 فهو مقصود من التصور بالكنه **قوله** حقيقة الشيء اي تصور حقيقة الشيء
قوله كنه المساوي في الصدق المراد بالمساوي في الصدق الخ من انا
 يكون حداثا تاما او ناقصا او رسما تاما او ناقصا **قوله** يتعلق باحتمالها
 وبما لا احتمال البعيد والاحتمال لا بعد **قوله** فيكون مستلزمة فالمنع كما ان
 الكلية او لا مستلزمة للمنوع **قوله** فانه اذا صدق الخ تعليل لقوله في هذه
 القضية الكلية لازم للكلية الثانية **قوله** اي المركب من العوض العام والفصل
 اكمل من الفصل وهذا لا يند التخييل بوصف الماهية وهو غير التخييل الفاضلية
 قوله من الاقسام المذكورة وغيره الخ وهي المذكورة بقوله لا احتمال كالتخييل
 بالعرض العام مع الفصل او مع الخاصة او بالفصل مع الخاصة وما شئت

بالامور المتساوية قوله بعض الخ الفة لان المفهوم
 منها من الخاصة ان المركب من العوض والفصل
 هذا ناقص وكذا المركب من الفصل والخاصة
 هذا الناقص والمفهوم من هذا المقام
 انها رسم الناقص **قوله** والامور المذكورة
 يخل المذكورة فكذا كمر مقام الفصل
 ذكر الخاصة مقام الفصل حلق في الخ
 وقت بعون الملك الوهاب

